الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الإجتماع

العولمة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية

دراسة تحليلية نقدية للعولمة و تداعياتها الإقتصادية و الإجتماعية على التنمية

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

الطالبة:

- ريمة سعيودي

المشرف:

- الدكتور لخضر غول

السنة الجامعية: 2017 – 2018

* شكر وتقديـــــــر*

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل، نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هاذ العمل، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **الدكتور لخضر غول** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي قسم علم الإجتماع.

كما نتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة كلية سويداني بوجمعة.

بالإضافة إلى جميع أساتذتي الكرام دون إستثناء، وجميع زملائي وزميلاتي.

* إهـــــــــداء *

بسم الله الرحمن الرحيم: «قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين» صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك ياشمعتي المنيرة ودرب حياتي: **أبي الغالي**.

إلى ملاكي في الحياة، إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان وسيظل دعائها سر نجاحي وتفوقي، وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب: **أمي الحبيبة**.

إلى من غمروني ببسمة قلبهم ونور حياتهم، إخوتي وسندي الدائم في كل حياتي.

إلى شمعة حياتي، إلى الذي كان يحرص دائما على راحتي ومستقبلي ونجاحي أخي: **رضوان.**

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لا شيء، في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك معي إلى من تسوده الضحكة اللطيفة التي تفتح قلبي أخي: **فيصل.**

إلى من يصب النور في وحدتي، الذي أعانني بكل ما لديه من حب وحنان ليخفف عني التعب أخي: **وليد.**

وفي الأخير إلى نصفي الآخر الذي يرتدي ثوبا أبيض من الصفاء والإخلاص أخي: **أشرف.**

إلى توأم روحي ورفيقة حياتي ودربي في هذا الزمن، إلى صاحبة الطلة المشرقة والنوايا الصادقة والقلب الطيب، أختي وصديقتي: **مريم.**

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي... إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من معهم سعدت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، على من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم صديقاتي: **نجاح، أميرة، خولة ...**

إلى الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وللمرة الثانية فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والإحترام: **الأستاذ الدكتور لخضر غول.**

مقدمة ..... أ - ج

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد 2

أولا: إشكالية الدراسة 3

ثانيا: فرضيات الدراسة 7

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع 8

رابعا: أهمية الدراسة 8

خامسا: أهداف الدراسة 9

سادسا: تحديد المفاهيم 9

سابعا: الدراسات السابقة 13

خلاصة 15

الفصل الثاني: دراسة سوسيوتاريخية وثقافية للعولمة

تمهيد 17

أولا: العولمة بين النشأة والتطور 18

ثانيا: عوامل ظهور العولمة وأهدافها 23

ثالثا: أدوات العولمة 26

رابعا: خصائص العولمة ومظاهرها 31

خامسا: تجليات العولمة 33

سادسا: الجوانب المتعددة للعولمة 35

سابعا: الأبعاد الثقافية، الإجتماعية، الإعلامية والإقتصادية للعولمة وآثارها 41

خلاصة 87

الفصل الثالث: آثار العولمة وتداعياتها

تمهيد 89
أولا: آثار العولمة على التنمية في الدول العربية 91
ثانيا: العولمة وآليات تطبيقها في البلدان العربية 92
ثالثا: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة 96
رابعا: تحديات العولمة 104
خامسا: أنصار العولمة 106
سادسا: خصوم العولمة 108
خلاصة 109

الفصل الرابع: العلاقة بين العولمة والتنمية في الجزائر

تمهيد 111
أولا: مؤشرات التنمية البشرية في العالم..... 112
ثانيا: تصنيف الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية (2002) 113
ثالثا: أثر العولمة على مخططات التنمية في الجزائر..... 114
1 - مرحلة السبعينيات (1971 - 1980) 114
2 - مرحلة ما بعد الثمانينات 116
3 - مرحلة التسعينيات 117
رابعا: مسار العولمة في الجزائر وإنعكاساتها..... 121
خامسا: الآثار السلبية للعولمة على الجزائر..... 126
خلاصة 131
النتائج العامة للدراسة 133
خاتمة 137

يشهد العالم نوعا مميزا من التوتر وعدم الإستقرار، ويرجع ذلك إلى محاولة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرض نمط معين من الهيمنة يعكس قناعتها وتوجهاتها الرأسمالية متمثلة في النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة، فقد أثارت هذه الظاهرة العديد من التساؤلات ألقت بثقلها على بحيرة الإنعزال الراكدة، فصنعت دوامات لازالت تتحرك بقوة وتنشر دوائرها وتتسع يوما بعد يوم لترفع درجة القلق لدى إقتصاديات الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، وهذا نتيجة لإهتزاز المفاهيم وإضطراب القيم وتصاعد إيقاع التحول من ما هو محلي صرف إلى ما هو عالمي محض تتفاعل فيه الطموحات بالتحديات مع الفرص والتهديدات وأصبحت العولمة الهاجس الطاغي على الحكومات والمنظمات والمفكرين والباحثين المختصين من أجل تحليل وتفسير أصولها وتطوراتها، ونتائج إنعكاساتها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والإتصالية التي جعلت العالم قرية صغيرة مترامية الأطراف.

والعولمة ليست ظاهرة جديدة، إنما هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي الليبيرالي الموجه من أجل التنظير لمرحلة متقدمة لحل مشاكل واقعية، أو فرض أفكار جديدة تعمل على تحقيق المصلحة العليا للنظام الرأسمالي، وكان ذلك منذ بروز الجذور الأولى لهذا النظام عند بداية التراكم الأول للرأسمال في المدرسة المركن تالية التي تميزت بإندماج التجار مع الدولة القومية من أجل حماية مصالحهم في المستعمرات، لكن بظهور المدرسة الكلاسيكية إستدعى الخطاب الأيديولوجي من جديد من أجل التنظير لمرحلة مقبلة عن طريق منع الدولة من التدخل في النشاط الإقتصادي وفرض حرية إنتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال، وأيضا إزالة كل القيود الإدارية، الجمركية والجبائية في المعاملات التجارية والمالية، ولكن بعد الأزمة العالمية لسنة 1929 ونتيجة للأوضاع العالمية المتأزمة وفشل النظام الكلاسيكي في إيجاد الحلول الناجعة، ثم العودة إلى الخطاب الأيديولوجي الرأسمالي مرة أخرى من أجل القيام بالتعديلات اللازمة على هذا النظام حتى يوافق ويتماشى مع التطورات المستجدة على الساحة الإقتصادية العالمية فظهرت المدرسة الكنزية بزعامة الإقتصادي الإنجليزي كينز الذي قام بإحداث تغيير جذري في مهام الدولة القومية، والسماح لها بالتدخل في النشاط الإقتصادي...

وبعد ذلك شهد النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التطورات عجزت النظرية الكنزية إعطاء تفسيرات لها ومسايرتها وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكلها وبإنهيار النظام النقدي الدولي، بروتن وودز وبداية ظهور النظام العالمي الجديد وتجلى ذلك من خلال صعود المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980، وإنهيار النظام الإشتراكي وتفكك الإتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية بعد سنة 1990، كل هذه الأسباب سرعت بظهور ظاهرة جديدة تعرف بظاهرة العولمة الشاملة التي تعمل أساسا على إزالة كافة القيود والحواجز على التدفقات المالية، التجارية، البشرية

والمعلوماتية إلى جميع أنحاء العالم وبالتالي تحقيق الإندماج في كل ميادين الحياة التي يؤدي بدوره إلى تحقيق التكامل العالمي معتمدا في ذلك على مجموعة من الركائز المتمثلة في العولمة التجارية والمالية والعولمة الإنتاجية التي ترعاها مجموعة من المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، مضافا إليه الشركات المتعددة الجنسيات.

حيث تعتمد هذه الأخيرة على الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى إنتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية إلى كافة دول العالم، كأحد أهم الوسائل المستعملة كما يسمح بتدني التكاليف الإنتاجية وتحسين نوعية المنتوجات المصنعة وزيادة في الدول المستضيفة لكن هذا الأمر أصبح يثير مخاوف الدول النامية عامة والدول العربية خاصة. لأن التوجهات الجديدة للإستثمارات الأجنبية المباشرة محصورة في التكتلات الكبرى للعولمة، والمتمثلة في الإتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا مستثنية بذلك الدول النامية التي لا يصلها سوى جزء قليل من مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية وهذا راجع إلى البيئة الخاصة بها التي تتميز بالمناخ الإستثماري الغير المناسب والبنية الإقتصادية والسياسية الهشة والغير مستقرة ومن أجل تسوية هذه الوضعية عملت الدول النامية على إعادة هيكلة إقتصادياتها محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد، حتى تتمكن من الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الشاملة وبدأ يظهر هذا جليا في بعض الدول المتعولمة حديثا التي نجحت في الإصلاحات الإقتصادية إذ أصبحت تستقطب كميات معتبرة من الإستثمار الأجنبي المباشر التي إنعكست على نسبة النمو الإقتصادي المحققة في هذه البلدان وتحسن وضعها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على العولمة وتداعياتها سواءا على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي وعليه قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول نظرية تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: الذي تضمن إشكالية الدراسة وفرضياتها، وأسباب إختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى الأهمية والأهداف ثم تحديد المفاهيم الأساسية التي تمثل جوهر الدراسة والإشارة إلى بعض الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: والذي إستعرضت فيه مجموعة البحث ظاهرة العولمة بين النشأة والتطور من خلال أهم المراحل التي عملت على نشأة الظاهرة وتطورها ثم الإنتقال إلى عوامل ظهورها وأهدافها وأدواتها، بالإضافة إلى خصائصها وجوانبها المتعددة وفي الأخير التطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة من ثقافية، إجتماعية، إعلامية وإقتصادية...الخ وآثارها.

الفصل الثالث: والذي ركز على تداعيات ظاهرة العولمة وآثارها على التنمية في البلدان العربية وآليات تطبيقها، إضافة إلى الآثار الإيجابية والسلبية للظاهرة وتحدياتها، والتعرف على أنصار ظاهرة العولمة وخصومها.

الفصل الرابع: وهو آخر فصل وقد إستعرضت فيه مجموعة البحث العلاقة بين ظاهرتي العولمة والتنمية حيث تم توضيح مؤشرات التنمية البشرية في العالم ثم تصنيف الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية وأثر العولمة على مخططات التنمية في الجزائر وفي الأخير تخلص مجموعة البحث إلى مسار العولمة في الجزائر وإنعكاساتها بالإضافة إلى الآثار السلبية للعولمة على الجزائر.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد:

لا يمكن لأي باحث الشروع في دراسة مشكلة قد أثارت في نفسه جملة من التساؤلات التي تستدعي الإجابة عليها في إطار موضوعي حيث يحدد الباحث الأبعاد والأهداف تحديدا واضحا وفي هذا السياق تضمن هذا الفصل طرح إشكالية الدراسة وذلك بعد صياغتها وتحديد أبعادها والوقوف على أسباب إختيار الموضوع، والأهمية الكامنة وراء هذه الدراسة إلى جانب توضيح الأهمية والأهداف المرجوة ثم التعرض إلى المفاهيم الأساسية الواردة في هذه الدراسة قصد ضبطها ضبطا دقيقا وإزالة أي لبس قد يكتنفها، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة لما لها من أهمية بإعتبارها تساعد الباحث على ضبط إشكالية بحثه وفرضياتها ناهيك عن كونها خلفية ثقافية لأن المعرفة العلمية لا تنطلق من العدم.

أولا: إشكالية الدراسة

أصبحت العولمة بمثابة السمة البارزة لهذا العصر، ولا يكاد يخلو أي نقاش في مجالات المعرفة الإنسانية من إستعمالات هذا المصطلح سواء بالقبول أو بالرفض وقد تجاوز الأطر المعرفية المتخصصة ليشمل الأطر السيسيولوجية لمجريات الحياة اليومية، كما يذهب البعض إلى أن العولمة كالحداثة وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها إنما هو خروج عن العصر، وعلينا أن نسارع إلى دراسة هذه العولمة وفهم مكوناتها وخاصة آثارها على الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لدول العالم.

والعولمة إذن نمط سياسيي، إقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خارج بتجربته عن حدود العولمة بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضتها تطورات العصر. بمعنى أن العولمة هي ظاهرة غربية من مجتمعات متقدمة حضاريا ومتجهة إلى مجتمعات نامية ومتخلفة، والتعامل معها بنجاح يتطلب بناء الذات والإرتقاء بها في المجالات المختلفة حتى يكون التعامل معها إيجابيا ضرورة التكيف مع ثقافة العولمة.

والعولمة أيضا تعني بروز عالم بلا حدود إقتصادية، سياسية وثقافية، وبالتالي نظام إقتصادي عالمي موحد وثقافة عالمية موحدة ومجتمع عالمي واحد. فإن العولمة غير موجودة حتى الآن والعالم القائم حاليا هو إمتداد للعالم القديم، ومازال متمسكا كل التمسك بالحدود، بما في ذلك الحدود الجغرافية، وحتما السياسية والتي تشكل دولا والتي تحاول أن تؤكد أنها مازالت الوحدة الإرتكازية في العالم المعاصر. وما الصراعات الإقتصادية والثقافية وحتى الحروب الدليل الساطع على ذلك. أما إذا كانت بمثابة التجسيد الفعلي لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة والتي تؤدي إلى إنكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد. فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة ولم تبرز سوى خلال عقد التسعينيات، وتحديدا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. وإعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش غداة حرب الخليج الثانية، بإرتسام نظام دولي جديد. وفقا لهذا وذاك فإن ولادة العولمة ترتبط أشد الإرتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية وتكنولوجيا الإتصال التي بدأت تكتسح العالم وتجعله أكثر إندماجا، بحيث سهلت وعجلت إلى درجة كبيرة من حركة الأفراد ورأس المال، السلع، المعلومات والخدمات.

وإذا كان تعريف العولمة يكتسي غموضا وعدم إجماع، فإن تحديد متى برزت كحقيقة بالنظر إلى مختلف المعاني والمضامين التي طبعت المفهوم هو أكثر صعوبة، فإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم فإن هذه الحركة تعتبر قديمة. وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط إقتصادية، وتجارية وإستثمارية.

حقيقة الأمر، أنه لم يكن لمفهوم العولمة أي حضور خاص قبل منتصف الثمانينات حيث نجد أن قاموس أوكسفور للكلمات الإنجليزية الجديدة قد تطرق للمفهوم للمرة الأولى سنة 1991، واصفا إياه بأنه من

الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينيات، وحتى لو كان هذا المفهوم قائما من قبل، فإنه لم يكن يسترعى أي إهتمام أو إنتباه، وكان يعامل معاملة عابرة ككل الكلمات والعبارات الأخرى التي تشير إلى وقائع وحقائق مهمة، إلا أن ذلك قد تغير منذ بداية التسعينيات وأصبح من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا وإنتشارا.[1]

مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة يتزايد الإدراك بأن الجنس البشري يمر على أعتاب مرحلة جديدة من التحولات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية وتعتبر ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش خلال هذه التحولات على جميع المستويات، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل العلمية السياسية، الديبلوماسية والإقتصادية وغيرها.

فقد أصبح العالم قرية كونية كما وصفها عالم الإجتماع الكندي في جامعة تورنتو مارشال مالكوهن صغيرة مرتبطة بسوق إلكترونية أو فضاء إلكتروني واحد تنتقل فيه المعلومات الإقتصادية، السياسية والعلمية بسرعة الضوء في عالم لا يوجد فيه مكان للسرية.

وترجع أهمية ظاهرة العولمة إلى تباين أبعادها وتشعب أثارها إذ لم تقتصر إنعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية فحسب وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة ورائها آثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية والإجتماعية.

لذا فإن التشابك الذي يرتبط بمفهوم العولمة جعل من كل الموضوعات المتصلة بها خاضعة للبحث، المحاكاة والإستقصاء من طرف العلم والفلسفة التقنية فإن العولمة مازالت لا تملك أي نظرية مقننة لأنها تضع نفسها كشكل للحداثة الثانية أو ما بعد الحداثة في كل مرة أساسها المناسب هو أساس ينزاح دوما عن ثوابته لأنه لا يكلف عن التوسع والتنقل وعن إدماج كل ما هو جديد من أشكال وعلامات وأساليب أنها حسب وصف هار بماس "إنفتاح على كل الفضاءات الفردية والإجتماعية على ما هو جديد وعلى ما يتحقق من خلال التقدم السريع للعلوم والتقنيات وعلى اللغات اللازمة وكل المعارف العلمية الأكثر حداثة."

لذا فليس بإمكان إختزال العولمة في مفهوم سياسي أو إعلامي أو إقتصادي أو تاريخي فهناك من لا يرى فيها أي جديد، وإن بدت ظاهرة حديثة إلا أنها ذات جذور قديمة ترتبط بعصر النهضة وعصر الإكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس والسادس عشر، ونشوء الرأسمالية والنشاط الإستعماري في القرن السابع عشر، والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وتاريخ العلاقات الدولية في القرن الحالي،

1: د/علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2003.

وهناك من يراها ظاهرة إنسانية جديدة تماما لم تعهد البشرية مثلها من قبل، فهي تمثل إيديولوجيا تطرح حدودا أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الإقتصاد، الأذواق، الفكر والسلوك.

كما يوجد تحديا يواجه العالم في ظل العولمة، وذلك كما يقر الكثيرون. فإن للعولمة عواقب خطيرة وآثارا غير محمودة وخصوصا من حيث عدم المساواة وعدم الإستقرار وفقدان السيادة الوطنية وهي أمور تضعف النسيج الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي في المجتمعات.

وقد كشفت أزمات أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وروسيا عيوب ظاهرة العولمة، وهي لم تزل بعد في مهدها فمثلا منذ الإنهيار المكسيكي 1995/1994 هبط نصف سكان المكسيك إلى ما تحت مستوى الفقر، وفي روسيا هبط مستوى العمر المتوقع سبع سنوات، الأمر الذي لم يسبق له مثيل في القرن.

أما أندونيسيا فقد ساد وإنتشر كل من الجوع وسوء التغذية، وأصبح ما يزيد على 30% من سكان أندونيسيا يعيشون الآن تحت خط الفقر.[1]

وهذه المعاناة الإنسانية ناجمة عن العولمة المالية، وهكذا بات التواجه مع العولمة عالم زاخرا بالمتناقضات يتوازى فيه تكتل دولة مع تفتت دويلاته، ولا يفوق نموه الإقتصادي في الدول الغنية إلا زيادة عدد فقراته في الدول الفقيرة، وها هي شبكة الأنترنيت التي أقيمت أصلا لتلقي ضربة سوفييتية محتملة، يروج لها كأداة مثلى لإشاعة ثقافة الإسلام في العالم، الذي تلاحقه آثاره 150 حربا نشبت منذ الحرب العالمية الثانية حيث أشارت العولمة كمفهوم يعني سيادة النموذج الحضاري الغربي المتمثل في هيمنة الرأسمالية على الإقتصاد العالمي ومؤسساتها الدولية وسيادة الثقافة الغربية، وبالذات الطابع الثقافي الأمريكي، وهو ما يجعل الثقافات الأخرى في موقع التابع، وهو ما دفع فريدمان إلى القول :

" نحن أمامك معارك سياسية وحضارية قطيعة العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق، أن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء"

أمريكا تريد أن تحمل العالم كله على الإنضواء تحت رايتها وعلى التبعية لمناهجها في صياغة شكل الحياة، ولكن هذه المهمة الصعبة تحتاج إلى تشريعات وقوانين عالمية تحكم العالم، ووجدت ضالتها في

الإعلان العام لحقوق الإنسان فروجت لهذه الفكرة حتى ترتضيها شعوب العالم أجمع ولم لا تكون الأمم المتحدة هي الحكومة العالمية التي تحكم العالم، بالطبع تحركها أمريكا ومعها الإتحاد الأوروبي ومن هذا

1: د/ عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي للحديث، القاهرة، 2006، ص 25-28.

المنطلق صار الترويج لحقوق الإنسان حتى تكون شريعة العالم التي ترتضيها شعوبه وتعمل على تأكيدها، وهي في الحقيقة مرسومة بأفكار أمريكية وسياسات أوروبية ذكية.

وأمريكا والغرب الأوروبي وجهان لعملة واحدة، في عملة إستعمارية بحثه، تقوم على نهج إستعماري متغطرس.

ولأجل أن تضمن أمريكا وأوروبا تبعية شعوب العالم لهما كن التلويج بالتفوق تلهث وراء مغريات التكنولوجيا التي تحقق لها هذه القوة، ولكن ثمن التكنولوجيا باهض، ولكي تملك الشعوب الضعيفة هذا الثمن عليها أن تعتمد منهج التنمية فتنهض مواردها المختلفة وتعمل على تنميتها كي يتحسن إقتصادها وجمع الثمن المطلوب لشراء التكنولوجيا الحديثة، وعليها إذا أرادت تحقيق التنمية لتقوية إقتصادها أن تلجأ إلى فتح الأسواق أمام تجارتها، ولكي تصل إلى هذا الغرض عليها أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية وأن توقع على شروطها، فإذا تم لها ذلك تكون قد إستسلمت وهي راغبة لكل أوامر العولمة التي تذيب معالم الدولة والهوية والخصوصية الثقافية للدول.

وقد خرجت منظمة التجارة العالمية إلى أرض الواقع لتكون أول منظمة دولية تعتني بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية للدول، وتدير الجوانب المختلفة لنشاط التجارة الدولية الذي إكتسب مؤخرا أهمية متزايدة، ومن ذلك فكان هذا العمل يسعى إلى التعامل مع العولمة منهجيا من خلال الحقيقة، أي بالنظر إلى العولمة كظاهرة ذات وحدة عضوية ووحدة فعل إجتماعي شمولي ومن خلال رؤية تحليلية إجتماعية لذلك وصحيح أنه من الصعب تجزئتها إلى مفاهيم ومستويات يبحث كل واحد منها على وحدة ولكن في قلب كل جزئية وظيفية يمكن البحث عن مفعول الظاهرة بمستواها الشمولي الذي يتضمن أبعادها المختلة.[1]

وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة وتتمحور حول التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي:

ماهي الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن ثقافة العولمة في بلدان العالم؟

التساؤلات الفرعية:

1- ماهي أهم الخصائص الإقتصادية للعولمة وآثارها على التنمية؟

2- ماهي أهم الخصائص الإجتماعية والثقافية للعولمة؟

1: سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 21-23.

3- هل للعولمة آثار سلبية تنعكس على التنمية في بلدان العالم؟ أو تعرقل مسيرة التنمية في بلدان العالم؟

4- ماهي الخصائص الإيجابية للعولمة وآثارها على التنمية في بلدان العالم؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية هي تفسير مؤقت للإشكالية أو للعلاقة القائمة بين ظاهرتين أو أكثر أو هي تفسيرات مؤقتة تشير إلى طريقة التفكير في العلاقة بين متغيرات الدراسة وتتمثل في المتغير المستقل وهو العولمة والمتغير التابع وهو التنمية حيث تساهم الإشكالية المطروحة في بلورة مجموعة من الإحتمالات والتي من خلالها صيغت الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

للعولمة آثار وتداعيات كثيرة ومتعددة ناجمة عن ثقافة العولمة في بلدان العالم.

الفرضية الثانية:

للعولمة خصائص إقتصادية وأبعاد لها آثار على التنمية في بلدان العالم.

الفرضية الثالثة:

للعولمة خصائص إجتماعية وثقافية لها آثار على التنمية في بلدان العالم.

الفرضية الرابعة:

للعولمة آثار سلبية تعرقل مسيرة التنمية في بلدان العالم.

الفرضية الخامسة:

هناك خصائص إيجابية للعولمة قد تساهم في تحقيق التنمية في بلدان العالم.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

ترجع أسباب إختيارنا لموضوع العولمة إلى إعتبارها السمة البارزة لهذا العصر وأسلوبا جديدا يسعى إلى إلغاء الحدود السياسية وخصوصياتها الثقافية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الإقتصادي، السياسي والثقافي حيث إستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تعولم الإنتاج مما أدى إلى إعطاء الإحتكارات السمة العالمية بدلا من القومية، كما أنها نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الإقتصاد فهي شاملة للمجال المالي التسويقي والمبادلات التجارية والإتصالات والسياسة والفكر الأيديولوجي والأخلاقي ... كما تعتبر العولمة نمط سياسي، إقتصادي وثقافي تدعو إلى تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر كمرحلة العمل بآليات السوق الذي وصل إليها الإقتصاد في ظل النطاق الإقتصادي الحر على مستوى العالم.

العولمة حركة لدمج العالم في روابط إقتصادية، تجارية وإستثمارية.

العولمة تعمل على جعل العالم وحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة أو من حيث تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية.

حداثة الموضوع وتسلطه على التناول السوسيولوجي.

شمولية الظاهرة وأخذها الطابع العالمي بالرغم من آثارها السلبية على بلدان العالم عامة والعربية خاصة.

محاولة التعرف على آثار العولمة وعلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في بلدان العالم عامة والعربية خاصة.

رابعا: أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة العلمية أو البحث العلمي هي الوصول إلى الأهداف المرجوة من طرف الباحثين والدارسين حيث تختلف أهمية الدراسة بحسب إختلاف الموضوع المدروس ونحن هنا بصدد دراسة ظاهرة العولمة ومحاولة الوصول إلى معرفة المزيد عن هذه الظاهرة ولتحقيق ذلك يجب الرجوع إلى أهمية الظاهرة لأنها:

تؤدي للإسراع إلى عملية التطور الديمقراطي في العالم وأضعاف النظم المستبدة كما أي إرتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية وفتح آفاقا معرفية لا متناهية أمام البشرية.

تسعى إلى تبني وترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيد عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.

العولمة هي البديل المقبول لدول العالم من خلال المأزق التخصصي في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة محك حقيقي لإختيار مادة صناعية من أفكار وجهاز قياسي لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الإقتصاد القومي.

خامسا: أهداف الدراسة

إن كل بحث علمي أو دراسة يهدف إلى إكتشاف حقيقة معينة أو تفسير ظاهرة ما، كما يهدف إلى توضيح المفاهيم والتساؤلات المطروحة وهذا بفعل تحقيقات متعلقة بالواقع المدروس من قبل الباحث الإجتماعي، وخلال الصرامة التي تفرضها المواجهة مع الواقع، ومن هنا نجد أن الهدف من هذه الدراسة يكمن في:

محاولة إبراز الآثارالإيجابية والسلبية للعولمة على التنمية.

الكشف عن جذور العولمة من حيث منطلقاتها وأهم الخصائص والأبعاد المتعلقة بها.

العمل على توفير معلومات ونتائج علمية تؤكد صحة الفروض حيث يمكن على ضوئها تقديم توصيات وحلول لمشاكل العولمة.

كما يمكن الوصول إلى آثار العولمة وتأثيراتها على التنمية الشاملة.

محاولة توضيح نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها الكثير من بلدان العالم اليوم وخاصة الدول النامية.

سادسا: تحديد المفاهيم

من أهم مراحل البحث العلمي مرحلة إستعراض مفاهيم الدراسة وخاصة في العلوم الاجتماعية، حيث أن لكل مفهوم أبعاد ومعاني وهذه الأبعاد تتمحور حولها مجموعة من المؤشرات قد تختلف من مفكر لآخر، أو من مجتمع بحث لمجتمع بحث آخر، وهذا ما دفع بمجموعة البحث إلى تحديد وضبط مجموعة المفاهيم التي تتمحور حولها هذه الدراسة بغرض رفع الإلتباس وتوضيح الغموض الذي قد يكتنف بعض المفاهيم الواردة في هذا البحث منها:

1 - مفهوم العولمة:

تنطوي العولمة على الكثير من المفاهيم التي لابد للغة العربية من إستيعابها في لغة إصطلاحية دقيقة فهي يمكن إن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية أي دالة على الممارسة والفعل فتقابل في اللغة GLOB

المشتقة من GLOBALISATION الإنجليزية التي يعرفها قاموس المورد الوسيط بالكرة الأرضية، والبعض بالكونية او الكوكبة.

أ ـ التعريف اللغوي:

العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم، والعالمية والعالم، وهي إسم فعل مصطلح غربي. وهي إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا.[1]

تقاس العولمة في اللغة العربية على وزن فوعلة ومأخوذة عن عولم بوزن فوعل وهو من الأوزان الحرفية الدالة على القصر والإجبار.[2]

كما تعني كلمة العولمة الكونية، العالمية، الشعبوية [3] أي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.[4]

ب ـ التعريف الاصطلاحي:

تعرفها اللجنة الأوربية على أنها: العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا، وهي ليست ظاهرة جديدة ولكنها إستمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن.

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع، والخدمات عبر الحدود والنفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا.[5]

والعولمة حسب صادق جلال العظم[6] هي: حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الغير متكافئ.

1: عبد سعيد عبد إسماعيل: العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، ط1، 2001.ص 12.
2: حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، من منظور علم الإجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 15.
3: محمد سبيلا: زمن العولمة فيما وراء الوهم، دار صوبقال للنشر، ط1، المغرب، 2006، ص35.
4: سهيل حسين الفتلاوي: العولمة واثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص 41.
5: منير البعلبكي: قاموس المورد الوسيط (إنجليزي ـ عربي)، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1980، ص 250.
6: محسن أحمد الخضيري: العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 31

ويعرفها برهان غليون[1] أنها: كثافة إنتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أننا أصبحنا نشعر بأننا في عالم واحد موحد.

وماكلوهان عرف العولمة بأنها:[2] قرية كونية ذلك بفعل تيار المعلوماتية، أي أن يصبح كل سكان العالم تنقل المعلومات بصورة سريعة جدا وآنية.

وأنتوني جيدنز:[3] مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة تتكثف فيها العلاقات الإجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها الربط المحلي والعالمي بروابط إقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية.

ج - التعريف الاجرائي:

العولمة هي محاولة تسيير القوة بمفهومها الشامل الثقافي والإقتصادي والسياسي، وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع نظام دولي جديد في القرن الواحد والعشرين ولذلك تبدو مسألة خلافية حول معنى العولمة، فهل هي تسمح بالتنافس أم هي فلسفة هيمنة وسيطرة الغرب.[4]

أو هي نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية دون إعتبار للأنظمة والحضارات، الثقافات، القيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم وزيادة الإرتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات إنتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات، وكذلك إختراق ثقافات الأمم الضعيفة وإحتلالها من قبل ثقافات القوى الكبرى وسيادة النمط الغربي في الثقافة، الإقتصاد، الحكم والسياسة في المجتمعات البشرية كلها.[5]

1: رونالدو روبرتسون: العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمريكية، الكويت، 1998، ص 27.
2: علي بن إبراهيم النملة: فكر الإنتماء في زمن العولمة، وقفات مع المفهومات والتطبيقات، مكتبات النشر العبيكان، الرياض، 2006، ص 34.
3: الحبيب الجنجاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، الكويت، 1999، ص 17.
4: حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، من منظور علم الإجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 15.
5: سنان الموسوي: إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار المجدلاوي للنشر، ط1، الإصدار الثاني، عمان، 2008، ص 279.

وهي كذلك ظاهرة وتيار تعني بشكل عام إندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والإستثمارات المباشرة وإنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات وإلتقائها في مختلف الميادين.[1]

2 - مفهوم التنمية:

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم، وتضمن التغيير، والتطور من حالة إلى أخرى، فالتنمية عملية تغيير نوعي لما هو قائم سوآءا كان إقتصاديا أو إجتماعيا أو ثقافيا.

تعريف الأمم المتحدة:[2] هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد.

وسعد الدين إبراهيم[3] يعرف التنمية بأنها: إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو مجموعة أو مجتمع.

كما يعرفها محمد الجوهري[4] على أساس أنها عملية تغيير ثقافي دينامية وموجهة، تتم في إطار إجتماعي معين، وترتبط هذه العملية بإزدياد إعداد المشتركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الإنتفاع بنتائجه وثمراته.

فالتنمية تنطوي كذلك على توظيف كل الإمكانيات والقدرات البشرية من أجل الإقتناع بثمرات الإجراءات التنموية.

1: وضاح زيتوني: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 335.
2: عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص ص 49-50.
3: سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 23.
4: محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط3، القاهرة، 1982، ص ص 144-145.

سابعا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: سماهر محمد ناصر" الإدارة في مواجهة تحديات العولمة".[1]

إن مشكلة الدراسة تتمثل في كون أن ظاهرة العولمة هي ظاهرة إقتصادية وإجتماعية متناقضة في مضمونها تحمل التطور والتقدم التكنولوجي، وتحمل معها نتائج سلبية تؤدي إلى تهميش الدول التي لا تستطيع مواجهتها بالوسائل العلمية الصحيحة وتتمثل أهداف هذه الدراسة في تباين أثار العولمة السلبية وإنعكاساتها على الشركات والمؤسسات الوطنية والمحلية، وتعلل الباحثة إشكالية قلة الوعي والإدراك بالأثار السلبية التي تخلفها العولمة في المجال الإجتماعي والثقافي وتحليل مدى تأثيرها وخطورتها على الفرد والمجتمع، وكانت فرضية البحث متمثلة في " إن التغييرات الحاصلة في السوق العالمية في ظل العولمة لها إنعكاسات وأثار على نشاط أي مؤسسة في الدول النامية" من نتائج هذه الدراسة: أن العولمة ستفتح المجال لدخول السلع الأجنبية المنافسة لسلع القطاع العام، وهذه الأخيرة التي لا تستطيع المنافسة، الأمر الذي سيؤدي إلى خسارته والتفكير بتصفيته وخصخصته.

إن الإهتمامات الخاصة بالدراسة السابقة كانت حول الجانب الإقتصادي والثقافي والإجتماعي، وحول مسايرة الدول العربية للعولمة والبحث عن مدى نجاح المؤسسات المحلية في الدخول إلى إقتصاد السوق، وهي من جانب آخر تحلل واقع المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والصعوبات التي تواجهها وكيفية الخروج من الأزمات. وهنا توضيح دور المجتمع المدني الذي يمكن أن يكون مؤشرها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأنها هي الكفيلة في تقليص مظاهر الإستغلال، وبالتالي فالتجربة العربية حسب نتائج هذه الدراسات قد أثبتت أن السياسات الحكومية لوحدها لا تخلق تنمية حقيقة وهذا ما يتفق مع الدراسة الحالية للعولمة التي لها دورا هاما في المشاركة وتحقيق التنمية ورسم السياسة المناسبة للمجتمع في ظل آليات العولمة سواء من حيث خصخصة بعض المؤسسات أو من حيث الشراكة مع الدول الأجنبية.

الدراسة الثانية: مجد الدين خمش" الدولة والتنمية في إطار العولمة".[2]

تعتبر هذه الدراسة تحليل سوسيولوجي يتضمن إشكالية التنمية في الوطن العربي، ومسارها في ظل العولمة وتحليل دور الدولة في تجاوز الصعوبات الراهنة، ويتضمن هذا البحث عدة محاور منها:

1: سماهر محمد ناصر: الإدارة في مواجهة تحديات العولمة في السوق العالمة، رسالة ماجستير في علم إجتماع العمل، جامعة دمشق، 2005.

2: مجد الدين خمش: الدولة والتنمية في إطار العولمة، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، جامعة عمان، الأردن، 2004، ص 276.

الدولة والإقتصاد في البلدان النامية والبلدان العربية والبحث في مدى تحقيق النمو الإقتصادي في الوطن العربي، وعلاقته بدور الدولة في التنمية ثم علاقة الدولة بتطبيق العولمة في البلدان العربية، كما تعتبر الدراسة هامة في تحليلها الوصفي للوثائق والقرارات الرسمية (الإقتصادية والسياسة العالمية) التي وجهت الدول العربية لتبنيها في ظل نظام إقتصاد السوق، أما منهجية الدراسة، فمن عناصرها تحليل إحصائي لمدى التزام الدول العربية إتجاه تنفيذها لقرارات الإنضمام إلى منطقة التجارة العربية لسنة 2000.

وتلخص نتائج هذه الدراسة، فيما جاء به الباحث أنه بالرغم من أهمية دور الدولة في التنمية في البلدان العربية فإن تنظيمات المجتمع المدني التي تشمل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والأندية الشبابية والجمعيات التطوعية لا تقف موقف المقاد من الأعلى.

الدراسة الثالثة: عماد يونس "العولمة تاريخ وأبعاد ومؤثرات على العالم العربي"[1]

وتتمثل مشكلة البحث في طرح النموذج التوفيقي لتبني العولمة الذي إعتبره الباحث لغة القرم الحادي والعشرين وهدف الدراسة هو توضيح تأثير العولمة على المجتمعات العربية مع شرح زاويتها التاريخية وأبعادها معتمدا على بحث ميادين، لتزويد البحث بمعلومات كمية حول تأثيرات العولمة السلبية والإيجابية أثناء التطبيق، أما فرضيات البحث فتتمحور حول:

تحليل الظواهر المتفاعلة في عالم اليوم، والعلاقات المتعددة الأطراف والخصائص الذاتية للدولة، إضافة إلى تحليل الإنعكاسات التي يمكن حدوثها لا سيما منها على ساحة العالم العربي.

أما مخطط البحث فقد شمل أربعة فصول مقسمة كالاتي:

1- مفهوم العولمة وأهدافها.
2- التأثيرات الإقتصادية للعولمة.
3- العولمة وآثارها في المجالين السياسي والعسكري.
4- تأثير العولمة على العالم العربي: إقتصاديا، سياسيا، عسكريا وإجتماعيا.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى عرض العديد من مخلفات العولمة من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك الوقوف على السلبيات التي تقود العالم نحو هيمنة الأقلية الرأسمالية ونفوذها وإستحواذها على خيرات الأمم والشعوب، وفرض سياسة الهيمنة السياسية والإقتصادية، وهذا ما يتفق تماما مع الدراسة الحالية.

1: عماد يونس: العولمة، أبعاد ومؤثرات على العالم العربي، دار الفكر، دمشق، 2005.

خلاصة:

من خلال الطرح المقدم لمحتوى هذا الفصل، وتحديد الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة يمكن فتح المجال للبحث حول موضوع العولمة وآثارها على التنمية في البلدان النامية، والغوص في الدراسات السابقة لهذه الظاهرة دون إغفال الروابط التي تربطها بمفاهيم وقضايا الإقتصاد المتبادل بين دول العالم والإنتاج والأسواق وذلك من خلال تعامل وتواصل شعوب العالم مع بعضها في كل أوجه الحياة الإقتصادية، السياسية والإجتماعية منها.

الفصل الثاني: دراسة سوسيوتاريخية وثقافية للعولمة

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وتحديدا عقد التسعينات، العديد من التغييرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فنشأ نظام جديد في الإقتصاد العالمي يتم بتحرير وإزالة القيود والإندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ولقد أصبح العالم قرية صغيرة نتيجة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، حيث كانت هناك قناعة لدى عديد من الأفراد بأن هذا النظام الجديد" العولمة" هو نتاج تطور النظام الرأسمالي القديم الذي يحمل نفس مبادئه وأهدافه، بل هو عبارة عن قناع جديد لأنظمة عالمية سابقة.

ولايزال يثير هذا المفهوم الجديد للإقتصاد العالمي جدلا واسعا حول تحديد مفهومه وأثاره وأبعاده، وفي الواقع لا يمكننا إستيعاب مفهوم العولمة إلا في إطار تزايد ونمو الأسواق العالمية، وتحركات الأسعار والتغييرات في حجم ونوعية الإنتاج والخدمات، وتوجيهات التجارة الخارجية من قبل المؤسسات العالمية وتحركات رؤوس الأموال قصد المضاربة، وبناء على كل ما تم ذكره فقد إنتشرت العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والخدماتية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى نشأة ظاهرة العولمة وتطورها وأهم العوامل التي ساهمت في ظهورها وسيطرتها بالإضافة إلى جوانب العولمة، المتعددة وأخيرا محاولة الوقوف على أثار العولمة سوآءا كانت السلبية منها أو الإيجابية.

أولا: العولمة بين النشأة والتطور

أصبح مصطلح العولمة من المفردات الأكثر رواجا في نهاية القرن المنصرم لكنه بدأ بالظهور تحديدا من أواسط الستينات بفضل مؤلفين شهيرين: كتاب مارشال ماك لوهان بعنوان "حرب وسلام في القرية الكونية"، وكتاب زبيعنيوربريجنسكي بعنوان" المدينة الكونية".

وينطلق الكتاب الأول تجربة فيتنام الدور الذي لعبه التليفزيون فيها ليستنتج بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنون من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة الأمر الذي أدى إلى إختفاء جدود المدنيين والعسكريين ومن خلال هذه الظاهرة الغربية آنذاك رأت أن العالم سوف يدخل مرحلة جديدة يكون الدور الأعظم فيها لوسائل الإعلام والإتصال.[1]

أما بريجنسكي فقد فضل وقتها مصطلح" المدينة الكونية" وليست القرية الآن مفهوم العودة الى الجماعة والألفة المرتبطة بالقرية لم يبدأ له مناسبا للدلالة على البيئة الدولية التي حولها التقدم التقني إلى عقدة علاقات ومصالح مشتبكة. وإعتبر بريجنسكي أن التقدم العلمي الهائل الحاصل في مجال الإعلام والإتصال في أمريكا مبررا لها بأن تكون القوة الأولى عالميا، ومن ثمة لأمريكا الحق في نشر ثقافتها وطريقتها في الحياة وفي كل أنحاء العالم، الولايات المتحدة الأمريكية هي المجتمع الكلي والأول في التاريخ فهي مركز الثورة الإلكترونية.

وفي عقد الثمانينات صار مصطلح (العولمة) مألوفا في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية وفي الصحافة الإقتصادية الأنجلوساكسونية، وكان يعني الحركة المعقدة لإنفتاح الحدود الإقتصادية وليونة التشريعات، والتطور الهائل لوسائل الإتصال مما أعطى لهذا المصطلح معنى ومصداقية على المسافات والحواجز قبل أن يسقط آخر جدار كان يقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين وذلك في برلين عام 1989. وأدى إنهيار جدار برلين وإنتهاء الحرب الباردة تكريس إنتصار الولايات المتحدة الأمريكية والمفاهيم التي ترعرعت فيها، فقد إنتهى التاريخ حسب فرانسيس فوكو ياما في كتابه" نهاية التاريخ" بإنتصار الأيكولوجية الغربية والأمريكية تحديدا، وعاد بريجنسكي بعد عشرين سنة على صدور كتابه الأول ليؤكد مجددا بأن قاعدة القوة العظمى الأمريكية هي في الجزء الأكبر منها في هيمنتها على السوق العالمية للإتصالات، الأمر الذي يخلق ثقافة جماهرية تدعمها قوة سياسية.[2]

1: عبد الكريم الويكات: العولمة والتفاعل الحضاري، مجلة العلوم الإسلامية الصراط، السنة الثالثة، العدد 6، مطبعة عياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص 151.
2: هيفاء عبد الرحمان: آليات العولمة الإقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 64-67.

كما أصبح مقترح "السوق الكلي" البروفيسور "تيودور ليفت" مدير مجلة هارفارد بيزنس مرجعا لكبريات الشركات التي راحت تتبنى أفكاره لتطفي شرعية على إستراتيجياتها التوسعية، وهكذا ترى وكالة الإعلانات الكبرى أن العلماء والتقنيين إستطاعوا أن يحققوا ما عجز عن تحقيقه العسكريين ورجال الدولة.

رغم ظهور مفهوم العولمة في الستينيات ورواجه إبتداء من الثمانينات وتألقه في التسعينات، إلا أن البعض يرى بأنه يعبر عن حقيقة قديمة تمد جذوره في عصر النهضة الأوروبية عندما بدأت القوة الأوروبية تنشر نفوذها خارج القارة القديمة.[1]

من هنا نجد بأن العولمة مفهوم إرتبط بنشأته في حقل الإقتصاد أولا وفي العالم المنتج صناعيا ثانيا وهذا يعني بالبداهة أنها ظاهرة أفرزتها قوى المال المتمركز في أمريكا وأوروبا واليابان وهذا ما أنعش ذاكرة المفكرين العرب حول تاريخ الرأسمالية العالمية وتطورها بقصد التعرف إلى تاريخ الظاهرة الجديدة والظروف التي نشأت بها. فالرأسمالية الإمبريالية العالمية تعولم نفسها من جديد وهي مصدر ما يسمى العولمة الحديثة.

وفي هذا السياق هناك البعض من الباحثين يرون بأن العولمة ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي،

بحيث يرى ايمانويل والرشتين أن ظاهرة العولمة تقود إلى فترة نشأة الرأسمالية في القرن السادس عشر، عندما طغى التبادل السلعي الدولي على الإقتصاديات المحلية، وتعرف هذه الفترة من تاريخ النظام الرأسمالي بمرحلة الرأسمالية التجارية، حيث أن في هذه الفترة عرفت المنتجات والسلع تداولا واسعا، وإنتشارا كبيرا بلغ حد إنتقال السلع ما بين القارة الأوروبية والقارة الأسيوية، وخير دليل على ذلك ما قامت به شركة الهند الشرقية من المبادلات التجارية مع هذه الدول.[2]

وفي نفس الإطار يشير بعض الباحثين إلى أن ظاهرة العولمة تعود إلى تقود إلى عهد" فسكودي غاما" البحار البرتغالي الذي إكتشف طريق الهند عن طريق ساحل إفريقيا مما ساعد هذا على وجود مناخ يكون التأثير فيه متبادل ما بين القارات وعلى هذا الأساس بدأت ظاهرة العولمة في نظر هؤلاء الباحثين.

ومن ناحية أخرى وعلى خلاف ما قدمه ايمانويل في شكل بروز العولمة كظاهرة فإن المفكر الإقتصادي سمير أمين وغيره من علماء الفكر الإقتصادي أمثال فرنك وكارد ونسو الذين قسما التاريخ الرأسمالي إلى أربع أطوار وهي كالآتي:[3]

1: حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، ص ص 33-34.
2: حميد الجميلي: الإقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الإقتصاد العربي: مجلة الزحف الكبير، العدد 2، 1999، ص 47.
3: سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص 26.

الطور الأول: وهو طور الرأسمالية التجارية، حيث لعبت التجارة في هذه الفترة من تاريخ الرأسمالية دورا معتبرا يتجلى هذا الدور فيما تحقق من تراكم مهد الطريق أمام الثورة الصناعية.

الطور الثاني: تاريخ الرأسمالي هو طور الرأسمالية التنافسية أو الصناعية الناشئة الذي سيطر فيه نمط الإنتاج الرأسمالي على الدول الأوروبية بالإضافة إلى بروز ظاهرة إنتقال السلع على الصعيد الدولي بشكل واضح.

أما **الطور الثالث:** هو الطور الإمبريالي أو الإحتكاري الذي تحول فيه الرأس المال من خلال عملية التركيز المستمر إلى رأس مال إحتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي قد شوهدت حركة إنتقال رأس مال على الصعيد العالمي مما ساهم وبشكل واضح ظهور طور رابع من أطوار الرأسمالية وهو طور العولمة حسبما يرى المفكر سمير أمين، هذا الطور الذي شهد أن تكون رأس المال العالمية التي تتحكم في مسيرتها شركات الإتصال والتواصل متعددة الجنسيات.

وبهذا نجد كذلك عدة مراحل متتابعة من الزمن عملت على نشأة العولمة وتطورها وهي:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة التكوين:

إن الإتجاه إلى عولمة حياة البشر إتجاه قديم، وليس هو من وحي العولمة المعاصرة، ولا من تنظير مفكريها، فالقيم الأخلاقية التي إنطلقت من تنظيرات وفلسفات عبر العالم متجاوزة حدوده الجغرافية والسياسية، كانت تريد أن يلتزم بها الإنسان كله، والسلام والدين العالم ألغى في ثورته التحريرية الكبرى.

إختلاف الحدود، ولم يبق من الحواجز بين البشر إلا تفاضلهم بمقياسي الفضيلة والتقوى أو الرذيلة والإنحراف.

ويطلق البعض على هذه المرحلة مصطلح الجنينة، بإعتبار أن العولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد "بونت" (الصومال)او في رحلاتهم إلى بلاد الفينيقيين أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كما تدل آثارها في الأمريكيتين ووصولها إليها قبل غيرهم بألاف السنين، وقد تطور مصطلح العولمة ليختلط بكل من مفهوم الغزو العسكري والرغبة لقائد تاريخي من أجل تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف مثلما كانت عليه الإمبراطوريات القديمة كالإغريقية أو العثمانية...الخ.

1: عبد الهادي بوطالب: العولمة الدولية، سلسلة الدورات، الرباط، 1996، ص 123.

المرحلة الثانية: مرحلة ميلاد المصطلح:[1]

وهي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة، ويتبلور هذا الحدث في إنتهاء عمل منظمة الغات، وبدء عمل منظمة التجارة الدولية، وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول، وتعظيم حرية خروج ودخول رؤوس الأموال عبر الدول، وفي الوقت ذاته الضغط بشدة على الحكومات من أجل التنازل عن سيادتهم، وفقا لإرادتها. وفي إطار معاهدة دولية تم التوقيع عليها وإجازتها من السلطات التشريعية، فأصبحت ملزمة لها، ويصبح بالتالي التنصل منها والخروج عنها أمر صعب، إن لم يكن مستحيلا.

وتعتقد زمرة من الإقتصاديين أن العولمة ليست أمرا بدى في المجال الإقتصادي لأن هناك عولمتين قديمة وحديثة، ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وإستطاعت تنفيذا لخطتها أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأمريكا وآسيا وإفريقيا كما مكنتها هذه الحصول على المواد الخام بأسعار جد منخفضة، وهذا يفسر ما كان من إندماج للدول الفقيرة المستعمرة في إقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية.

وترجع الإرهاصات الأولى لميلاد المصطلح إلى فترة الوفاق التي سادت فترة 1990 بعد إنهاء الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين القطبين الرئيسيين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفييتي وإنتهت بتفكك الإتحاد السوفييتي والكتلة الإشتراكية، وكانت بدايتها إنهيار سور برلين الذي كان يفصل ما بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وتوحد الألمانيتين تحت ضغط الإدارة الشعبية، وساعدت عملية إنتشار المعلومات وإتاحة وفرة البيانات، بشكل فوري على توحيد وإيجاد تقارب فكري على مستوى العالم، وفي الوقت ذاته زادت عمليات تذويب الفواصل والفوارق بين الدول، وتلاشي الحدود والفوارق الزمنية حتى أصبح العالم كله بمثابة سوق واحدة ضخمة تربط بينها وبين شبكة عصبية من موصلات المعلومات، وفي الوقت ذاته زادت عملية التماثل والمحاكاة والتنميط ما بين الدول سواء ما هو متصل بأنماط الإنتاج والسلع والخدمات والأفكار، أو بأنماط التسويق والتوزيع والترويج والإعلان والإعلام.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو والتمدد:[2]

وهي مرحلة تمتاز بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الإقتصاد وأمور السياسة والثقافة والإجتماع، وأن تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة وأن تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول

1: محسن أحمد الخضيري: العولمة، مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، ص 42.
2: محسن أحمد الخضيري: المرجع السابق، ص ص 46-47.

ودون فواصل زمنية وجغرافية، فالتزامن حضوري فوري قائم على "الآن" الفعلي عبر وسائل الإتصال ... ومن ثم فقد ظهر إلى الوجود كيان كوني جديد، كيان إنتماءاته جديدة، وقواعد التفاعل معه جديدة، وآلياته جديدة قائمة على الدمج والتكامل والحيازة وإبتلاع الآخرين والسيطرة عليهم والتحكم فيهم وتوجيههم.

وكان موضوع المؤتمر الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبوظبي من 1-3 يناير 1997 مركز على ثورة المعلومات والإتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي ومن ثم كانت المناداة بتحرير تكنولوجيا المعلومات لتظهر أثار ذلك التجارة العالمية، وعقدت مجموعة الدول الأربعة: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان ودول الإتحاد الأوروبي إتفاقية في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وحثت الدول النامية على الإنضمام لهذه الإتفاقية، كل ذلك يجعل العولمة تطرح تحديات فكرية جديدة في مستوى الرهانات السياسية والإقتصادية تقتضي لزوم الحذر ووجوب الوقوف من تلكم التطورات وقفة تأمل وتحليل.[1]

وإذا كان البعض يرى بأن العولمة الحديثة هي عولمة التحالفات الإستراتيجية بالغة الضخامة، فإن العولمة في الواقع الفعلي تبني لذاتها كيانا أكثر شمولا من التحالف، وأكثر عمقا من التكامل، وأمضى فاعلية من الإندماج، أنها تفرز كينونة تضمن لها التفوق والإستمرار. أن العولمة تتجه من النسبية إلى المطلق، أي إلى التسامح المطلق القائم على قبول كل ما لدى الأخر، والإتساع الفكري لإطلاق طاقات الإنسان الخلاقة من أجل المزيد من الإبداع والمزيد من الإبتكار وتحقيق التفوق.

وكان لمنظمة التجارة الدولية دورا في تكوين هذه المرحلة، والأساس الذي يبنى عليه هذا النظام الشامل الرأسمالي المتعدد الجوانب ليعود تاريخه في الواقع إلى 1948 حيث أنشئت بجنيف من طرف ثلاثة وعشرين دولة أعضاء في اللجنة التحضيرية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، منظمة التجارة الدولية لتكون العمود الفقري الثالث بجانب صندوق النقد الدولي.

فالعولمة في صورتها الحالية ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنساني كله، تفرضه بقسوة على ماضيه، حاضره ومستقبله. كما أنها تفرضه كحتمية تاريخية قاهرة، ومن ثم فإن النظرة إليها على أنها حالة عابرة أو فكرة طارئة يمكن طيها وإعادتها الى حيث كانت يكون أمرا هزليا، لقد أثارت العولمة وأطروحاتها الكثير من الجدل والإختلاف في الرؤية وفي الطرح، وفي هذه مدلولات الفهم والتحليل. وما

1: محمد الحبيب: العولمة والهوية، الرباط، سلسلة الدورات، 1997، ص 93.

أفرزته من نتائج حتى الآن وردود الفعل ما بين التأييد والرفض، وما بين المدح والذم، وما بين الترحيب والكراهية.[1]

ثانيا: عوامل ظهور العولمة وأهدافها

تعتبر العولمة نتائج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات ومن هذه العوامل ما هو سياسي وثقافي ومنها ما هو إقتصادي ويتأثر كل عامل من العوامل السابقة الذكر بالعوامل الأخرى وتتمثل في:[2]

1 - إنخفاض القيود على التجارة والإستثمار:

بدأت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تخفض من وطأة الحماية، وأصبحت هذه الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة، وفي ظل الرعاية اللغات تم تحقيق تقدم تحرير التجارة الدولية في بعض المجالات، وقد ترتب على المفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في إطار الغات، تخفيض في الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40% عام 1940 وإلى اقل من 10% في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979 حيث بلغت 6% الإتحاد الأوروبي،4,4% لليابان، 4,9 %للولايات المتحدة.

ولكن من بداية السبعينيات، بدأت الدول المتقدمة العودة مرة أخرى إلى إنتاج سياسة الحماية، نظرا لأن الدول المتقدمة ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الغات فإنها لجأت إلى تطبيق وإستخدام الحماية غير تعريفية والتي تشمل أنواع عديدة من القيود والوسائل الكمية والمالية والإدارية والفنية.

أما بالنسبة للدول النامية فقد كان الوضع مختلف فخلال معظم فترة من خلال الحرب العالمية الثانية، إستمرت القيود التعريفية والغير تعريفية مرتفعة في الكثير من الدول النامية، حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك، قد تحقق تحرير التجارة فيما بين الدول الإقتصادية الرئيسية من خلال التعقيد تدريجيا بتحريم القيوم الكمية مع إستعادة قابلية تحويل العمولات.

1: محمد أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص ص 39-40.
2: عمر صقر: العولمة: طبيعتها، وسائلها وتحدياتها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2000، ص 30.

2 - التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي:[1]

يرجع جزء من زيادة الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به الدول النامية في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجية النفسية، ذاك التوجه الداخلي الذي يتخذ بإستراتيجيات لإحلال محل الواردات وتهدف إلى التقليل من الإعتماد على العالم الخارجي، وإتباع إستراتيجية التنمية ذات التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى ذلك ما تم من إعادة التطوير لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية، وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة وإستراتيجية الإنتاج العالمي للشركات متعددة الجنسيات .

كما إرتفعت التجارة بين الدول النامية من 31% من إجمالي تجارة الدول النامية عام 1985 الى 37% عام 1995 وزاد نصيب المنتجات الدولية من إجمالي صادرات الدول النامية من 47% عام 1985 الى 83% عام 1995 (أي خلال 10 سنوات).

3 - تكامل أسواق المال الدولية:

تعتبر الحركية الدولية لرأس المال مظهر من مظاهر التكامل المالي الدولي، كما تطورت هذه الحركة ودرجاتها ترتبط إرتباطا وثيقا بعرض كفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم، وتأتي هذه التدفقات بين الدول من خلال الأسواق المالية إستجابة للإختلاف في معدلات الفائدة على الأدوات والأوعية المختلفة وفيما بين الأسواق المختلفة بالإضافة إلى الإختلافات في درجات أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال.

4 - زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والإستثمار المباشر:[2]

بلغ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثال من 1990، وإنخفض خلال الفترة 1990- 1992 نتيجة تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية، ولكنه عاود الإنتعاش بقوة.

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا خلال فترة 1993- 1996. بل واقترب من 200 مليار دولار عام 1996، وهو يمثل زيادة تقترب من أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات الواقعية في الفترة 1983- 1989. تكاد تكون هذه التدفقات قد تضاعفت بالنسبة

1: عثمان هندي ونادية جبر الله: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، القدس للطباعة وفصل الألوان، 2005، ص 16-22.
2: إبراهيم عبد الهادي المليحي، محمد محمود مهدلي: العولمة وأثرها على التخطيط الإجتماعي، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 38-42.

لإجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة ما بين 1985- 1996، وزاد تدفقات رأس المال الخاص من 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في الفترة 1994- 1996 إلى 0,4% من إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة 1994 - 1996 وقد تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر الجزء الأكبر في هذه الزيادة.

5 - التقدم التكنولوجي وإنخفاض تكاليف النقل والإتصالات:[1]

ذكر "دوسفيتال" 1989 بأن التغيرات التكنولوجية أحد المحركات للعولمة، حيث أكد على أهمية هذا العامل ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات والإتصالات على تسارع عمليات العولمة، كما أوضح ذلك **"ليبسي"** 1992 أن التكنولوجيا الحديثة ترتب عليها إنتقال في النظم عبر الإقتصادية العالمية.

كذلك حدث إنخفاض كبير في تكلفة النقل والإتصالات فإنخفضت قيمة المكالمات التليفونية بحوالي 60 مرة عام 1930، وكذلك إنخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة التقدم التكنولوجي، وكذلك ظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية ولكن يحذر **"هاريس"** 1995 من إستخدام التغيرات التكنولوجية كأحد العوامل المساهمة في العولمة، حيث يصاحب التغيرات التكنولوجية، وإستخدام الإنسان الآلي والأشكال الأخرى من الآلية التي تقلل الطلب على العمل الأقل مهارة وإنخفاض الطلب على العمل الأقل مهارة فإن منتجات الدول كثيفة العمل غير الماهر بإنخفاض الطلب عليها نتيجة التقدم التكنولوجي، ومن ثم ينخفض التكامل بين الدول مرتفعة الأجر والدول منخفضة الأجر.

كما أن هناك مسببات أخرى للعولمة وتتمثل في:[2]

أ - التكتلات الإقليمية: حيث بدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوروبي المشتركة في 1959، ثم تكتل جنوب شرق اسيا في 1979، ثم منتدى التعاون الاسيوي الباسيفيكي 1989، فالسوق الأمريكية الجنوبية 1995 حيث أخذت التكتلات الدولية تشكل أسواق مشتركة مما جعل أسواق الدول الأعضاء، بكل تكتل سوقي شبه واحدة تنساب فيها التجارة الليبينية بشكل أيسر، حيث حرية إنتقال السلع، ورؤوس الأموال والعمالة.

ب - التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة: حيث أصبح تصميم إستراتيجية عالمية معاصرة يتضمن شراء سلع أو خدمات أجنبية ومجابهة تهديدات من منافسين أجانب والتخطيط لدخول أسواق أجنبية خارج

1: عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية) المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص 40-41.

2: علاء زهير عبد الجواد الرواشدة: العولمة والمجتمع، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 67-71.

الحدود المحلية، أن ضرورة التصدي لتهديدات المنافسة العالمية لا تغني عن السعي الحثيث لإختراق أسواق أجنبية، قد أصبح تكوين إستراتيجيات تحالفية أهم السبل لذلك.

ج - الشركات العالمية:[1] حيث تنام ظهور وتأثير الشركات العالمية وبعد أن كان توسع الشركات يأخذ صورة تعديد ونشر الفروع في السوق المحلية تطور الأمر لتعديد ونشر الفروع الخارجية عالميا، ولا سيما مع الدعم الفائق الذي هيأته شبكات المعلومات العالمية والتجارة الإلكترونية.

ثالثا: أدوات العولمة

1 - المعلوماتية:

أ - وسائل الإتصال:[2] أصبح العالم كله وبأسره خاضع لسيطرة وهيمنة كثيفة من الإتصالات، شبكات على مختلف الأصعدة الكونية داخل الكرة الأرضة، وخارجها في الفضاء الكوني الفسيح، أقمار صناعية تضاف إليها كل يوم، ومحطات فضائية يتم بنائها في الكون أو على أحد الكواكب القريبة.

كما أن التطور المتصاعد في تقنية الإتصالات والدوائر الفائقة وإستخدام أنظمة الهواتف النقالة والإتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية المباشرة ... كل هذا وغيره قد أتاح قدرة هائلة على جعل سكان العالم بإختلاف أماكنهم مرتبطون ببعضهم البعض إلى الدرجة التي أزالت الخصوصية وأزالت حواجز المكان وأزالت فواصل الزمان وقضت على معنى المسافة الزمنية والمكانية بين أطراف الإتصال في أي وقت وفي أي مكان في العالم.

كما أن إزدياد الإستثمارات الدولية في مجال الإتصالات وإتجاه علماء الإتصال إلى التطبيقات شديدة الإتساع على المستوى العالمي سوق يعمق من الإحساس بأهمية العولمة وأهمية التقارب بين الشعوب وتقريب الفوارق بين البشر ومن ثم فإن الإتجاه نحو تجاوز الخصوصيات وإبتلاع الوطنية القومية وإجبار الحكومات على التنازل على سيادتها لمصالح قول أكبر وواسع تضم العالم بأكمله أمر يتم الآن على قدم وساق، كما يحدث في أوروبا وأمريكا وغيرها من أجل أن تصبح فرص الحياة أكثر وأفضل، وبالتالي فإن دور النظم الإتصالية تتعاظم في تطوير مفاهيم العولمة.

1: أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط2، 1999، ص 14-29.
2: محمد أحمد الخضيري: العولمة وعصر الدولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص ص 89-90.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التقدم التقني في مجال البث قد أحدث ثورة أخرى في حياة الناس، فهناك ما يقارب 500 قمر إصطناعي تدور حول الأرض يحمل في مضامينه صورة الحياة العصرية. وما يتخذ من أعماق الأرض ولأول مرة في التاريخ.

يمكن الناس من رؤية ما يحدث على أطراف الأرض في نفس وقت حدوثها، بالإضافة إلى الإنتشار الهائل للمجلات والكتب المتخصصة وسيكون للمجلات والكتب الإلكترونية شان كبير في مد نفوذ العولمة.[1]

ب - الأنترنيت:[2] لقد ساعدت الأنترنيت على إنتشار العولمة على نطاق واسع وجعلتها توحد بلدان العالم وزيادة ترابطه وإتصاله وفي تحقيق العناصر الفورية والجاهزة والحضور، والإتاحة وهي شبكة لا تخضع لسيطرة أحد وهي تطور الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس في تعاملاتهم مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات والأفكار وما يتصل بحياتهم الحاضرة وما يتعلق بمستقبلهم أيضا.

إن الأنترنيت تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها وهي منتشرة على مستوى جميع المناطق في العالم وهي تتيح كافة أنواع المعارف الإنسانية وأصبحت الشركات بل والدول أيضا مع زيادة حجم المواقع الخاصة بها.

ومن خلال هذه المواقع تتم عمليات البيع والشراء بشكل متنام وقد تزايد الإعتماد على شبكة الأنترنيت حيث أصبحت تشمل:

ـ مبيعات الأوراق المالية من الأسهم والسندات والصكوك والأوراق التجارية والمالية.

ـ مبيعات البحوث والدراسات والمعلومات ومراكز المعلومات المختلفة.

ـ العمليات البنكية والمصرفية التي تقوم بهذه الشبكة مثل: دفع الإلتزامات وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعملاء وقبول ودائعهم وبطاقات الدفع الخاصة بهم.

ـ ويتعامل مع الأنترنيت ما يزيد عن 300 مليون فرد يوميا على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد حتى عام 2024 ويبلغ معدل النمو السريع حوالي 47,5% سنويا فقد بدأ هذا الاقتصاد بحجم لا يزيد عن 5 مليار دولار عام 1995 وقد بلغ 300 مليار دولار سنة 1998 كما يبلغ إجمالي دخل المكونات الأساسية للشبكة إلى ما يزيد عن 115 مليار دولار سنويا إجمالي دخل التطبيقات والبرامج التي

1: محي عبد الله سنو: الإتصال في عصر العولمة (الدور والتحديات الجديدة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999، ص 70.
2: محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص ص 81-82.

تستخدم في الشبكة إلى ما يزيد عن 56,3 مليار دولار سنويا وإجمالي دخل التجارة الإلكترونية عن 101,9 مليار دولار سنويا.

ج - التجارة الإلكترونية:[1] على الرغم من أن التبادل التجاري قديم قدم البشرية حيث عرف الإنسان منذ بداية التاريخ التجارة مارسها كحرفة إلا أن التجارة الإلكترونية كانت بداية لعالم جديد، عالم شديد الإتساع والتنوع، فائق المدى والمجال بنمو بمعدلات سريعة متزايدة.

لقد إستطاعت التجارة الإلكترونية جذب مئات الملايين إليها ووجود فيها كل منهم مآربه وأهدافه ووسيلته للتعايش وإشباع إحتياجاته ورغباته.

كما أن التجارة الإلكترونية فتحت أفاقا جديدة أمام المعاملات الدولية وأصبح يسير على أي انسان في أي مكان في العالم ولقد نجحت هذه التجارة في إثراء العالم وزيادة الرفاهية وزيادة الإحساس بوحدته وفي الوقت ذاته زيادة نفعية لتيار العولمة، وفي التجارة الإلكترونية لا تذهب أنت الى العالم كله، وتأتي بكل إبداءات البشرية بكل الاشكال وبكل الألوان والأحجام.

ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة الإلكترونية من 8 مليار دولار عام 1997 الى 327 مليار دولار عام 2004. وسيترتب على ذلك إزدياد إحساس الإنسان والشعوب بالعولمة وبالسوق العالمية الواحدة.

د - الإعلان:[2] تجاوزت ميزانيات الإعلام في السنوات الأخيرة على التوقعات حيث بلغت 330 مليار دولار حسب تقرير وكالة أبحاث الإعلام وهو في نمو مستمر ويلعب الإعلان دور كبير في نشر المنتوج وإستهلاكه فهو عبارة عن رسالة للمستهلكين لزيادة إقبالهم على المنتوج وبذلك ساهم في نشر العولمة.

2 - المؤسسات الإقتصادية الدولية:

أ - المؤسسات المالية والنقدية: إن العولمة الإقتصادية لا تقتصر على العولمة التجارية وحرية إنتقال السلع بموجب مبدأ منظمة التجارة العالمية بل إن الأهم من ذلك هو العولمة المالية التي هي أكثر النشاطات الإقتصادية عولمة، وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية لقد كانت هذه الأسواق دائما عالمية الطابع ومنذ توقيع إتفاقيات بروتن وودز، وبروز البنك الدولي وصندوق النقد العالمي للأسواق المالية قبل التسعينيات إلا أنها لم تكن معولمة حيث طلت في العموم وحتى بداية عقد التسعينيات تدار من قبل الدول

1: محسن أحمد الخضيري: المرجع نفسه، ص ص 84-85.
2: محي عبد الله سنو: مرجع سبق ذكره، ص 75.

إدارة وطنية وبالإشراف المباشر للمؤسسات المصرفية المحلية لكن خلال عقد التسعينيات هو قيام أسواق ومؤسسات مالية عابرة للحدود (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وخارج عن الإطار الرسمي، يغيب عنها أي تحكم من قبل الدول، فالدول تراقب عن بعد وربما مازالت قادرة على التدخل بيد أنها حتما لم تعد قادرة على أن تتحكم، أو تقتني حركة الأسواق المالية العالمية، فهذه الأسواق قد أصبحت مقننة كاملة، وتنجز معاملاتها بسرعة الضوء وبحرية تامة.

وعلى مدار الساعة، وبإتساع المعمورة لقد تجاوزت هذه الأسواق عامل الزمان والمكان، وحققت واقع إنكماش العالم ماديا، وجمع نشاطاته المالية والمصرفية والتمويلية كما لم يكن مندمجا في أي وقت أخر. فالأسواق المالية العالمية هي اليوم بلا وطن وبلا حدود وتنتقل بين نيويورك ولندن وفرانكفورت وهونغ كونغ وطوكيو والعواصم المالية الأخرى، ومن دون أي إعتبار للمكان أو الزمان، فعمليات الأسواق المالية تتم بسرعة مذهلة وبحجم يفوق القدرة على التحكم حيث إزدادت الأوراق المالية الخارجة على السيطرة المباشرة للدول من 500 مليار دولار عام 1978 الى 2 تريليون دولار عام 1988 وبلغت من 4 تريليونات دولار عام 1998.[1]

إن الأسواق المالية العالمية هي اليوم بكل تأكيد قوة أكبر من قوة كل الدول بما في ذلك الدول الكبرى التي أصبحت تلهث خلف التطورات المالية العالمية وتتأثر بتقلباتها صعودا وهبوطا، فعندما تقرر دولة أسيوية صغيرة خفض قيمة عملتها الوطنية لأسباب داخلية بحثه بنسبة لا تتجاوز 05% من قيمتها التجارية. أن ما يعادل أقل من خمسة سنتات أمريكية فإن مثل هذا القرار يتسبب في إحداث إنهيارات تتجاوز هذه الدولة بفضل تداعياتها إلى كل العواصم المالية العالمية المهمة والغير مهمة إن مثل هذا القرار الذي يبدو من الوهلة الأولى وكأنه مجرد قرار داخلي هو الآن، وفي ظل العولمة المالية أكثر من ذلك بكثير حيث أن له مترتبات عميقة لكن الأسواق المالية.[2]

ب - الشركات المتعددة الجنسيات: مهما كان الأمر بالنسب لشكها ومضمونها وإتجاهاتها فإن الأمر المفروغ منه هو أن العولمة الاقتصادية تجسد في حقيقتها مجموعة المستجدات والتطورات الإقتصادية التي برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات تأتي في مقدمة هذه التطورات الدور المتزايد للشركات الصناعية و المصرفية و الخدماتية العملاقة، والقائمة على دمج الشركات الأوروبية الأمريكية واليابانية والتي تقوم حاليا بنسخ تحالفات عابرة للقارات والمحيطات والمتنوعة أشد التنوع في نشاطاتها وتتسم هذه الشركات بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمي لدول ولا تعترف بمطرد قدم واحدة، ولا

1: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة(ترجمة: عدنان عباس علي)، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 98.
2: هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: المرجع السابق، ص 130-133.

تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية كما أن ليس لهذه الشركات مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط والتجاري المالي والصناعي، فمقرها الإداري في الدولة ومقرها التسويقي في دولة ثانية ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الدعائي في دولة سادسة، أن هذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين الدول الصغيرة والكبيرة والغنية والفقيرة وتفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية أو إقتصادية أو جغرافية أن الشركات تعمل من منطلق أن حدودها في العالم بأسره لذلك فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإدارتها ومراكز بحوثها إلى أن مكان مستحدثة أخر التقنيات التي تقلص المكان والزمان.[1]

ج - المنظمة العالمية للتجارة: بالإضافة إلى الشركات العابرة للحدود والتي ساهمت في بروز العولمة الإقتصادية فإن العالم يبد مندفعا وبقوة نحو العولمة التجارية والمالية.

فقد حدث أخيرا تزايد ملحوظ في حجم ونطاق التجارة العالمية كما برز اتجاه عالمي متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية، التي دخلت مرحلة الإنفتاح التام والغير خاضع للقيود أو التحكم وذلك بعد توقيع إتفاقيات الغات وقيم منظمة التجارة العالمية.

عام 1995 (ذلك بعد توقيع إتفاقية الأرغواي الثانية سنة 1994) تضم هذه المنظمة في عضويتها أكثر من 140 دولة أخرى هي الآن في المراحل المختلفة من إجراءات الإنضمام إلى عضويتها.[2]

لقد تعهدت جميع هذه الدول بخفض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والتزمن بإزالة جميع القيود التي تعيق السلع والمنتوجات والخدمات بيسر وسهولة فيما بينها.

وقد تم تعزيز إتفاقية الغات بتوقيع 80 دولة على إتفاقية الخدمات المالية عام 1997 وهي الإتفاقية التي فتحت قطاع الخدمات المالية لهذه التي إستحوذت أسواقها على 95% من تجارة المصارف والتأمين والأوراق المالية والإستثمارات في العالم كما تم التوصل إلى تفاهم أولي بين دول العالم على توسيع نطاق تقنية المعلومات بحيث سلعا أكثر معفاة من الرسوم الجمركية بحيث يؤدي ذلك إلى تحرير كامل للسلع التكنولوجية في التجارة العالمية وهناك اليوم إتجاه نحو جولات جديدة لتعزيز الإتجاه نحو تحري التجارة العالمية وتخفيض الرسوم والقيود الجمركية على جميع أنواع السلع.

1: John Allen: grossing berdersnfoot lossemalth; nationals in john allen chimishammetted askrimking world 1995; p 53-62.

2: يوسف طراد السعدون وعبد الرحمان يوسف العالي: منظمة التجارة العالمية، كتاب الريض، العدد 57، 1997، ص 23.

إن المنظمة العالمية للتجارة هي اليوم أهم مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية وبشكل إنشائها منعطفا في التاريخ الإقتصادي العالمي، ورغم ان منضمة التجارة تنسق عملها وسياستها مع بقية المؤسسات الإقتصادية العالمية إلا أنها هي الجهة الوحيدة التي تتولى إدارة العالم تجاريا، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي يأتي في مقدمتها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية التامة إتجاه المعلومات والممارسات التجارية والذي هو أهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية، أما قرارات المنظمة فهي قرارات نهائية وملزمة لجميع الدول بما في ذلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، فهذه تقدمت كل من الهند وسيريلانكا بدعوة تجارية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة الأمريكية والتي إضطرت إلى الحكم الصادر ضدها رغم أن الحكم جاء من غير صالحها، ولم يكن منسجما مع قوانينها، وتشريعاتها الداخلية، لكن الولايات المتحدة الامريكية والدول الأعضاء بالمنظمة تؤمن بأن تطبيق القرارات ومبادئ المنظمة بما في ذلك تطبيق مبدأ" أصغر لصغر" أي دخول السلع المستوردة من دون رسوم جمركية على المدى البعيد وبالتالي فتح الأسواق التجارية على بعضها البعض وإنتقال السلع بحرية تامة على الصعيد العالمي، لقد أصبح العالم موحدا كما لم يكن موحدا من قبل وأن الخصخصة وتحرير الإقتصاد والإندماج في عصر العولمة الإقتصادية عموما هو الأسلوب الذي أكد صلاحيته، وفعاليته بشكل كلي ونهائي، ولقد إزداد الإقتناع بصلاحية النموذج الرأسمالي بعد إنحصار كل النظم والأفكار والبدائل الإقتصادية الأخرى وخاصة النموذج الإشتراكي الذي يشهد أكبر إنعكاساته التاريخية مع إنهيار الإتحاد السوفياتي، لذلك إندفعت دول العالم وخاصة الدول الإشتراكية سابقا إلى تطبيق مبادئ التجارة الحرة التي أصبحت من المبادئ الإقتصادية الحاكمة و المسيطرة على إقتصاديات العالم.[1]

رابعا: خصائص العولمة ومظاهرها

1 - سيادة اليات السوق:

تتميز العولمة سيادة اليات السوق في جو من الديمقراطية في إستخدام هذه الآليات في إطار منافسة وإكتساب القدرات من خلال الإستفادة من التقدم التكنولوجي، وثورة الإتصالات والمواصفات وتحقيق أكثر إنتاج بأقل تكلفة ممكنة وأحسن جودة والبيع في أقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات الهامة التي إكتسبها عند التعامل في ظل العولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف.

1: علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2000، ص 44.

2 - تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل:

تتمثل هذه الخاصية في تزايد إنتقال رؤوس الأموال الدولية، تحرير التجارة الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث من مزايا هذه الخاصية إلغاء حاجز المسافات بين الدول والقارات وإمكانية إيجاد نوع من تقسيم العمل الدولي حيث يؤدي هذا التشابك والترابط بين الدول الى خلق علاقات وطيدة بينها.

وقد ترتب على زيادة درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل على ظهور أثار عديدة:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الإقتصادية الوافدة من الخارج.
- سرعة إنتقال الأزمات الإقتصادية سواء سلبا أو إيجابا من منطقة إلى أخرى في العالم.
- تزايد أهمية التجارة الدولية.
- زيادة المنافسة في الإقتصاد الدولي مما ينتج عنه تخفيض العوائق أمام المتدفقات السلعية والمالية.

3 - بروز أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

تتجسد هذه الخاصية في وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث أنه لم تعد كل دولة في العالم تنتج كل أجزاء المنتوج بل تتخصص في صنع أحد المكونات " الميزة النسبية" ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية أو المعلوماتية والإتصالية وهكذا يتم ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي مثل: ظهور تقسيم العمل بين البلاد المتخلفة في نفس السلطة، فأصبحت قرارات الإنتاج والإستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لإعتبارات الرشاقة الإقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.[1]

4 - تعظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

لها دور كبير في الاقتصاد العالمي، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا وإنتشار ظاهرة العولمة وتوسيعها، يضاف إلى هذا أن الشركات الضخمة ذات القدرات الواسعة وهي القائد في الثورة المعلوماتية والإتصالية فهي تحقق الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية ومن بين هذه النقاط التي تدل على تعاظم دور هذه الشركات:

- حوالي 500 شركة متعددة الجنسية في العالم إرادتها تصل إلى 40% من الناتج المحلي العالمي.

1: عبد الحميد عبد المطلب: العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر، 2004، ص 22-30.

- حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات.

- الأموال السائلة من الذهب التي تحوزها هذه الشركات حوالي ضعف الإحتياطي العالمي من هذه الأموال.

- الدور المهم والمعتبر الذي تلعبه هذه الشركات قيادة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

5 - دور المؤسسات الاقتصادية في إدارة العولمة:

هذه أهم الخصائص التي تميز ظاهرة العولمة هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الإقتصادية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة ظهرت بعد إنهاء الإتحاد السوفياتي سابقا حيث تقوم هذه المؤسسات بإدارة العولمة مثلا: المنظمة العالمية التجارية أصبحت تتعامل في تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفردية والأدبية بعد أن كانت تهتم فقط بالسلع من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فهما يقومان من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي، والتكيف الهيكلي الذي يشمل الكثير من الدول بإدارة ظاهرة العولمة.

6 - تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية:

في ظل العولمة تنخفض درجة سيادة الدولة حيث تضطر معظم بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق سعيا منها لإكتساب ثقة الأسواق العالمية حيث الدول التي توقع على الإتفاقيات الدولية تفرض عليها الخيارات السياسية المتاحة أمامها بمعنى أخر تجبر على إجراء تعديلات على سيادتها وممارستها المحلية المتبعة.[1]

خامسا: تجليات العولمة

ترتبط ظاهرة العولمة إرتباطا وثيقا بمجالات مختلفة من الحياة الإقتصادية، السياسية، الثقافية وغيرها، هذا الإرتباط يعطي إلى حد ما تابعا لطبيعة التجليات وملامح الظاهرة بشكل متفاوت في الوضوح على إعتبار أن العولمة لم تجسد بصفة مطلقة في الوقت الراهن كونها لاتزال في مرحلة النشأة حسب ما يعتقد وهذا على الرغم من أن مؤشرات كمية ونوعية معتبرة تدل بأن ظاهرة العولمة تتحقق يوما بعد يوم، وتتقدم بخطوات ملموسة بفضل ما تقدمه الرأسمالية من أدوار كبيرة وخدمات جلية في إطار أوجه مختلفة سواء كانت في شكل مفاوضات أو وساطة أو شراكة أو حتى أن إقتضى الأمر في شكل جوسسة.

1: عبد اللطيف صوفي: العولمة وتحديات المجتمع الكوفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،2001، ص ص 26-25

كل هذا من أجل تحقيق الإقتصاد المعولم والسياسة المعولمة والثقافة المعولمة كي يتسنى بعدها سيطرة وهيمنة النظام الرأسمالي والطبقة البرجوازية على كل شيء في حياة الأمم والشعوب.

إنطلاقا من هذا فإننا نسقط الضوء على أهم ملامح ومظاهر العولمة حسبما أجمع عليه الباحثين مع التركيز على البعد الثقافي الذي يتماشى مع الموضوع.[1]

1 - التجليات الثقافية:

فيما يخص العولمة في المجال الثقافي فإن العديد من الباحثين يرون بأنها تتجلى وتتحقق بشكل دقيق من خلال ما يعرف بالثقافة العالمية التي تسعى جاهدة الى توجيه القيم والأفكار الإنسانية وصياغتها على نسق واحد بما يتماشى وطموحات العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في كل الآليات التي تدير الشؤون الثقافية من دور السينما ووسائل الإعلام وغيرها بالإعتماد على التطور المثير لوسائل الإعلام والإتصال التي تتولى مهمة المادة الثقافية وتسوقها على أوسع نطاق جماهيري كي تكون جاهزة للإستهلاك من طرف الجميع، من أمثلة تلك المصطلحات التي شاع إستخدامها في المدة الأخيرة المجتمع الدولي والمجموعة الدولية وحوار الحضارات.

2 - التجليات السياسية:

إن العولمة في بعدها السياسي تبدو بشكل جلي فيما أفرزته الأحداث الأخيرة بروز الأحادية القطبية، من نزوع كبير نحو الديموقراطية والتعددية الحزبية في العديد من الدول بشكل متفاوت. وكذلك فيما تشهده الساحة العالمية من إثارة كبيرة لمسالة حقوق الإنسان في مختلف المنتديات العالمية بالرغم مما تنطوي عليه قضية حقوق الإنسان هذه من التساؤلات التي لا يتسع المجال للخوض فيها.

وقد رافق كل هذه المظاهر نقطة أساسية هي إختراق السيادات القومية التي أصبحت مهددة بالإنقراض من حين الى أخر، وإن كان هذا التهديد غير متطور وبشكل غير مباشر إلا أنه واقع معيشي.

3 - التجليات الإقتصادية:[2]

في واقع الأمر يعد النشاط الإقتصادي أو البعد الإقتصادي هو القوة المركزية في قضية العولمة أو بمجرد الكلام عن ظاهرة العولمة يتبدى الأذهان الجانب الإقتصادي بالدرجة الأولى، وهذا راجع إلى الأهمية المعتبرة التي أخذها ويأخذها النشاط الإقتصادي في مسألة العولمة بغض النظر عن كونه أو غاية

1: عبد الهادي بوطالب: مرجع سبق ذكره، ص 123.
2: هانس بيتر مارتن وهارالد شومان: مرجع سبق ذكره، ص 151.

تكمن هذه الأهمية بشكل بارز فيما تحقق من عولمة على المستوى الإقتصادي وخير دليل نقدمه في هذا الشأن أهم التجليات الاقتصادية التالية:

ـ الإتجاه المتزايد نحو التكتل الإقتصادي، حيث أنه في السنوات الأخيرة برزت بشكل هي رغبة العديد من الدول في تعزيز التعاون فيما بينها من خلال التكتل الإنضمام بهدف مواجهة التغيرات والتحولات المختلفة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ـ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات (الشركات عابرة القارات) تزيد أرباحها وإتساع نفوذها في التجارة العالمية حيث بلغ عدد هذه الشركات 37500 شركة.

ـ معدلات البطالة تشهد هي الأخرى إرتفاعا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة فضلا عن فرص العمل المهددة بالضياع في العديد من مناطق العالم، وما جاء في تقارير منظمة العمل الدولية يشير بوضوح الى أن البطالة المنتشرة في العالم تؤثر في مليون إنسان أو نحو ثلث القوة العاملة.

ـ خلاصة القول في هذا المجال أنه من الممكن تصور قيم العولمة الإقتصادية من غير أن تصبح أخرى مكملة، فالعولمة الثقافية مثلا ليست توحيد للسلوك الإنساني وضبطه بما يخدم الأهداف المسيطرة في مجالات أخرى حتى لا تجد الأطراف الفاعلة في ظاهرة العولمة أو مواجهة من قبل الشعوب والمجتمعات.

سادسا: الجوانب المتعددة للعولمة

1 - الجانب السياسي للعولمة:[1]

هو جانب الحرية الديمقراطية، وهو الجانب الذي دفعت من أجله شعوب العالم بإختلاف نماذجها ثمنا غال من دماء أبنائها ولاتزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها.

إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إجراء تطبيقها أو يمكن تزوير إرادة الشعوب فيها، بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الكريمة. أن العولمة ماهي إلا تيار يدخلنا إلى عالم جديد، عالم تتجاوز مساحته الحدود التقليدية لدول العالم إلى العالم كله.

لقد بدأت حرب العولمة، فالجانب السياسي للعولمة قائم على الحرية أي حرية الفكر والعقيدة، حرية الإختيار وحرية التمثيل والإنتخاب، حرية إتاحة المعلومات والبيانات، حرية وحرمة الحياة الخاصة، عدم المتاجرة بالمبادئ والقيم، وعدم إستخدام الشعارات الزائفة.

1: محسن أحمد الخضيري: العولمة، مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 19.

فالعولمة السياسية مثلا تعني القدرة على صياغة التوجه السياسي للدول والمجتمعات ومحاولة تغيير الإتجاه السياسي والتأثير فيه، من أجل هذا يستشعر الكثير من الدول التي لم تصل إلى مرحلة القوة، لأن تلك الدول المتقدمة متفاوتة فيما بينها، فتقوم بعض الإعتراضات من الدول الأوروبية التي تحس بوضوح أن العولمة هي أولا لمصلحة الولايات المتحدة بسبب ضخامة إقتصادها وقوتها السياسية والعسكرية، فتستطيع بكل ذلك أن تفرض إرادتها وتذلل الكثير من العقبات التي تعترض نشر نموذجها الإقتصادي والإجتماعي وسيادتها الثقافية، ربما كان قيام الإتحاد الأوروبي في مجموعه مظهرا من مظاهر إحداث قوى توازن القوى الأمريكية أو تساويها، وتستطيع أن توجد شيئا من التوازن أمامها.

2 - الجانب الإقتصادي للعولمة:[1]

إن العولمة في جانبها الإقتصادي إتخذت شكل تيار متصاعد صادر من أجل فتح الأسواق، وإنفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطور بنية الإنتاج في إقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج، في إقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى إقتصاد السوق، وما أحدثه ذلك من تفكك هائل وإنكشاف خارجي ضخم في هذه الدول.

وفي الوقت ذاته وقعت دول العالم الثالث ضحية إزدواجية إنفصامية شاذة ما بين الرغبة في تحقيق الإنفتاح الإقتصادي من جهة وغزيرة الديكتاتورية المتسلطة سياسيا وإقتصاديا من جهة أخرى، مما أفرز نموذجا رهيبا من الفساد الإقتصادي والسياسي صنع إقتصاديات هشة أطلق عليها إقتصاديات الفقاعة، كان من أبرز معالمه إنهيار إقتصاد دول النمور الآسيوية، وتراجع معدلات التنمية في النفط البترولية وإبتلاع رؤوس الأموال من حروف لا هدف لها إلا إستنزاف الثروات لصالح منتجي السلاح من الدول الكبرى والتي وجدت في إستعمال الحروب الحدودية وتأجير جيوشها من أجل بسط الحماية وسيلة سهلة لتأمين موارد هائلة لتمويل موازناتها والإتفاق على برامجها الإقتصادية والإجتماعية، خاصة برامج تحديث نظم الإنتاج والإرتقاء بنظم التسويق والتمويل والتنمية للكوادر البشرية.

إن قواعد وآليات نظام العولمة تفرض مناهج الإنفراد بقيادة السوق العالمي، بما يعنيه ذلك من تفوق على كافة القوى الإقتصادية في أحد مجالات الإقتصاد أو في أكثر من مجال على مستوى الخريطة الإقتصادية العالمية الشاملة.

قد بدت عولمة الإقتصاد إمتداد لنظام التحررية الرأسمالية العالمية الذي يهدف إلى تمكين رأسمال القوى من تحقيق أوفر الأرباح عن طريق تحرير التجارة وإخضاعها للتنافس الحر، هو نظام الإقتصاد

1: جلال أمين: العولمة، دار المعارف، ط3، القاهرة، ص 18.

الحر الذي يقوم على فتح الأسواق للرأسمال القادر على غزوها والذي يسمى إقتصاد السوق بخصوص الشركات متعددة الجنسيات، يحسن أن يتوقف عند إحصائيات أخرى تقول عنها أنها لا تساهم ألا بنسبة 7% فالتشغيل العالمي، ولا تؤدي إلا 9% من مجموع الضرائب العالمية، بينما تحتكره 80% من التجارة الدولية.[1]

3 - الجانب الإجتماعي للعولمة:[2]

عندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها تصبح مؤهلة لإكتساب هوية جديدة، هوية أكثر إتساعا وأوسع مدى وأكثر قبولا عن الشخصية السابقة الأصلية، وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فعالية فالعالم في تطوره وتحوله بفعل ظاهرة العولمة يتجه إلى كونية جديدة كونية تفوق كافة الأشكال التقليدية والمعروفة التي عرفها العالم من قبل وتكتسب هذه الأشكال في إتجاهها نحو العولمة قوة دافعة مفعمة بالحركة تدفع إليها قوى حيوية، وإثارة ذات أبعاد وجوانب إقتصادية وتكنولوجيا بيئية دائمة التطور ودائمة التوسع ودائمة الإلحاح، تطلب التكامل وتحرض على التكيف والتوافق والتناغم والإنسجام ولتحقيق ذلك يتم:

- بسرعة فائقة لا توجد معها فواصل زمنية أو وقت لإعادة التفكير أو للمراجعة الذاتية.
- إصرار ومثابرة فائقة لا يوجد معها أي احتمال للتراجع أو النكوص عن الإتجاه أو المصير المحتوم.
- إستيلاب وعي البشرية وإرادتها لصالح قوى عظمى مهيمنة على الوعي وعلى الإرادة.
- طوفان من المعقول واللامعقول أو من السلوكيات والتصرفات النمطية مثل الوجبات السريعة والإستهلاك الواسع ومن الدخل المتراكم.
- طوفان من الموسيقى السريعة الصاخبة التي تغرق الفرد في إطار مجموعة أشد صخبا وضجيجا.
- طوفان من أجهزة الإتصالات والحاسبات فائقة السرعة والذكاء والقدرة والبرامج عالية الكفاءة والتي تخلق مصادر جديدة من القوة.
- يثور نقاش صاخب حول عولمة الأخلاق والقيم خاصة عندما يصل التعامل مع الأخلاق المتعارف عليها كأخلاق عالمية إلى المس بها بإدماج عناصر قيمية أو تقييمية جديدة فيها تضع أخلاق وديانات موضع تساؤل.

1: عبد الهادي بوطالب: العولمة والهوية، الرباط: سلسلة الدورات، 1997، ص، ص 122-123.
2: محسن أحمد الخضيري: مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

4 - الجانب الثقافي للعولمة:[1]

إن عولمة الإقتصاد والسياسة ونظم الحكم والإعلام والتكنولوجيا تفضي حتما إلى عولمة الثقافة التي يراد لها أن تصبح نموذجا فكريا وحيدا، ترتكز في العقول والأشرطة المتلفزة وأشرطة الفيديو أو ذلك الذي بثته قنوات الفضاء وتطرق به البيوت، وتقدمه كإحدى وسائل الإيضاح التربوي المعاصر، أو بواسطة شبكات الإشهار، وأغلب ذلك يبث باللغة الإنجليزية ولقد أصبح أغلب ثقافة اليوم هو محتوي ما يبث عن طريق هذه الشبكات، وضمنه ما يزخر به من قيم وأخلاقيات تعكس أخلاقيات من يشرفون على تلك الشبكات ويوجهونها.

وتمثل العولمة تحديا ثقافيا غير مسبوق، تحديا ذو طابع إرتقائي خاص قائم على الإجتياح الثقافي، ويتم هذا الإجتياح على ثلاث آليات وهي:[2]

الآلية الأولى: تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط الإجتياح الثقافي العالمي، وتبدأ في التخلي بالتدرج عن خصائصها الثقافية لصالح العالمية.

الآلية الثانية: الإنقسام والتفكك وظهور الشروخ والصدع الثقافية والحضارية وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة، عاجزة عن تقديم التصورات، وعن تقديم الشخصية الراقية، في الوقت الذي ظهرت فيه ثقافة العولمة الزاهية الألوان والإرتقائية.

الآلية الثالثة: ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية مهمتها الرئيسية إيجاد معايير وقيم العبور عليها إلى الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافي العالمي إلى أرجاء المعمورة.

إن تأثير عولمة الثقافة غير محدودة، بل أنه قد يكون مغاير تماما لما يمليه من توحيد بين عدة حقائق متباينة، وبين إتجاهات مختلفة، وعلى الجميع أن يقبل دعواها وآرائها وقبولها كبديهية يتم التوصل إليها، وعدم مقاومتها.

لقد أصبحت الثقافة العالمية قوة توسيعية نافذة إلى داخل كل وطن، وكل دولة، وكل شعب.

1: سامية حسن الساعاتي: الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1983، ص 43.
2: برهان غليون، سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت، لبنان، 2002، ص 21.

5 - الجانب التكنولوجي للعولمة:[1]

إن العولمة تلغي حدود الدول وتقيم مجتمعا كونيا متصلا بدون فواصل زمنية وجغرافية، مجتمع يختزل حدود المكان والزمان، وتعمل إلى الإرتقاء به التكنولوجيات الإتصالية التي أعطت هذا الجانب لعملية العولمة.

إن تكنولوجيا العولمة لم يقتصر جانبها الرئيسي على تكنولوجيا الإتصال، وهي تكنولوجيا فائقة الأهمية، بل بأنها أحد القواعد الرئيسية التي قامت وبنيت عليها.

وأمام هذا فقد رأى البعض أن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش وتكميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الإقتصادي، وجعل دور الدول قاصرا على أنشطة معينة بذاتها، ويمكن أن تتنازل عنها مستقبلا لصالح كيانات أكثر من الدول.

ولم تعد عظمة الدول تقاس بإتساع ما تستحوذ عليه من فضاء جغرافي واسع الإمتداد، ولا بمقدار توافرها على أدوات النفوذ العسكري وتفوقها في التسلح المتطور، بل أضيف إلى ذلك وقبله قدرات على التحكم في الإستفادة من الشبكات الإقتصادية ومراقبتها وتوجيهها لقنوات الإعلام والإتصال، وأيضا بقدر ما تملك من قدرات البحث والمؤهلات العلمية للإختراع وهذا يتوفر، يتفوق وعلى تفاوت للمجموعة العلمية الثلاثية، أمريكا الشمالية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، واليابان.

وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعولم حيث نجد أن هناك منظومة تكنولوجية تدافعيه، كل عامل رئيسي يدفع الأجر ويحركه ويحثه من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف ونعرض أهم هذه العوامل فيما يلي:[2]

ـ الحث والدفع التكنولوجي للإبتكار: التطور التكنولوجي في حقيقته هو إبتكار وكلما كان غير مسبوق ويمثل طفرة تكنولوجية كلما كان أقدر على الدفع والحث التكنولوجي، ومن ثم يشجع على مزيد من التطور والتحسين ورفع الإنجاز والأداء.

1: عبد الله بن أحمد الرشيد: يتطور التعليم تتوطن التقنية، مجلة المعرفة، العدد 35، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 80.
2: محسن أحمد الخضيري: مرجع سابق، ص ص 29-30.

ـ سوق مفتوح متعطش دائما إلى المنتج المبتكر: تصنع العولمة ويصنع التطور التكنولوجي سوق مفتوح متعطش وبشكل دائم إلى المنتجات الجديدة المبتكرة وهو سوق مفتوح للأبد، فالإنسانية تبحث عن الجديد المبتكر.

ـ نتيجة للعولمة سوف تساعد التكنولوجيا على إستخدام مبادئ التخصص وتقسيم العمل الدولي بصورة أكثر فعالية، حيث لن يتم التخصيص فقط من منتجات كاملة بذاتها ولكن هو الأهم سيتم التخصص في إنتاج بعض مكونات المنتجات.

ـ تحقيق قدرة هائلة على التعولم في كافة المجالات.

ـ حيث سوف تتأثر المشروعات مهما كان حجمها صغيرا بعملية العولمة ليس فقط لإعتمادها على الحصول على ما يلي:

الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج من مصادر دولية.

الخامات ومستلزمات التشغيل من مصادر دولية.

الطاقة المحركة والقوى المحركة من مصادر دولية.

ولكن تحول المنظومة الإنتاجية بالكامل إلى منظومة عالمية سواء فيما يتصل بشكل المنتجات أو أداء الخدمات، أو مكونات هذه المنتجات ...الخ.

6 - جانب عولمة الإعلام والإتصال:[1]

تمضي عولمة الإعلام عن طريق عولمة وسائل الإتصال والتواصل، أي تكنولوجيا الإعلام المتقدمة، وهي شبكات الإتصال وقنوات البث الفضائي التي تنقل معلومات بنوك المعطيات عبر الكرة الأرضية، وبذلك جعلت منا قرية صغيرة، وقد أصبح الإنسان يحيا في فضاء عالمي بدون حدود، يعيش مع الآخرين لحظات أفراحهم وأقراحهم ساعة وقوعها ويشاهد بعينة كل صورة واضحة المعالم والقسمات على نظيره في كل مكان ودور الأنترنيت اليوم أساسي في هذه العولمة أو هذه الثورة العالمية التي تتحكم في مسيرتها شركات الإتصال والتواصل متعددة الجنسيات.

1: عبد الهادي بوطالب: مرجع سبق ذكره، ص 150.

سابعا: الأبعاد الثقافية، الإجتماعية، الإعلامية والإقتصادية للعولمة وآثارها

تمثل العولمة عملية مدارية، أي أنها تتمثل في مجموعة من الأنشطة التي تقع خلفها إرادات واعية، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، وهكذا يمكن القول بأن ثمة إرادات تدبر وتدير هذه الأنشطة تحقيقا لغايات محددة وإعتمادا على الوسائل والأساليب والأدوات الملائمة، وعلى قدر تباين هذه الوسائل والأدوات من حيث طبيعتها تتعدد وتتنوع أثار العولمة، ويمثل هذا البحث محاولة لرصد هذه الآثار المختلفة لظاهرة العولمة وهي لا تخلو أن تكون آثارا: سياسية، إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، عسكرية، سكانية، تكنولوجية، بيئية ومعرفية.

1 - الآثار السياسية للعولمة:[1]

لقد تعددت وتنوعت إنعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا على حد السواء، ولعل من أبرز هذه الإنعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فلقد إرتكزت أسس التنظيم الدولي على النظر إلى جماعة الدول بإعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عاداها من الدول، كما إختصرت العلاقات الدولية على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما:

الديبلوماسية والإستراتيجية (أي الحرب)، وهكذا وفي ظل النظر إلى الدول كوحدات مستقلة منعزلة عن بعضها البعض، واقتصار التفاعل فيما بينها على أضيق نطاق، وكان من الميسور الفصل بين ما يعد الشؤون الداخلية للدولة، والتي لا يصح للغير التدخل فيها عملا بمبدأ" عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى" وبين ما هو دولي أو خارجي غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد في ما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو الغير الرسمي ونتيجة لتنامي ظاهرة الإعتماد الدولي المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدرى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع المحلية الداخلية والعكس.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ظاهرة العولمة قد واكبت التحول الذي طرأ على صورة النسق العالمي:

من صورة النسق ثنائي القطبية إلى صورة جديدة راحت تعرف بالنسق أحادي القطب الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويدور في فلكها مجموعة الدول الصناعية الكبرى (دول العالم الغني) بينما تمثل دول

1: مجدي عبد الحافظ وآخرون: العولمة "هيمنة منفردة في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية"، تقديم محمد نوار، دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 53.

العالم النامي مجموعة الدول التابعة نظرا لفقرها الإقتصادي وضعفها الإستراتيجي ومن ثم إفتقارها إلى أهم أداتين من أدوات التأثير الدولي في عالمنا المعاصر، بحيث باتت هذه الدول تمثل مجرد مسرح للتنافس فيما بين القوى الكبرى.

وتتمثل أهم وأبرز الأبعاد والآثار السياسية للعولمة فيما يلي:[1]

أ - تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول: لقد ظل مبدأ السيادة منذ أن نبه اليه "جون بودان" 1576 يمثل حجز الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، قد نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراق الدولية، وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور نظرا لما وجه إليه من إنتقادات فقهية تمس صفة الإطلاق فيه، ونظرا لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية. مما إستلزم التمييز بين السيادة كمفهوم قانوني، بمعنى الإعتراف للدول ـ قانون ـ بحقها جميعا على قدم المساواة في أن تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات وسياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية وبين السيادة كواقع سياسي. " بمعنى القدرة الفعلية للدولة على إنفاذ إرادتها في المجال الدولي." وعلى الرغم من ذلك كله فقد ظل مفهوم السيادة ـ كفكرة قانونية مجردة ـ لفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية ومنزها عن أن يطاله أي إنتقاص أو تشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مراد ذلك إلى أمور عديدة، منها على سبيل المثال:

ـ التوسع المتزايد في إبرام الإتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكاما ملزمة لعموم الدول. ويمكن أن تتمثل تلك الحقيقة الهامة فيمايلي:

ـ الإتجاه المتنامي نحو إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كافة الضمانات الدولية التي تمكن لإحترام هذه الحقوق وتكفل عدم إنتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

ـ الإتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية والتي تجيز للشخص الدولي المضرور إمكانية تحريك دعوى المسؤولية حال وقوع الضرر بصرف النظر عن مدى مشروعية الفعل الذي تسبب في وقوعه.

ـ كتابات بعض فقهاء القانون الدولي، من أمثال "الفاريز" في نظريته عن الإعتماد الإجتماعي الدولي المتبادل، والتي تدعو الى ضرورة تحقيق نوع من الموائمة بين إعتبارات الصالح العام ومن بين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

1: إكرام أحمد الأهواني: الإتصال بين العولمة والمحلية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2010، ص 311.

ـ الإتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومي أو فوق القومية.

ـ بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاثف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول على سبيل التوصل إلى حلول ناجحة وفعالة لها، من ذلك مثلا: مشكلات البيئة والتلوث، مشكلات الطاقة، ندرة المياه والجفاف والتصحر، مشكلات التضخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، مشكلات إنتشار الوبائية كالإيدز، وإدمان المخدرات والجريمة المنظمة...الخ.

وبصفة عامة يمكن القول إن ظاهرة العولمة قد تأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدي القائمة على جمع من دول ذات سيادة. وقد تباينت آراء المحليين في هذا الصدد، إذ يرى بعض الكتاب ان العالم يشهد حاليا ما يمكن تسميته بأغوال السيادة.

ويرى كل "وليامس وكلارك" أن ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسبا مع السياق التاريخي المعاصر، وهم يشيرون في هذا الصدد إلى آراء بعض الكتاب الداعين إلى صورة جديدة للسيادة، ومن ذلك مثلا: السيادة الجزئية، أو المقيدة، أو المشتركة.[1]

وقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي من ذلك مثلا: التدخل لإعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي...الخ.

ولعل من أبرز الموضوعات التي تثار في هذا الصدد عدم وجود معايير واضحة ومستقرة يتقرر على أساسها التدخل إذ تظل الدول الكبرى مصرة على حقها في أن تقرر الأخذ بأي من الخيارين على أساس مصالحها في كل حالة على حدة أي بصورة إنتقائية على مقتضى مصالحها، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف بمشكلة إزدواجية المعايير، أو بسياسة (الكيل بمكيالين) والأمثلة على ذلك كثيرة.

ب - تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها: لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال تدمير الدولة القومية فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عرشها الذي تربعت عليه زمانا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعلة أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، وإنما راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يطغى أحيانا كثيرا على دور الدول القومية.

1: مبروك غضبان: بين العولمة والسيادة، في: فضيل دليو وآخرون: الجزائر والعومة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2001، ص 35.

ويمكن أن تمثل هؤلاء اللاعبين الجدد في الشركات متعددة الجنسيات (أو عبارة القومية) أو ما يرمز إليها بإختصار ب (M N C'S) وكذا المنظمات غير الحكومية والتي تعرف إختصارا ب (N G O'S) إلى جانب المنظمات الدولية التي تعاظم دورها وإتسعت مجلات أنشطتها وتزايدت صلاحياتها وإختصاصاتها، ولا سيما تلك المنظمات الدولية فوق القومية كالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

ويمكن أن نبين أبرز الأسباب أو العوامل التي هيأت إلى أضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها فيمايلي:[1]

ـ سقوط الإتحاد السوفييتي كقوة وإضمحلال قوته وتفكك إمبراطوريته الأمر الذي أدى إلى التشكيك في مدى صلاحية الايديولوجية الماركسية كركيزة للتنظيم الإجتماعي، وما ترتب على ذلك من تهاوى الأنظمة ذات النزعة الشمولية او السلطوية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها في طليعة القوى الإجتماعية ومما شكك أيضا في مصداقية أو صلاحية الحكومات الوطنية في توجيه دفة الإقتصاديات الوطنية ولا سيما في دول العالم النامي التي عانت طويلا في ظل الأخذ بنظم التخطيط المركزي، مما أدى إلى تبديد موارد إقتصادية هائلة، فضلا عن إنتشار ظاهرة الفساد السياسي في هذه الدول.

ـ وقد ترتب عن ذلك أن بدت الإيديولوجية الليبيرالية بإعتبارها الأكثر صلاحية فعالية كأساس للتنظيم الإجتماعي من ثم ظهرت الدعوة إلى الأخذ بالتعددية في المجال السياسي وإتاحة المجال أمام آليات السوق لتوجيه دفة التفاعلات الإقتصادية.

ـ الإتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية، لقد كان من الطبيعي في ظل صعود نجم الليبيرالية. أن تتجه الدول نحو الأخذ بنظم الحكم الديمقراطي (أما على نحو جاد من خلال تحرك شعبي حقيقي، أو بصورة شكلية تقتصر على مجرد الأخذ ببعض الواجهات الديمقراطية لكي تتقنع بها النظم ذات النزعة السلطوية كالحكومات العسكرية، التي قدر لها أن تبقى في مواقع السلطة عاضة عليها بالنواجد، وذلك من قبيل الركب ومجارات الإتجاهات السائدة على الساحة الدولية).

ـ وقد كان من شأن موجة التحول الديمقراطي المشار إليها أن بدأت الحكومات في الإلتزام بالدستورية في ممارساتها لمظاهر سلطاتها، وفي رعاية وصون حقوق وحريات المحكومين، وذلك عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الإجتماعية بهدف إتاحة قدر أكثر من الحريات للجماهير والقوى الغير رسمية كالأحزاب السياسية وجماعية الضغط السياسي، وكذا كفالة مساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي. ومن ناحية أخرى فقد تواكب ذلك مع دعوة أنصار العولمة إلى تفعيل دور ما سمي بالمجتمع المدني.

1: العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة: أمينة عبد العزيز وأحمد هاشم: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2 ديسمبر 1997، ص 171.

ـ وتشير عبارة المجتمع المدني إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط والهياكل الإجتماعية.

ـ وهكذا أصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مؤثرا في توجيه السياسات الإجتماعية على نحو متزايد ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى الحديث مع مطلع التسعينيات أيضا، بما سمي بالمجتمع المدني.

ـ وتتسم منظمات المجتمع المدني العالمي بعدة سمات أهمها:[1]

ـ أنها تعتني بالشؤون الغير قومية (أي عابرة الحدود الإقليمية للدول).

ـ أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات إتصال غير قومية كالبريد الإلكتروني ووسائل الإتصال الدولي الحديثة.

ـ أن بنيانها التنظيمي يتعدى الحدود الإقليمية للدولة، وأن كيانها العضوي يمتد ليشمل مواطين من عدة دول.

ـ أن نشاطها يقوم على أساس التضامن عبر القومية بين فئات تجمعها مصالح مشتركة أو إنتماءات واحدة.

ـ وغنى عن البيان أن مثل هذه المنظمات ذات الطبيعة غير القومية قد تتخذ كأداة للتأثير والضغط على صانعي السياسات العامة في الدول الأخرى، على مقتضى مصالح وأهداف الدول الكبرى وقوى العولمة، وهو ما نلمسه بوضوح في مجالات حقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر.

ـ ويستند دعاة العولمة في دفاعهم عن هذه المنظمات إلى القول إن فكرة المواطنة بنا تنطوي عليه من حقوق سياسية وإجتماعية وإقتصادية للمواطن يمارسها في مواجهة دولته بإعتباره إنسانا (حقوق الإنسان) لم تعد توفر له الضمانات الكفيلة بصيانتها وإحترامها على المستوى القومي أو الوطني مما يستلزم وجود آليات للرقابة العالمية وأدوات للضغط والتأثير الدولي لحمل الحكومات على إحترام حقوق الإنسان.

ـ وتشير الملاحظات التي تزايد دور الحكومات غير الحكومية على المستوى العالمي، ويمكن أن يتمثل ذلك في:

ـ زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الإجتماعية.

1: عبد العزيز بن عبد الله سنبل: التربية في الوطن العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 70.

ـ تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول، ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات، وإتحادات المنتجين ومنظمات رجال الأعمال في الضغط على صانعي القرار السياسي، ناهيك أن تطلق وسعي العديد من أعشاء المنظمات الغير حكومية إلى تولي المناصب العامة والوظائف السياسية (سواء في مجال التشريع أو التنفيذ) بهدف التحكم في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية وتوجيهها نحو الوجهة التي تخدم مصالحها الخاصة ومصالح الجماعات والفئات التي ينتمون إليها.[1]

ـ تزايد دور القطاع الغير رسمي في مجال إرساء قواعد تنظيمية وآليات التعامل الدولي في المجالات الإقتصادية وغيرها، من ذلك مثلا المنتدى الإقتصادي العالمي الذي ينعقد سنويا في "دافوس" بسويسرا منذ أنشائه عام 1971.

ـ الإتجاه نحو الأخذ بالحرية الإقتصادية، فقد تواكب التحول الديمقراطي من الناحية السياسية مع التحول إلى الأخذ بنظام إقتصاديات السوق، وتخفيف قبضة الحكومات على النشاط الإقتصادي. والحد من التدخل الحكومي في تنظيم أو تقييد المعاملات الإقتصادية سواء المحلية أو الخارجية.

ـ وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة في مجال التشريع الإقتصادي المالي النقدي والتجاري بهدف إضعاف قدرة الدول والحكومات على إدارة الإقتصاديات الوطنية، تمكينا لتشريعات العالمية ولآليات السوق من التأثير بفعالية أكثر وعلى نطاق عالمي أكثر إتساعا، إذ يفترض المنطق الرأسمالي العالمي ضرورة إعطاء الأولوية دوما لمقتضيات عولمة الإقتصاد وتحرير المعاملات الإقتصادية على حساب الإنتقاص من الوظائف الأصلية للدولة، وقد كان من أبرز مظاهر العولمة في هذا الصدد دعوة الدول الكبرى والمنظمات الإقتصادية العالمية إلى تصفية القطاع الإقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعة إلى الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، وذلك من خلال ما عرف بسياسة الخصخصة.

وقد كان الهدف الحقيقي من وراء تبني هذه السياسات هو:[2]

ـ إضعاف القدرة الإقتصادية للحكومات الوطنية بعد تصفية القطاع العام، ومن ثم الحد من قدرتها على التأثير كلاعب رئيسي (سواء كمنتج أو مستهلك) في الأسواق المحلية، وأيضا كمنافس محتمل يخشى جانبه من جانب القطاع الخاص أو الأجنبي، إذ لم تعد الحكومات قادرة على التأثير في حجم الطلب، أو مستويات الأسعار، أو حجم العمالة.

1: المرجع السابق: ص 71.
2: عبد العزيز بن عبد الله سنبل: مرجع سابق، ص 72.

ـ إضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد، إذ لم تعد الحكومة هي أثر صاحب العمل ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها على ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون لها.

ـ إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للسيطرة على الإقتصاديات الوطنية من خلال تملك حقوق الملكية في المشروعات الإقتصادية، وهو ما هي للسيطرة الأجنبية على المقدرات الإقتصادية للعديد من الدول جعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

وقد ترتب على الأخذ بسياسة الخصخصة والحرية الإقتصادية عدة أمور:

ـ فقدت الحكومات الوطنية القدرة على إدارة وتوجيه النشاط الإقتصادي بكفاءة وفعالية، إذا أصبحت غير قادرة في ظل معطيات العولمة، على وضع التشريعات والقوانين الإقتصادية كما أن العديد من أدوات ووسائل تنفيذ السياسات الإقتصادية باتت إما غير فعالة أو غير متاحة.

ـ أدى تحرير النشاط الإقتصادي إلى عدم توافر البيانات والمعلومات والمؤشرات الإقتصادية ولاسيما في ظل تخلف نظم المعلومات في العديد من الدول النامية، وقد إنعكس ذلك بصورة سلبية على عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية في المجال الإقتصادي، اذ أصبح من المتعذر القيام بأي تخطيط إقتصادي سليم وفعال في ظل ندرة أو عدم دقة البيانات التي تعكس حقائق الواقع الإقتصادي، وهو ما يعرض البرامج الحكومية للتخبط والفشل.

ـ خلفت سياسة الخصخصة ورائها أثارا إجتماعية سلبية، إذ فقد العديد من الموظفين والعمال وظائفهم وأعمالهم مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة وهو ما ينبئ بحدوث مشكلات إجتماعية خطيرة كإرتفاع معدلات الجريمة، وإنتشار ظاهرة الإدمان، والتفاوت الكبير في مستويات الدخول في أنماط المعيشة وهي كلها أمور من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للدول.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة سياسيا وإقتصاديا بحيث باتت عاجزة على تلبية المتطلبات والإحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الإقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة.[1]

وتوضيحا للدافع الخفي وراء تبني دعاة العولمة لهذا الهدف (إضعاف دور الدولة) يرى البعض أن القوى الرأسمالية في مراحل نشأتها الأولى قد إتخذت من الدولة القومية أداة تحقيق أهدافها، إذا أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والإستقرار السياسي، التي كلفتها الدولة القومية في إنتعاش القوى الرأسمالية محليا، ثم إتخذت الرأسمالية من القوى العسكرية للدول القومية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا خلال

1: مجدي عبد الحافظ وآخرون: مرجع سابق، ص ص 56-57.

مرحلة التوسع الإستعماري أما الآن فقد إستشعرت الرأسمالية إنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الإعتماد على الذات ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة، بل أكثر من ذلك لقد أصبحت تمثل قيد او عائقا يكبل حركة القوى الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها ومن ثم جاءت دعوى القوى الرأسمالية إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الإقتصاد هو المهيمن عن السياسة، وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة من وجهة نظر الليبيراليين الجدد في كونها مجرد مضيفة للشركات متعددة الجنسيات بكل ما تفترضه أصول الضيافة من كرم وترحيب وفرش البسط وما إلى ذلك من خدمات وتيسيرات.

وتعليقا على ذلك يرى محمد عابد الجابري:" أن العولمة نظام يتخطى الدولة والأمة والوطن، فهي نظام ينشد رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، وبالتالي إذابة الدولة القومية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي تأمينا لمصالح الرأسمالية العالمية" ومن هنا كان من الطبيعي أن ترتبط العولمة بالخصخصة أي نزع ملكية الوطن والدولة والأمة ونقلها إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى كيان لا يملك ولا يراقب ولا يوجه بحيث لا تصبح قادرة على عرقلة مخططات القوى الدولية المهيمنة وغنى عن البيان أن غياب الدولة سوف يهيئ إلى تمزيق الهوية الوطنية، و إشعال الحروب الأهلية وتفكك الوحدات السياسية خدمة لمصالح القوى الكبرى ومخططاتها.

ج - بروز مفهوم الحكم GOUVERNANCE كبديل للحكومة GOUVERNEMENT:[1] يرى دعاة العولمة أن مفهوم الحكم هو الأكثر تعبيرا وتناسبا مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر بالوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية ومن ثم يمكن القول بأن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية وإنما باتت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية سواء أكانت وطنية أم خارجية.

ويمكن القول بأن تراجع الدول وتضاؤل دورها قد هيأ الى نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بها الحكومات وحدها على عديد من جهات أو مستويات أدني من الدولة أو أعلى منها، ويمكن تلخيص ذلك فيمايلي:

ـ تزايد دور المنظمات الدولية أو الإقليمية أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمات بروتن وودز لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا منظمة التجارة العالمية

1: إكرام أحمد الأهواني: مرجع سبق ذكره، ص 315.

كأليات للتنظيم الدولي، وذلك فيما يتصل بإرساء قواعد ونظم تعامل الدولة في العديد من المجالات إضافة إلى ما تقدم فقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق القومية لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والإستقلالية إذا أصبح لها رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عمليات وبرامجها، كما أضحى لها ديبلوماسي خاص بها، فهناك ما يقرب من مائة وخمسين مكتبا إقليميا على المستوى العالمي لتمثيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح لكل منهما ما يقارب سبعين بعثة تمثيلية مقيمة على مستوى العالم.

ـ وفي المجال السياسي على سبيل المثال يمكن الإشارة في هذا الصدد للجهود الديبلوماسية التي يضطلع بها مبعوثو ومفوضو الإتحاد الأوروبي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية، كالصراع العربي الإسرائيلي ومشكلات منطقة البلقان وفي مجالات حماية حقوق الإنسان، وكذا في مجال مراقبة العمليات الإنتخابية للعديد من البلدان.

ـ تزايد الإتجاه نحو إرساء العديد النظم الدولية في العديد من مجالات العلاقات الدولية ويعرف "كرازنر" النظم الدولية بأنها "مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة، وكذا الأنماط وقواعد السلوك وآليات صنع القرار، التي تلتقي عليها مجموعة من الدول أو تتصارع لها فيما يتصل بمجال معين من مجالات العلاقات الدولية". ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك النظم الدولية الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)، التي هيأت لقيام منظمة التجارة العالمية (WHO).

هذا وقد إتسعت مجالات النظم الدولية لتشمل عدة قطاعات فمنهما ما يختص بالشؤون الأمنية: مثل إتفاقية عام 1968 لمنع الإنتشار النووي، ومنها ما يتعلق بالشؤون البيئية مثل البروتوكول مونتريال عام 1989. وكذا إعلام ريو الذي صدر عن قمة الأرض عام 1992 ومنها أيضا ما ينظم الإتصالات الدولية كالمنظمة البحرية العالمية، والمنظمة العالمية للطيران المدني وما قبلهما الإتحاد البريدي العالمي.

ـ تزايد دور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولية، أي الكائنات المحلية أو البلدية في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحيانا الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها، فهناك عدة مقاطعات كندية وصينية وبعض الولايات المتحدة الأمريكية التي توفد مبعوثين أو ممثلين لها لدى الدول الأخرى، وتمارس هذه البعثات التمثيلية دورها بإستقلالية نسبية عن البعثات الديبلوماسية الرسمية لدولها. إضافة إلى ذلك فهناك ما يزيد عن خمسين حكومة إقليمية في الدول الأوروبية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات مباشرة من

خلال مجلس الأقاليم الأوروبية ولجنة الإتحاد الأوروبي للمناطق ومن أمثلة ذلك أيضا إتفاقيات التعاون أو التآخي بين المدن.[1]

ـ تزايد دور الهيئات فوق الدولية أو متعددة القومية فعلى سبيل المثال من الملاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وسعا من نطاق نشاطها الأصلي، وطورا برنامج التنمية والإستقرار النقدي العالمي ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الإقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق (ذات توجيه ليبيرالي الإستقرار الإقتصادي، أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الأخذ بسياسات معينة) وقد تعدى الأمر مجرد إقتراح السياسات إلى حد إرسال مبعوثين أو مراقبين للتأكد من مدى إلتزام الحكومات بتعليمات الصندوق أو البنك الدولي. وهو ما يمكن إعتباره شكلا من أشكال الوصاية الدولية الجديدة.

ـ النمو الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات، إذ تشير التقديرات إلى أن ثمة ما يقرب من 40000 من هذه الشركات التي تسيطر على زهاء 280 ألف شركة تابعة تنتشر عبر أرجاء المعمورة، وأن ما يقرب من 90% من مقار إدارة هذه الشركات تقع في دول العالم المتقدم، وهذه الشركات هي التي بيدها مقاليد الإقتصاد العالمي منذ مطلع التسعينيات، وقد تضخمت هذه الشركات إلى حد مخيف سواء من حيث رؤوس أموالها أو حجم عملياتها الذي زاد على سبعة تريليون دولار أمريكي أو من حيث عدد العاملين في فروعها المنتشرة عبر العالم ويكفي أن نشير بصدد تبيان مدى توحش هذه الشركات وضخامتها ان نذكر على سبيل المثال أن حجم عمليات شركة جنرال" موتورز" يفوق اجمالي الناتج القومي للدنمارك وأن حجم عمليات شركة "فورد" يفوق إجمالي الناتج القومي لجنوب إفريقيا، وأن حجم عمليات شركة "تويوتا" يزيد على إجمالي الناتج القومي للنرويج.

وقد أصبح لمجموعة الثمانية الكبار(G8) القول الفصل في توجيه دفة الشؤون الدولية وفقا لما تقضي به مصالحها بطبيعة الحال، وغنى عن البيان القول بأن غياب عنصر التوازن الإستراتيجي في الوضع الراهن للنسق العالمي، كان من شأنه أن إنحرفت القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة عن جادة الإعتدال في سياساتها الخارجية، فراحت تضرب عرض بإعتبارات الشرعية الدولية بل وبالمشروعية الدولية أيضا، ما أفقدها مصداقيتها كزعيمة للمعسكر الحر على المستوى العالمي، بعد أن ظلت لعقود طول ترفع لواء الحرية وتتسق بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم. [2]

والحق أن التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقد التسعينات ـ عقد العولمة ـ قد أظهرت أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادئ التي أشرنا إليها سالفا لم يكن تعبيرا عن

1: العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، صندوق النقد الدولي، ترجمة: أمينة عبد العزيز وأحمد هاشم: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2 ديسمبر 1997، ص 173.
2: المرجع السابق: ص 174.

إلتزام حقيقي بها في سياستها الخارجية بقدر ما كانت تتخذ منها ذريعة لتوجيه النقد و الشهير بأعدائها الشيوعيين أما الآن قد زال خطر الشيوعية الداهم فلم تعد ثمة ضرورة للدفاع عن هذه المبادئ بنفس الحماس السابق، بل لم يعد هناك ما يحول دون التضحية بهذه المبادئ على مذيح المصالح الأمريكية، إذا لا مانع مطلقا من التغاضي عن دعم الديمقراطية و عن إحترام إرادة الشعوب إذ كان من شأنها الإتيان بنظم حاكمة تدعم الصالح الغربية و الأمريكية ولا حرج في غض الطرف عن الإنتهاكات السافرة لحقوق الانسان و للحركات المدنية إذا جاءت من جانب حلفاء الولايات المتحدة، و عضاضة أيضا في التجاهل التام للمقررات الشرعية الدولية، إذا كانت ستقف عائقا يحول دون تحقيق الأهداف الخارجية الأمريكية.

وهكذا يمكن أن نلحظ بجلاء كيف أن الولايات المتحدة ومن خلفها الدول السبع الكبرى قد باتت تفرض رواها الخاصة على العامل ككل في حين بات الجميع مطالبا بالإنصياع للمعايير التي يفرضها القطب الأوحد والإمتثال لها، وإلا تعرض للغضبة الأمريكية ويجب الملاحظة إلى ان نزعة التكتل الإقليمي في دول العالم المتقدم تتمحور غالبا حول إعتبارين رئيسيين هما: التكامل الاقتصادي والتعاون الأمريكي.

ومن الجدير بالذكر أن ننوه عن آراء (ك.اوهماك) بصدد "الدولة" في صل العولمة إذ يرى: "أن الدولة القومية بصورتها التي عرفت منذ القرن السابع عشر لم تعد صالحة أو ملائمة للإضطلاع بوظيفة تنظيم النشاط الإنساني في ظل عالم بلا حدود ومن ثم فهو يدعو إلى ما يسميه بالدولة الإقليمية كبديل للدولة القومية حيث يرى أن الدولة الإقليمية هي مناطق إقتصادية طبيعية قد تضم أقاليم تنتمي إلى أكثر من دولة قومية، كما أنها تقع في مناطق جغرافية متباعدة غير أن أبرز ما تتسم به هو أنها تمتلك المقومات الرئيسية بالمشاركة الرئيسية الناجحة في الإقتصاد العالمي".[1]

ويتضح من التعريف السابق أن "اوهماك" يسقط من حسبانه الإعتبارات الإقليمية والقومية والوطنية والإنتماء فلا يقيم لها وزنا بينما يجعل الركن الركين في دولته الجديدة التي يتشبر بها هو مجرد إمتلاك هذه الأقاليم لعوامل الإنتاج ومقومات العملية الإنتاجية بنسب المزج المثلى التي تهيئ لها فرص وإمكانيات الكفاءة الإقتصادية والقدرة التنافسية على مستوى الإقتصاد العالمي وبالتعريف المتقدم الذي أشار إليه قد يصلح للإشارة إلى مشروع إقتصادي ناجح لا إلا مجتمع سياسي متكامل أو إلى دولة ولعل في ذلك التعريف ما يعكس طريقة التفكير المسيطر على عقول دعاة العولمة إذ تسلط المنظور الإقتصادي المالي الصرف على تفكيرهم، فجعلهم يغضون الطرف عما سواه من إعتبارات موضوعية أو قيمية يتعين أن تتوافر في الدولة أو حتى في أي مجتمع سياسي.

1: مبروك غضبان: بين العولمة والسيادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

وفي هذا الشأن إن إطلاق العناد للمعايير والإعتبارات الإقتصادية وحدها لكي تكون المعيار الحاكم أو الموجه للسياسات العامة في الدولة وفي عصر العولمة سوف يفسح المجال أما تعميق الفوارق الإقتصادية ويزيد من مظاهر عدم التجانس الإجتماعي والثقافي وهي كلها أمور من شأنها أن تعصف الإستقرار السياسي والإجتماعي للمجتمعات، بل وبالسلام العالمي أيضا.[1]

ويتلقى التصور السابق مع ما ذكره من هانس بيتر ومارتن وهارالد شومان في مؤلفهما المعنون: "فخ العولمة" حيث قالا: إن إستعادة الإرادة السياسية، أعنى إستعادة وأولوية السياسة عن الإقتصاد، هي المهمة المستقبلية الأساسية فقد صار جليا إستحالة الإستمرار في السير عن طريق التوجه السائد الآن فالتكيف الأعمى مع الضروريات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات إلى فوضى لا مناص منها، أنه يقود إلى هدم البنى الإجتماعية، هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول، ولا طائل من إنتظار ما ستقدمه الأسواق والشركات العابرة للقارات من حلول لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلى التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر... وسيكون من أهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين النهوض بها إصلاح الدولة وإعادة الأولوية للسياسة عن الإقتصاد.

إضافة إلى ذلك فمن بين القضايا المثابرة أيضا بصدد نزعة التكتل الإقليمي أو ما يعرف أحيانا بالإقليمية موضوع الأثر المتوقع للأقلمة على العولمة وما إذا كان ثمة توافق أو تعارض بين النزعتين.

والحق أن ثمة جدلا قد ثار بين المعنيين بالشؤون الدولية حول هذا الموضوع إذ يرى فريق من هؤلاء أن النزعة الإقليمية قد تقف عائقا في سبيل العولمة على إعتبار أنها قد تساهم في تجزئة العالم إلى كتل إقتصادية أو سياسية منغلقة على ذاتها أو متناحرة فيما بينها. فضلا عن إمكانية إسهامها في ترسيخ الهوايات الإقليمية في مواجهة محاولات فرض ثقافة العولمة، كما أنها قد تهيئ إلى تبني سياسات تجارية ذات نزعة حمائيه في مواجهة ضغوط الرأسمالية العالمية الداعمة لتيار العولمة، ولعل في ما يفرضه الإتحاد الأوروبي من قيود على الواردات وكذا على الهجرة من خارج القارة الأوروبية ما يدل على ذلك غير أن ثمة فريقا أخر يرى أن ظاهرة التكتل الإقليمي تمثل مرحلة إنتقالية على طريق العولمة، أو أنها تمثل مرحلة وسيطة ومهدئة في العلاقات بين الدول من جهة وبين إقتصاد العولمة من جهة أخرى، في معرض تدليلهم على صحة ووجهة نظرهم، الرأي القائل بأن التكتل الإقليمي يحد من إستجابة الدول ذات التوجه الفردي للمنافسة العالمية ويشجع على الإستجابات الجماعية وعلى العمل المشترك(متعدد الأطراف).

1: إكرام أحمد الأهواني: مرجع سبق ذكره، ص 317.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا أن التميز الذي نبه إليه "روزنو" بين العولمة وما أسماه بالإعتماد المتبادل المركب. والذي يشير إلى الهياكل أو البنى التي تربط ما بين الشعوب والتجمعات في مناطق مختلفة من العالم في حين يرى هو نفسه أن العولمة لا تشير إلى قيم ولا إلى هياكل وإنما إلى سلسلة من التتابعات التي تتضح أو يتم الكشف عنها على أي من المستويين: الذهني والسلوكي أو العمليات التي تنشأ وتتطور مع شروع الأفراد والمنظمات في أداء مهامها اليومية وسعيها إلى تحقيق أهدافها تمنعها الحواجز أو الحدود الإقليمية أو القضائية فهي قادرة على أن تتخطاها وأن تصل إلى أي مكان في العالم، وهي تتكون من كافة القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات إلى الإلتزام بأنماط سلوكية متشابهة أي إلى المشاركة في عمليات أو منظمات أو أنساق أكثر شمولا أو تجانسا.

وغنى عن البيان توضيح الأثر الحتمي والمتوقع لتلك التطورات على مجريات التفاعلات الدولية، ففي ظل سياسات العولمة تتجه القوى الكبرى بجسها ووعيها السياسي لكي تتألف في بينها مكونة كيانات أكبر حتى تصبح أكثر قدرة على التنسيق والتحكم وتوجيه مجريات الأحداث الدولية في حين تبقى الدول الصغرى ضعيفة مفتتة فلا تجد أمامها من سبيل للنجاة سوى خيارين أحدهما مر: أما التعلق بأذيال القوى الكبرى والغنية بما يمثله ذلك من خضوع وتبعية، وأما الفرق في بحار العولمة بأمواجها العاتية وتياراتها المتلاطمة وهو ما ينتهي بها إلى التخلف والتهميش والخروج من التاريخ.

ولعل مما يدعم هذا التصور ما ذكره "ادوارد سعيد" في كتابه "الثقافة والإمبريالية" إذ يقول "ها نحن نرى القطبية الغربية الأمريكية تتدعم يوما بعد يوم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، ونرى عمليات التفتيت والتقتيل والإبادة الجماعية تطال دول العالم الثالث سابقا في الوقت الذي تزداد فيه وحدة العالم الأول تماسكا ليفوز بالسيادة المطلقة والهيمنة على المعمورة كلها.

وأنه في ظل سيادة العولمة في البيئة الدولية تصبح الدول والكيانات الكبرى وهي المتحكمة في أنماط التعامل الدولي. بما تفرضه من معايير تخدم مصالحها في المقام الأول، بل ربما في المقام الأول والأخير بينما يتعين على دول العالم الأخرى أن تعيش على هامش التفاعلات الدولية ترقب دون أن تشارك متكيفة بها تلقيه إليها الدول الكبرى من فئات حضارتها لا شفقة عليها ولا رحمة بها، وإنما لكي تقيم أودها وتبقى عليها ضمانا لإستمرارية إستغلالها في أداء الأعمال التي تستنكف هي القيام بها.[1]

ويمكن القوى أن دعاة العولمة يهدفون إلى تحويل دول العالم النامي إلى رماد من أفراد أولي مجرد تجمعات بشرية لا مجتمعات حتى يسهل سوقها وقيادتها أو توجيهها في الإتجاه الذي تريده. وبطبيعة الحال

1: حسين توفيق إبراهيم: العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة مجلة منبر الحوار، العدد 37، بيروت، لبنان، 1999، ص 65.

فإن ذلك يستلزم ما سبق أن أشرنا إليه من أضعاف لدور الحكومات الوطنية ومن تغيب لمبدأ السيادة الوطنية للدول وكذا التفتيت السياسي ويتضح أن هذه الخيوط كلها تلتقي عند أضعاف دور الدول وقوى الحكومات بحيث تصبح مؤهلة لتقبل ما تمليه عليها قوى العولمة من توجهات أو سياسات بل ليصبح الدور الرئيسي لهذه الحكومات هو أن تسهر على ضمان التقيد والإلتزام بتوجهات العولمة وأن تكون الأمنية على تنفيذ ما تدعو إليه قوى العولمة من سياسات وبرامج، حتى وإن كان ذلك لا يتأتى إلا على حساب التضحية بالمصالح الوطنية لدولها.

2 - الآثار الإقتصادية للعولمة:[1]

يمكن النظر إلى مفهوم العولمة بإعتبار مفهومها إقتصاديا في المقام الأول كما أن أول ما يتبادر إلى الذهن في الحديث عن العولمة هو العولمة الإقتصادية أو البعد الإقتصادي للعولمة ولعل مرد ذلك إلى أن العولمة الإقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة او إن شئنا فإن العولمة الإقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرة العولمة تحقق للهدف النهائي وهو العولمة السياسية والثقافية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن البعد الإقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققا وإكتمالا على أرض الواقع إذا ما قورن بالبعد الثقافي والسياسي للعولمة ومن هنا فقد هيمن الطابع الإقتصادي على ظاهرة العولمة فطغى على أبعادها الأخرى، وإن كان ثمة شك في أن ظاهرة العولمة ليست قاصرة على المضمار الإقتصادي وحده، وإنما هي تعداده لتشمل كافة الأبعاد الحياتية للإنسان في عالم اليوم، بما في ذلك الأبعاد السياسية، والإجتماعية والثقافية وغيرها تلك الأبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولا إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود.

ويمكن تمثيل الأبعاد الإقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات أو التصورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي طرأت على أنماط التفاعلات الإقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، وفيما يلي محاولة لرصد أظهر تلك الأبعاد أو الآثار الإقتصادية للعولمة:

أ - تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الإقتصادية أو السيطرة عليها: مما ترتب عليه إنتقال مركز الثقل الإقتصادي من الوطني إلى العالمي أي من الدولية إلى القوى عبر القومية أو المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن إعتباره بمثابة نوعية جديدة في التاريخ الإقتصادي العالمي.

1: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، من منظور علم الإجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 29.

ولعل في ذلك التحول ما يدعو إلى التميز بين مفهومين متقاربين تفاديا للخطط بينهما ألا وهما "التدويل" ومفهوم "العولمة".

وفي هذا الصدد يرى "تومسون" ان تدويل الاقتصاد مفهوم قديم نسبيا يشير الى تداخل الاقتصاديات القومية بحيث يكون الاقتصاد الدولي اقتصادا كليا تتمثل وحداته الرئيسية في اقتصاديات قومية او مؤسسات وطنية تتقيد بأقاليم دول معينة، على الرغم من إمكانية وجود تكامل او تداخل او اعتماد متبادل بين هذه الكائنات القومية، وهو ما يشير ضمنا الى ان ثمة فصلا نسبيا للساحة الاقتصادية الداخلية والساحة الدولية، وعلى نحو يمكن معه القول ان المتغيرات والاحداث والمؤثرات الدولية تتعرض لعملية انكسار خلال مرورها بالأطر والحدود والسياسات القومية وهو ما يعني ان الاقتصاد الدولي الذي تتداخل في اطاره الاقتصاديات الوطنية يترابط صعودا (من الأسفل الى الأعلى، او من الفاعلين او اللاعبين القوميين الى المستوى او النطاق الدولي).

وعلى النقيض من ذلك تماما يرى "تومسون" بأن عولمة الإقتصاد أو ما يعرف بالإقتصاد المعلوم هو مفهوم يشير إلى حدوث تغير هيكلي في طبيعة بنية الرأسمالية العالمية، إذ يشير إلى أن الكيان الرئيسي هو الإقتصاد الكوني وهو إقتصاد يعمل من الأعلى إلى الأسفل بشكل مستقل عن الإقتصاديات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الإقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وإنما أصبح الإقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشملها في إطار ديناميكاته، وبالتالي فإن الإقتصاد الكوني هو الذي يحدد أو يفرض الممكن وغير الممكن على المستوى القومي سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية، وهكذا يمكن القول أن الإقتصاد الكوني قد أصبح يترابط هبوطا من الأعلى إلى الأسفل ولعل في ذلك ما يشير إلى أن ثمة نخبة إقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الإقتصادية العالمية. وأنها باتت الأكثر قدرة على التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق على نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين على التأثير في هذه النخبة المسيطرة وهو ما يشير إلى أن ثمة عدم تكافؤ واضح بين قوى الأطراف الفاعلة في إطار النسق الإقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظام التسلطي.[1]

ب - تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الإقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الإقتصادية الدولية:[2]

1: مجدي عبد الحافظ وآخرون: العولمة" هيمنة منفردة في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية"، مرجع سابق، ص 103.

1: عبد الحسن زلزله: العمل الإقتصادي العربي، المسيرة والتحديات، تأملات شاهدة على عصره، مجلة شؤون العربية،

حيث يرى "تومسون" أن أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى العالمي في المجال الإقتصادي، أو بعبارة أخرى إنتشار نشاط الدولة لوضع المعايير وهو ما تضطلع به بعض المنضمات الدولية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وأخيرا منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أنشئت عام 1995. فقد أصبح هذا الثالوث بمثابة آلية التحكم والتوجيه للإقتصاد العالمي ولعل مما يدل على ذلك ما أعلنه مدير منظمة التجارة العالمية حين صرح قائلا "إننا نكتب دستور إقتصاد واحد" وينص ميثاق المنظمة على أن "يكفل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع إلتزاماته تجاه المنظمة" وتعد هذه المرة الأولى التي تمنح فيها مؤسسة دولية سلطة تجاوز المصالح القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أن طرف تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال 90 يوما. وإلى جانب هذا النشاط العالمي لتحديد المعايير بصورة رسمية من خلال مقررات هذه المؤسسات الدولية فوق القومية، فان ثمة نموا ملحوظا كذلك لما يعرف بالأنماط غير الرسمية، إذ تشير الملاحظة إلى معايير المحاسبة والمعايير القانونية في المجال باتت تقنن وفق الممارسات الانجلوامريكية وأن إلتزام الشركات الطوعي بمثل هذه المعايير، أو إلتزامها بممارسات التحكيم التجاري المستقبل غالبا ما يعد شرطا لحصولها على العقود أو متطلبا لحصولها على القروض العالمية.

وهناك علاوة على ذلك التطور الرسمي لمعايير الجودة في نشاط الإنتاج الذي تضعه منظمة المعايير العالمية (ISO) سواء فيما يتصل بالشروط التي يتعين توافرها في المنتج ذاته أو في العملية الإنتاجية، أو فيما يتصل بمقتضيات الحفاظ على البيئة.

تنامي الإتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج حيث يرى دعاة العولمة أن إزالة القيود الإقليمية وتحرير التجارة والسماح بحرية إنتقال رؤوس الأموال والسلع والمواد الخام والأفراد يهيئ لزيادة كفاءة إدارة الموارد على المستوى العالمي من خلال الإفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

غير أن ملاحظة الواقع العملي لنظم التجارة العالمية تشير إلى أن تحرير التجارة ليس إلا شعارا ترفعه الدول المتقدمة لفتح أسواق دول العالم الثالث أمام منتجاتها، إضافة إلى ذلك فإن ثمة أداة خطيرة للضغط تتمثل في إتفاقية حماية الملكية الفكرية كبراءات الإختراع وحقوق التأليف والنشر وحقوق الفنانين والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها، إذ من المتوقع أن تعتمد الدول النامية المتقدمة المهيمنة على هذا النوع من الحقوق إلى إستخدامها كورقة ضغط في مواجهة الدول الأخرى التي قد تعمل على

جامعة الدولة العربية، القاهرة، 2000، ص 75.

الإفادة من التقدم التكنولوجي والتطور العملي والفكري والفني ودراسات البحث والتطوير التي تقوم بها الدول المتقدمة.

والحق أن تأمل كل هذه التطورات في مجال التجارة الدولية يوحي بأن ثمة إتجاها من جانب الدول المتقدمة لفرض نمط معين لتقسيم العمل أو التخصص الدولي على المستوى العالمي إذ ستسعى الدول المتقدمة من خلال القيود التي تفرضها على نقل التكنولوجيا الفائقة، التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد، وإنما تعتمد أساسا على المعرفة أو الدراية. وهي صناعات تحقق قيمة مضافة كبيرة في حين ستجد الدولة النفطية نفسها مجبرة على التخصص في مجالات الصناعة الإستخراجية أو التحويلية وهي صناعات كثيفة العمل لا تحتاج إلى مهارة فنية أو تكنولوجيا متطورة فضلا عن أنها تحقق قيمة مضافة قليلة، كما قد تجبر هذه الدول على التخصص في مجال الصناعة الأكثر تلويثا للبيئة.[1]

إن هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة.

وعن أثر العولمة على العملية الإنتاجية أو ما يمكن أن نسميه ب" عولمة الإنتاج" يرى الدكتور كامل عمران أن: "التوسع الرأسمالي العالمي قد أدى إلى هيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شيء آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوى الإنتاج والعمليات الإنتاجية ذاتها وما يرتبط بها من علاقات الإنتاج أيضا بهدف تعميمات في أرجاء المعمورة كلها، فالعولمة تهدف إلى نقل الإنتاج الرأسمالي إلى مجتمعات الأطراف الإجتماعية والثقافية بعد أن تم إخضاع هياكلها الإقتصادية لهيمنة رأسمالية العالمية، وتجنبا لحدوث تفجيرات إجتماعية قد تؤثر سلبا على مصالح الرأسمالية العالمية، وتجنبا لحدوث هجرات واسعة من مجتمعات الأطراف إلى مجتمعات المركز وإستغلال للقوة العاملة الرخيصة في مجتمعات الأطراف، مع إبهام هذه المجتمعات بأنها قد باتت مصنعة، وبالتالي متقدمة. علما بأن الفائض الإقتصادي المتولد عن هذه القوى الإنتاجية الجديدة سوف يعود حتما إلى المركز وبصورة أكثر تحديدا يمكن القول بأن العولمة تمثل عملية إعادة صياغة لمجتمعات الأطراف في عمقها الإنتاجي، وليس على سطحها التبادل التجاري فقط، على نحو يقدم التراكم الرأسمالي في دول المركز، وبحيث تبدو العلاقة بين هذه الدول أكثر توازنا، وتبدو دول الأطراف وكأنها لم تعد تصدر المواد الخام فقط وإنما بدأت في تصدير السلع المصنعة إلى دول المركز. أن العولمة على هذا النحو المتقدم تمثل الطور المعاصر للرأسمالية والذي يستهدف توسيع دائرة الإنتاج إلى الأطراف. غير أن هذا

1: محمد أحمد الخضيري: العولمة "مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2000، ص 86.

الإتساع لا يعني أن تمتلك دول الأطراف ناصية العمليات الإنتاجية بنفسها، وإنما تصبح مجرد مجال أو حيز مكاني يهيئ لتوسيع عمليات الإنتاج التي تهيمن عليها الرأسمالية العالمية لا مجتمعات دول الأطراف.

من ناحية أخرى يرى" شواط" أن العولمة قد أحدثت تحولات جذرية في طبيعة النشاط الإقتصادي ذاتها، إذا أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية والمنافسة العالمية، والإدارة العالمية هي المفاهيم المحورية المحددة لرؤى وتنظيم وسلوك المشروعات الإقتصادية، ويرى المحللون أن الإقتصاد العالمي قد أصبح يتسم بمجموعة من السمات الرئيسية أهمها:

ـ أنه إقتصاد يعتمد أساسا على المعلومات.

ـ أنه إقتصاد يرتكز على عنصر المعرفة.

ـ أنه إقتصاد يقوم أساسا على الخدمة، وهي السمة التي تغلب على إقتصاديات المجتمعات ما بعد الصناعية.

ويرى البعض أن العولمة قد إنتقلت بالإقتصاد العالمي إلى مرحلة الرأسمالية المتأخرة في حين يرى البعض الآخر أن العولمة قد عبرت بالإقتصاد العالمي إلى مرحلة مجتمع ما بعد الرأسمالية.

ـ وعلى الرغم من ذلك فثمة من يشككون في هذا الأمر ويرون أن العولمة تمثل إستمرارا للرأسمالية بشكل أو بآخر، ويمثل هذا الإتجاه المحللون ذوي التوجهات الماركسية، إذ يرى هؤلاء المحللون أن العولمة تمثل عملية إعادة هيكلة الرأسمالية وأساليب التركيم الرأسمالي.[1]

ج **- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الإقتصادي العالمي:** تشير الإحصاءات إلى أنه من بين مائتين من القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، هناك نحو وستين منها من الشركات عابرة القومية، وأربعين فقط من حكومات الدول القومية، وقد كان من شان التنامي الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت، قوة دول العالم النامي التي باتت تمثل نهبا أو فريسة لهذه الإمبراطوريات الإقتصادية العملاقة، وقد تمثل ذلك الإستغلال في عدة مظاهر أبرزها ما يلي:

ـ إستخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، وهو ما يعد إستنزافا لهذه الموارد وتعديا على حقوق الأجيال المتعاقبة في هذه الدول، وهو ما يتعارض بصورة جوهرية مع مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول إستجابة لتطلعات ومصالح وأطماع القوى الكبرى.

1: سامي عفيفي حاتم: إقتصاديات التجارة الدولية، جامعة الحلوان، ط3، القاهرة، 2003، ص 68-70.

ـ توفير معظم الإستثمارات المطلوبة من مصادر محلية، فضلا عن إستخدام مصادر التمويل الأجنبي، في شراء الآلات والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية.

ـ الإستحواذ على نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية والدول المانحة مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي الخارج عن التدفق النقدي الداخل كما زادت فوائد ديون العالم النامي على الأموال المقترضة أصلا.

ـ إعتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية وعلى جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة وعدم إتاحة المجال أمام الدول النامية لبناء قاعدة تكنولوجية علمية أو تكنولوجيا خاصة بها.

ـ التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول النامية عن طريق عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة، وذلك من خلال سلسلة من التحويلات بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء في فرع آخر للشركة في دولة أخرى بأسعار مبالغ فيها.

ـ عدم إلتزام بمعايير الأمان في المصانع المقامة، مما يعرض العمالة والبيئة في هذه الدول لمخاطر كبيرة.

ـ لجوء هذه الشركات إلى أساليب غير مشروعة كالرشوة وإستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر تحقيق لمصالحها حتى ولو على حساب الإضرار بإقتصاد الدول النامية وقد تعدى الأمر ذلك في بعض الحالات إلى حد تدخل هذه الشركات لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة معها.

ـ تكوين إتحادات منتجين غير رسمية بين الشركات العالمية للحد من المنافسة فيما بينها حول الأسواق العالمية، مما يهيئ لنشأة الإحتكارات الدولية.[1]

د ـ تزايد درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل على المستوى العالمي: لقد كان من شأن النمو الهائل للتفاعلات الإقتصادية الدولية، والتشابك الأكثر تعقيدا بين مصالح قوى الرأسمالية العالمية، أن غدا الإقتصاد العالمي إقتصادا موحدا أو نسقا إقتصاديا عالميا مترابط الأركان، بحيث لم يعد من الممكن لأي إقتصاد قومي أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.[2]

فالإضافة إلى النمو الهائل في المبادلات التجارية الدولية وكذا في تكامل العمليات الإنتاجية عبر الحدود، فإن ثمة مجالا حيويا آخر يعكس ذلك الإطراد الكبير في معدلات الإعتماد المتبادل ألا وهو مجال الأسواق المالية والنقدية وتشير التقديرات إلى أن المعاملات المالية العالمية قد شهدت نموا إنفجاريا خلال العقد الأخير حيث إرتفعت إلى ما يزيد على عشرة أضعاف.

1: مجدي عبد الحافظ وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 105.
2: سعيد بن محمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 67.

ه - سيادة الفكر الإقتصادي الليبيرالي على النظام الإقتصادي العالمي: لقد كان من أبرز مظاهر عصر العولمة أن أضحت الغلبة للفكر الإقتصادي الحر في مجال تقرير النظم الإقتصادية عبر العالمين ويرتد هذا إلى سقوط مصداقية الفكر الإقتصادي الماركسي في الإتحاد السوفييتي السابق وفي دول شرق أوروبا، وفي العديد من الدول وهو ما أتاح دمج إقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي وإلى القضاء على الثنائية الايديولوجية التي ظلت لعدة عقود تشطر الإقتصاد العالمي الى شطرين منعزلين.

وقد إنعكستا هذه التحولات فيما إصطلح على تسمية بالتحول إلى نظام آليات السوق، والذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الإقتصادي الداخلي أو في ضبط المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي إلى أدنى حد ممكن، قد تمثل ذلك على سبيل المثال في عمليات الخصخصة، أي بيع القطاع الإقتصادي الإنتاجي المملوك للدولة الى أفراد أو هيئات خاصة، بهدف تخليصه من أساليب الإدارة البيروقراطية المعوقة، والعمل على زيادة الكفاءة الإدارية والإقتصادية والفنية، بالإضافة إلى ذلك مشروعات خاصة ويمكن القول بصفة عامة أن العولمة تمثل رده عن مفهوم دولة الرفاهية على مفهوم الدولة الحارسة التي يقتصر دورها على الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة.

وإذا كان المبرر الذي يسوقه دعاة العولمة في تبريرهم للخصخصة هو زيادة الكفاءة وتوسيع القاعدة الملكية فإن ثمة هاجس أكبر يتعين أخذه في الحسبان هو أن عمليات الخصخصة وبيع القطاع الحكومي قد تسفر عن نهب وتبديد ثروات الشعوب التي كافحت على إمتداد سنوات طويلة لتكوينها وتعظيمها، ولا سيما إذا أخذنا في الإعتبار إنتشار ظاهرة الفساد السياسي وغيبة الرقابة الشعبية الحقيقة على عمليات التقييم والبيع، ناهيك عن إمكانية وقوع إقتصاديات دول العالم النامي في براثن السيطرة الأجنبية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما لا سوف تكون له إنعكاسات إجتماعية وسياسية سلبية غاية في الخطورة.[1]

و - تزايد الإعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلى العمالة البشرية:[2] لقد تواكبت ظاهرة العولمة مع عصر التكنولوجيا الفائقة، الأمر الذي هيأ لتوقيف التكنولوجيا المتطورة في مجال خدمة المصالح والمكاسب الرأسمالية وتعظيمها وهكذا فقد إتسم عصر العولمة بالإتجاه نحو تقليل الإعتماد على العمالة البشرية بصفة عامة، فضلا عن محاولة إستخدام العمالة الأرخص أجرا، وللدلالة على التوجه نشير إلى الشعار الذي ترفعه إحدى شركات صناعة السيارات الألمانية (فولكس واجن) ألا وهي سيارات أكثر وعمل بشري أقل. إضافة إلى ذلك تشير الدلائل إلى أن ثمة إتجاها متزايدا لدى الشركات العملاقة في مجال

1: أحمد عبد الله العلي: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 24.
2: رضا محمد الداعوق: العولمة: "تداعياتها، أثرها، وسبل مواجهتها"، دار الكتاب العلمية، ط1، لبنان، 2005، 48.

تكنولوجيا الإتصالات إلى إستخدام خبراء وفنيين من الدول الآسيوية، ولا سيما من الهند والصين حيث كانت هذه الشركات تستأجر طائرات لنقل هؤلاء العاملين من موطنهم الأصلي، وذلك في إطار ما كانوا يسمونه عملية شراء العقول، وعلى الرغم مما قامت به الحكومة الأمريكية للحد من هذا الإتجاه عن طريق تقييد منح تأشيرات الدخول لهؤلاء الخبراء المستقدمين من الخارج إلى أن ذلك لم يقف عائقا أمام تيار العولمة الهادر، إذ سرعان ما قامت به الشركات الكبرى بنقل إدارات للتصميم والبحث والتطوير التابعة لها إلى الهند حيث وفرت لهم الحكومة الهندية عدة مناطق هيأت لهم فيها كافة البنى التحتية الضرورية بلا ثمن تقريبا، وعلى نحو ما حدث في المدينة الإلكترونية في المجال التكنولوجي حيث قد بدأت تعهد إلى شركات ثانوية هندسية بالقيام بأعمال البحث والتطوير في حسابها.

وبصفة عامة يرى دعاة العولمة أن عشرين بالمائة فقط من السكان العاملين ستكون كافية للحفاظ على نشاط الإقتصاد العالمي، وأنه لن تكون هناك الحاجة إلى يد عاملة أكثر من هذا، فخمس القوى العاملة سيكفي لإنتاج جميع السلع، ولسد حاجة الخدمات القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، إن هذه العشرون بالمائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك.

وهنا نتساءل عن حال بقية الثمانين بالمائة من العاطلين؟

يجيب عن هذا التساؤل دعاة العولمة بقولهم إن هؤلاء العاطلين سيواجهون بالتأكيد مشاكل كبيرة وعلى الرغم من ذلك فلم يعمل أنصار العولمة جهدهم أو حتى فكرهم عن حلول لهذه المشاكل الكبيرة التي ستخلفها العولمة حسب توقعاتهم. وإنما هم يحاولون البحث عن الأسلوب الذي يمكن من خلاله تهدئة خواطر هؤلاء العاملين المحبطين سواء عن طريق التسلية المخدرة والإلهاء الترفيهي والتغذية الكافية أو عن طريق ما سوف تجود به إريحية أولئك القادرين من بين أصحاب العمل أو أصحاب الوظائف وهم في سعييهم هذا لا يحدوهم القلق أو الإنشغال بما سوف يكون عليه هؤلاء البائسون ممن فقدوا وظائفهم. وإنما غاية ما يعنيهم هو مجرد محاولة صرف أولئك المتعطلين المحرومين عن الحق الضرر أو الأذى بمصالح أو بمكاسب فئة المحظوظين من المنتفعين بالعولمة.

ي - توحش النزعة الإستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك:[1] لعل من أبرز المظاهر الإقتصادية لعصر العولمة ذلك إندفاع نحو الإستهلاك، ويمكن تفسير تلك النزعة الإستهلاكية في ذلك الشكل من أشكال السلوك الإقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم والحصول على تشكيلة من السلع بأنها تساهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال.

1: مصطفى رجب: العولمة تلك الخطر القادم (أسبابها، تداعياتها الإقتصادية، آثارها التربوية)، ط1، 2009، ص ص 88-89.

وبعبارة أخرى فإن النزعة الإستهلاكية ترتبط أساسا بإشباع الحاجات العارضة غير الضرورية ذات الطابع المظهري أو التفاخري، كالأزياء التي تصممها كبريات بيوت الأزياء العالمية، أو السلع ذات العلامات التجارية المرموقة على سبيل المثال.

إنطلاقا مما سبق يتضح أن النزعة الإستهلاكية تحرص على خلق أو إزكاء الحاجة لدى المستهلك بنفس القدر من الحرص على إشباعها.

ويمكننا القول إن من بين أظهر سمات عصر العولمة ذلك الإندفاع الشديد نحو تحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشترى وهو ما يعكس غلبة النزعة المادية بشكل مفرط على عقل الإنسان في عصر العولمة.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن السلع ذاتها قد تمت بعولمتها، من هذا المنطلق قد إستهدفت العولمة تنميط الأذواق وأنماط الإستهلاك وأساليب المعيشة ذاتها.

وتلعب الدعاية والإعلان دورا رئيسيا في حفز الطلب لدى المستهلكين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الإتفاق العالمي على الدعاية للترويج الإستهلاكي قد إرتفع من 7,4 مليون دولار سنويا عام 1950 إلى 12,3 مليون دولار سنويا عام 1993. وقد أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات إلى التركيز عن الدعاية التجارية من خلال الوسائل الإلكترونية، إذ إرتفع حجم الإنفاق على هذا النوع من الدعاية فقط من 270 مليون الى 358 مليون دولار سنويا، ويشير "ويترز" إلى أن ثمة ما يسمى بثقافة المستهلك العالمي، وهي تشير إلى القيم المسيطرة على المستهلك الأمريكي من خلال أجهزة الإعلام وهو ما يعرف أحيانا بالأمركة، كما يشار إليه أحيانا من قبيل التناذر بلفظة (Coca-Colonisation) في الإشارة إلى هيمنة الأنماط الإستهلاكية الأمريكية ممثلة في مشروب الكوكاكولا الشهير.

وفي ظل سيادة ثقافة الإستهلاك أصبح الإستهلاك في حد ذاته من أساليب التعبير عن الذات، ومصدرا رئيسيا من مصادر الهوية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن القدرة على الإستهلاك باتت عنصرا من عناصر الإشباع لدى المستهلك بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق أو أسلوب المعيشة أو الموضة، معيار للتمايز الإجتماعي يفوق في أهميته أحيانا على مخاطبة المستهلكين المحليين فقط إلى مخاطبة المستهلك العالمي، وإكتسبت العلامات التجارية الشهيرة بريقا آخذا لدى جماهير المستهلكين في كافة أرجاء المعمورة.[1]

ويمثل التسويق الطقس الرئيسي في ثقافة الإستهلاك بحيث أصبح نمطا سلوكيا روتينيا لدى آلاف الملايين من المستهلكين عبر العالم ولعلنا لسنا بعيدين عن ذلك اليوم الذي تتحول فيه مقولة الفيلسوف

1: أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص ص 135-136.

الشهير ديكارت" أنا أفكر إذن أنا موجود" إلى صيغة أكثر إتفاقا مع حقيقة واقع العولمة المعاصر لكي تصبح "أنا أتسوق إذن أنا موجود" وثمة ظاهرة أخرى مرتبطة بالعولمة إلا وهي ظاهرة المكادونالدة إذ جاز أن نستخدم هذا التعبير كترجمة للمصطلح الإنجليزي، إذ يرى ريتزر أن المجتمعات الحديثة ومن ثم العالم ككل قد إبتلى بها أسماه Medonaldization ويقصد بها العملية التي سيطرت من خلالها على المبادئ التي تحكم خدمة العملاء في سلسلة محلات ماكدونالدز الأمريكية الشهيرة لتقديم الوجبات السريعة، وإمتدادها إلى قطاعات أخرى من هذا المجتمع الأمريكي، وكذا إلى العديد من المجتمعات الأخرى التي إنتقلت إليها هذه المحال على نحو جاز معه من وجهة نظر ريتزر القول بأنها باتت تمثل ظاهرة عالمية.

وخلاصة القول بعد أن إنتهينا من إستعراض أبرز الآثار الإقتصادية للعولمة هو القوة الداعية للعولمة والداعمة لها إنما تستهدف إزالة الحدود الإقليمية والقيود الوطنية التي تفرضها الدول لكي تجعل من العالم كله ساحة للعب، ذلك فضلا عن إنفرادها وحدها بالتقرير قواعد اللعبة. وفقا لما تتمتع به من قدرات ومهارات وبالأسلوب الذي تجيده بحيث تؤمن لنفسها الفوز على منافسيها الذين فرض عليهم أن يلعبوا لم يبرعوا فيها، وفقا لقواعد تحيز لفريق إلى حساب فريق وهو ما ينجئ منذ البداية بأن المبادرة ستكون غير متكافئة وبطبيعة الحال فإن نتيجة هذه المباراة تكون معروفة سلفا.

3 - الآثار الثقافية للعولمة:[1]

تمثل الثقافة مجموعة القيم التي تعتنقها جماعة ما، وتنصاع لها في إختباراتها وفي أسلوب معيشتها، عنصرا محددا رئيسيا من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام، وهكذا فإن السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات قد يستلزم بدأة التأثير في عقولهم وإرادتهم، أي في ثقافتهم. ومن هنا فقد حرص الداعون إلى العولمة والمدافعون عنها على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، أو لنسق قيمي معين، وعلى بث هذه القيم ونشرها على المستوى العالمي بهدف التمكين لسياسات العولمة وتهيئة المجتمعات المختلفة لتقبل العولمة كواقع حتمي، والتعايش مع العولمة والإنصياع لمقتضياتها، حتى وإن بدت هذه المقتضيات مناقضة تماما لما يعتنقونه أو يؤمنون به، ويمكن القول بأن العولمة الثقافية قد تمثلت في المظاهر التالية:

أ - التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية: أو بعبارة تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام، بحيث يولي الإنسان وجهة شطر الماديات ويعرض وينأى بجنابه عن الإعتبارات

1: سعيد بن محمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 72.

القيمية، وذلك على إعتبار أن القيم هي التي تضفي على الإنسان ذاتيته وتميزه في مواجهة غيره من بني البشر وهي تشكل مجالا للإختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات، ومن ثم فهي التي قد تمثل عائقا يعترض طريق سياسات العولمة.

ومن هذا المنطلق فقد كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية كالسينما العالمية والقنوات الفضائية الموجهة إلى ما يمكن أن نسميه بالتسطيح الثقافي أو التجهيل بمعنى التركيز على المواد الترفيهية الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي، بحيث لا تثير الفكر أو التأمل لدى المشاهد، وإنما تركز بدلا من ذلك على إثارة الغرائز ومخاطبة المشاعر، ومن هنا نجد أن متلقي مثل هذه النوعية من المواد الثقافية لا يأخذها مأخذ الجد وإنما يتعامل معها بإعتبارها مادة للتسلية أو مضيعة للوقت، قد تحقق له متعة آنية أو سعادة لحظية عابرة، أنها لا تخلف ورائها أي أثر تثقيفي حقيقي.

ب - محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية:[1] إذا كان من هدف العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة الخصوصية المحلية أو الإقليمية فإنه من الطبيعي أن يكون هدفها على الصعيد الثقافي هو محو الهوية الثقافية لمجتمعات الأطراف وطمسها، فالهوية الثقافية لأي مجتمع إنما تتمثل أساسا في ذلك الشعور بالإنتماء والولاء لنسق قيمي معين، ومن ثم فهي التي ترسم حدود التميز الثقافي بين المجتمعات.

ويتواكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية على إعتبار أن ثمة مشتركا إنسانيا عاما بين البشر على المستوى العالمي، وأن رقعة ذلك المشترك الثقافي أخذت في الإتساع بعامل تزايد الإحتكاك والتفاعل والإتصال الإنساني على المستوى العالمي وهو ما يبنى بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة. ومن هذا المنطلق يحرص دعاة العولمة على تنمية ما يسمونه بالوعي العالمي، يتعين على الإنسان في عصر العولمة أن ينقل إهتمامه أو مجال تفكيره من المستوى الوطني أو القومي الى المستوى العالمي، بإعتبار أن العالم كله قد أصبح يمثل وحدة واحدة.

والحق أنه لا مجال البتة لإنكار وجود قاسم مشترك ثقافي إنساني عالمي بين بني البشر كافة، غير أن ذلك لا ينفي أن ثمة خصوصية ثقافية لكل مجتمع يتعين على أبنائه الحفاظ عليها والإستمساك بها بإعتبارها جزاءا من كيانهم ومقوما من مقومات ذاتيتهم.

وفي إطار السعي للترويج لفكرة الثقافة العالمية الواحدة، يميل مهندسو العولمة الثقافية إلى التركيز على ما يعرف بثقافة الصورة فقد أصبحت الصورة هي المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان جماهيريا، إذ لا تحتاج الصورة إلى المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، إذ أنها تمثل لغة بذاتها

1: هدى حسن حسن: التعليم وتحديات ثقافة العولمة، مجلة كلية التربية، عين شمس، جزء 3، 1999، ص 188.

ولعل في ذلك مكمن خطورتها، فإذا كانت فعالية الكلمة مرهونة بسعة الإطلاع اللغوي للمتلقي فإن الصورة قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي تماما مثلما أفلحت العولمة الإقتصادية في تحطيم الحواجز الإقليمية والقيود الجمركية لكي تصل إلى الإنسان في عقر داره. وهكذا قد بات من الملاحظ طغيان ثقافة الصورة على الوعي الثقافي الإنساني، مع التراجع الشديد لمعدلات القراءة وإندثار ثقافة الكلمة أمام الهجمة الشرسة للإعلام السمعي البصري.

وكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولا سلب الوعي من خلال تحجيم الهوايات الثقافية المحلية، ثم السيطرة على الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه تمهيدا لغرس المحتوى الثقافي الذي يستهدف الداعون إلى العولمة بثه أو ترويجه.[1]

ج - تمكين سيادة القيم الغربية والأمريكية ونمط الحياة الجديدة: ولعل من أبرز السمات المميزة لعصر العولمة، هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية، بل ونمط الحياة الأمريكي ذاته على الثقافة الإنسانية ككل.

لعل مرد تلك الى العوامل التالية:[2]

ـ سيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات تكنولوجيا الإعلام والإتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها.

ـ هيمنة الدول الغربية على عمليات إنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية وكذا على كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم من خلال هيمنتها على الصحافة العالمية وعلى صناعة السينما العالمية وعلى عالم الكمبيوتر وعلى شركات البث الفضائي التلفزيوني قناة(CNN) وعلى صناعة الترفيه للأطفال وكذا وكالة الأنباء العالمية الكبرى التي تتحكم في التدفق الإخباري العالمي (يونيتد برس، أسوشيتيد برس) وهي كلها مجرد أمثلة قليلة نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وإن كانت معبرة عن النسق الأمريكي في هذا المجال.

ـ هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق العالمي، مما أدى إلى سيطرتها على أساليب الدعاية والإعلان ومن ثم قدراتها على تشكيل أذواق وإتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقيين.

ـ أن الولايات المتحدة هي بلد المهاجرين، ومن ثم فهي مكونة من خليط من الجماعات العرقية المتباينة سلاليا ودينيا وثقافيا، ومن ثم فليس لها طابع ثقافي مميز أو هوية ثقافية خاصة، فضلا عن إفتقارها الى

1: علي غربي: العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 2، السنة الثانية، معهد علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر، 1999، ص 46.
2: حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، عمان، الأردن، 2004، ص 38.

هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور، وقد كان من شأن ذلك التنوع الثقافي الذي إتسمت به الثقافة الأمريكية أن أصبحت أكثر قبولا لدى شعوب العالم المتخلفة التي قد تجد فيها بعض ملامح ثقافاتها أو طرف من جوانب شخصيتها.

ـ أن قوى الإقتصاد الأمريكي وتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالوفرة الإقتصادية قد أتاح فائضا إقتصاديا قابلا للتوجيه إلى ميدان الإنتاج الثقافي، كما أن سعة السوق الأمريكية وإرتفاع مستويات معيشة الإنسان الأمريكي قد هيأ الإزدهار صناعة الثقافة في الولايات المتحدة (كالسينما والنشر والموسيقى والتلفزيون) مقارنة بغيرها من الدول بما فيها الدول الأوربية ذاتها.

ـ أن المؤسسات التعليمية والبحثية، الجامعية الأمريكية قد حققت شهرة ومكانة مرموقة من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي مما جعلها قبله النخب المثقفة في جميع دول العالم، بما ينطوي عليه ذلك من تزايد درجة التأثر بالمجتمع الأمريكي وبثقافته أو بأسلوب معيشته.

ـ أن اللغة الإنجليزية بل واللهجة الأمريكية بالذات باتت تشكل لغة عالمية عند نهاية الحرب العالمية الثانية، مما هيأ المجال أمام الثقافة الأمريكية للذيوع والإنتشار لعدم وجود عائق اللغة كوسيط للتفاعل بين الكثير من بلدان العالم.

من هنا قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ومن خلفها دول العالم الغربي في كفة، بينما وضعت بقية دول العالم الأخرى مجتمعة في كفة أخرى، آخذة بالمقولة" الغرب في مواجهة الآخرين" ففتحت بذلك المجال أمام فكرة صدام الحضارات التي أطلق شرارته صامويل ها نتنج تون في مقاله الشهير "صراع الحضارات" والذي تنبأ فيه بحدوث صدام ثقافي وحضاري بين حضارات العالم وثقافاتها الرئيسية.[1]

ومن هذا المنطلق باتت الولايات المتحدة عازمة على فرض قيمتها ورؤاها على العالم ومقتنعة بأن بقية دول العالم يتعين عليها أن تأخذ بالنموذج الأمريكي بإعتباره النموذج الأمثل ومن ثم فان أية محاولة الإبتعاد عن هذا النموذج أو لتبني أي نموذج ثقافي أو حضاري لآخر إنما يمثل خروجا عن الشرعية الدولية، ومن ثم تمثل تهديدا للأمن القومي والمصالح الأمريكية يتعين مناصبته العداء إنطلاقا من مقولة دالاس الشهيرة.

1: المرجع السابق، ص 40.

وفي هذا الإطار إتخذت بعض الكتابات الغربية والأمريكية موقف المهاجم إزاء الإسلام، فراحت تصفه بأنه قد بات يمثل الخطر الأخضر الجديد الذي يهدد قيم العالم الحر وأسلوب معيشته، بعد زوال الخطر الأحمر (خطر الشيوعية السوفييتية).[1]

ويرى البعض أن العولمة الثقافية إنما تمثل ما يمكن أن نسميه إرهابا أو ما يسمى عنفا ثقافيا، إذ تسعى قوى العولمة من خلال سيطرتها على المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية وأدوات وآليات التواصل والمعرفة) إذ فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية القهرية على العالم ككل، أو بعبارة أخرى فإن العولمة الثقافية هي إنكار أو إقصاء ثقافة الغير، وهي على سائر الثقافات وأن هذه العملية ليست في حقيقتها إلا مجرد التتويج النهائي لمحاولات السيطرة الإستعمارية الغربية التي بدأت منذ عدة قرون. وهكذا فإن العنف الثقافي هو هجمة إعلامية مكثفة وشرسة تستهدف سحق الثقافات الأخرى وتركيز الأضواء على الثقافة الأمريكية وحدها كي يبهر الأنظار فلا يرى سواها.

ـ ومن ناحية أخرى يرى البعض ان قوى العولمة بعد ان احكمت سيطرتها على الاليات الخارجية راحت تعزز موقفها بالتحالف مع النخب السياسية والإجتماعية المسيطرة داخليا (كالطبقات الحاكمة و الفئات الأقل منها مثل رجال الأعمال والمثقفين والكوادر التكنوقراطية من إلتقت مصالحهم مع مصالح قوى العولمة) وذلك بهدف إستكمال عملية تطويق البنية الثقافية لتلك المجتمعات المستهدفة بالإختراق الثقافي، ويمكن في هذا الإطار تفسير المحاولات التي يقوم بها بعض أعضاء هذه النخب بهدف إعادة تشكيل وجدان وفكر الشعوب المستهدفة بالإختراق وذلك من خلال التأثير في مناهج الدراسة عبر المراحل التعليمية المختلفة، أو من خلال الأنشطة الثقافية الفكرية والفنية ولا سيما من خلال السينما و التلفزيون.

وبوجه عام يمكن القول بأن البعد الثقافي للعولمة إنما يتمثل فيما يمكن تسميته "بثقافة الإختراق" التي تقوم على مجموعة من القيم التي تعكس مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية، تستهدف ثقافة الإختراق ضرب الهوية الثقافية لدى الشعوب المستهدفة وخلق الشخصية ذات النزعة الفردية الإستسلامية لدى الملتقى.[2]

4 - الآثار الإجتماعية للعولمة:

بعد المجال الإجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت عللا نحو سلبي بظاهرة العولمة، فقد إلقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولا سيما الدول النامية التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة والحق أن الآثار الإجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات من كافة جوانبها ساء في

1: حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، ص 40.
2: ألفريد فرج: العولمة في مرآة الثقافة العربية، 1998، ص 98.

ذلك ما يتصل بالبناء الإجتماعي وكذا بالإتساق الإجتماعية، وفيما يلي محاولة لإستعراض أبرز هذه الآثار الإجتماعية:[1]

أ - تراجع الولاء القومي تحت وطأة الإنتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية: لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف الولاء القومي الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك القومي وأساس الإستقرار السياسي الإجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات.

وتشير الملاحظة إلى أن العلاقة الدولية تشهد منذ نهاية عقد الثمانينات ومطلع التسعينات أحياء قوي للنزعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في العديد من الدول (الإتحاد السوفياتي السابق، ودول أوروبا الشرقية، والعديد من الدول الإفريقية والآسيوية). وتعكس هذه الإنتماءات الأولية أزمة بناء الدول الحديثة في هذه المجتمعات ولعل في ذلك ما يمثل أحد مفارقات عصر العولمة حيث تتزامن عملية التكامل والتوحد على المستوى العالمي مع عمليات التفكك الداخلي وإنتشار الحروب الأهلية في العديد من الدول، ويرجع بعض هذه الظاهرة إلى إنتشار موجة التحول الديمقراطي التي أتاحت لبعض الجماعات العرقية المتمايزة عن غيرها أن تطالب بحقها في الإنفصال والإستقلال وتقرير المصير، ذلك فضلا عما يراه البعض الآخر من أن ضغوط العولمة الثقافية قد نجم عنها ردة فعل مضادة تمثل في تشبث بعض الجماعات العرقية و القبلية بإنتماءاتها الأولية حفاظا هواياتها الخاصة خوفا من ذوبانها في محيط العولمة، هذا وقد تصاعدت حدة بعض هذه الصراعات الداخلية إلى مستويات الصراع المسلحة و العنيف مما أدى إلى إشعال العديد من الحروب الأهلية وإلى تفاقم العديد من الأزمات و المشكلات الإجتماعية الأخرى التي تعاني منها هذه الدول.

وهكذا يمكن القول بأن للعولمة أثارا سلبية خطيرة على الكامل السياسي للعديد من المجتمعات، فقد أدت إلى إضعاف مفهوم الوطنية ومن ثم عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس لبناء مفاهيم تحتية لا تصلح كأساس لبناء الدول.

ب - التأثير في هياكل البناء الإجتماعي والطبقي للمجتمعات: لقد هيأت سياسات العولمة وما نجم عنها من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية للإخلال بالعديد من المواقع الطبقية الإجتماعية، وإتساع الهوة الإقتصادية والإجتماعية بين الأغنياء والفقراء ولعل من أكثر الآثار السلبية للعولمة خطر في المجال الإجتماعي تدني حالة كل الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات دجرحتها نحو حافة الفاقة، وغنى عن البيان توضيح أهمية هذه الطبقة الوسطى، إذ تمثل الطبقة النشطة سياسيا، إجتماعيا وثقافيا، فضلا عن كونها بمثابة النواة الصلبة للمجتمعات المدنية كما أنه تعد الطريقة الكابحة للتيارات التطرف والتعصب والغلو وهي دائما تمثل

1: بوبكر الجيلالي: العولمة "مظاهرها وتداعياتها"، عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2011، ص 74.

السند القوي لدولة المؤسسات وسيادة القانون والتطور كما تبرز من بين صفوفها النخب السياسية و الفكرية المجددة وهي الطبقة المدافعة عن الحريات و عن حقوق الانسان و عن العدالة الإجتماعية والديمقراطية.[1]

ج - تفويض الدور الإجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الإجتماعية: لقد ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها عبر العصور من خلال إستهدفها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل مستمدة من مدى نجاحها في أداء وظائفها. ومن ناحية أخرى فقد كان نجاح الدولة في تحقيق التكامل السياسي للمجتمع مرهون دوما بمدى قدرة المؤسسات السياسية الحاكمة على تصوير المعايير الإجتماعية، وبث القيم التي يحقق على مقتضاها الإنسجام الإجتماعي، والتي يفترض أن تكون معيرة عن ضمير مجتمعها ككل. فلا تخص مصالح فئة معينة بالرماية دون بقية الفئات أي أن تكون قيما محايدة لا تعبر إلا عن الإنصاف الإنساني الصرف، غير أن إنحراف السلطة السياسية ونزوعها إلى تصوير معايير إجتماعية وضعية لحساب فئة معينة ثم فرضها على المجتمع ككل بإعتبارها معبرة عن العدل يكون من شانها الإخلال بالتوازن الإجتماعي ومن ثم ينفسح المجال لقانون الأقوى على حساب تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل، وبذلك تنقلب السلطة السياسية من أداة لتحقيق التكامل و التجانس الإجتماعي إلى أداة إكراه تسعى إلى فرض معايير إجتماعية يتحدد مضمونها على مقتضى مصالح الفئة المحتكرة للسلطة، أو مصالح فئة إجتماعية معينة على حساب ما عداها من الفئات الأخرى وحينئذ يتحول المجتمع من إطار ناظم لحركة أعضائه إلى إطار"ضاغط" قاهر كما يتحول أعضاء المجتمع من مواطنين صالحين يضطلعون بواجب المواطنة بمدلوله الحق إلى مجرد رعايا خاضعين لقهر السلطة متضلعين إلى التمرد عليها، وإنطلاق من هذا التصور يمكن تلمس خطورة العولمة على التكامل السياسي والإنسجام الإجتماعي إذ تشير الملاحظة إلى أن ثمة إتجاها غالبا يدعو إلى خفض الإنفاق الحكومي على الأجور وعلى برامج الرعاية الإجتماعية، على ذلك يمثل ضرورة للتكيف مع الواقع الجديد، أو حتمية تقضيها عصر العولمة. ففي ضل العولمة وإحتدام المنافسة الدولية تجد الدولة نفسها مضطرة إلى منع العديد من الإعفاءات كالضرائب، وذلك فضلا عن أن برامج الخصخصة وتصفية القطاع المملوك للدولة قد حرمت الدول من مكون رئيسي من مصادر دخلها والمتمثل في عوائد القطاع العام. وقد إستلزم هذا التراجع الهائل في موارد الدولة في موارد الدولة تقليص مماثلا في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وبرامج الرعاية الإجتماعية.[2]

1: بوبكر الجيلالي: المرجع السابق، ص 75.
2: المنجي الزيدي: مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، مارس 2002، ص 29.

وقد أعلنت الحكومة الألمانية في صيف 1996، عن تخفيض ميزانية الدولة بحوالي خمسة عشر مليار مارك في سنة واحدة، ومن ناحية أخرى تشير التقارير إلى إقتراب نضم الرعاية الإجتماعية في بريطانيا من المستوى السائد في الدول النامية، فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشا طفل في ظل الفقر.

ويروح دعاة العولمة لهذا الإتجاه من خلال عدة شعارات أبرزها "أن دولة الرفاهية قد باتت تمثل تهديد للمستقبل وأن شيئا من التضحية أو من اللامساواة الإجتماعية قد بات أمرا لا مناص منه. ومجمل القول في هذا الصدد أن إعتبارات التنافس على المستوى العالمي، وكذا إعتبارات زيادة كفاءة إدارة الموارد قد أدت إلى تقليص قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الإجتماعية وتوفير الخدمات.

ومن الملاحظ أن ثمة توافق بين تنامي قوة النزعة الليبرالية الجديدة وبين دولة الرفاهة، فخلال الفترة منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهاية العقد السابع منه، كانت الغلبة لفكرة الدولة التي توفر الرعاية الإجتماعية من المهد إلى اللحد فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور كما واكب ذلك أيضا تبني سياسات الضرائب التصاعدية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل على مستوى القومي تحقيق للعدالة الإجتماعية ويمكن القول بأن العوامل الباعثة على الأخذ بهذه السياسات والتي كانت تتمثل في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وإنتشار النزعات الديمقراطية الجماهيرية، وزيادة قوة النقابات العمالية وكذا حركة تصفية الإستعمار...الخ، قد فقدت تأثيرها فلم تعد تحظى بنفس القدر من الإهتمام في ضل مناخ العولمة.

وعلى صعيد آخر فقد عملت القوى الرأسمالية العالمية في الإتجاه المضاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إذ راح رأس المال الأجنبي يمارس ضغوطا متزايدة على الحكومات لخفض الضرائب بحيث أصبح تقليص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الإجتماعية يمثل السمة الغلبة على كافة برامج الإصلاح الإقتصادي.

وفي ظل هذا الإفتراء المتعاظم على مبادئ العدالة الإجتماعية كان من الطبيعي أن تحشد قوى العولمة جهودها لتهميش دور النقابات، والأجور على الحقوق النقابية المكتسبة التي تقررها الدساتير مثل حق الإضراب فقد إرتفعت الأصوات في ألمانيا منادية بإلغاء الحق في الإضراب بزعم أنه لم يعد متماشيا مع عصر العولمة وأنه يتسبب في فقدان المشروعات لأسواقها.

وهكذا فقد بات من الواضح أن النية متجهة إلى الإنصراف عن مبادئ التكافل والتضامن الإجتماعي، وعن جولة الرفاهية وعن إلتزام الدولة بتحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير بين مستويات الدخول، وهو ما يؤذن بعودة عصر الدولة الحارسة مرة أخرى.[1]

د - زعزعة الإستقرار الإجتماعي وتزايد حدة الصراع الإجتماعي: لقد أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الإستقرار الإجتماعي في العديد من المجتمعات، وقد تجلت الإنعكاسات الإجتماعية السلبية لظاهرة العولمة بصفة أساسية في تفويض أركان النظم الإجتماعية، وضعف درجة الإلتزام بالمعايير والأنماط الإجتماعية من جانب أعضاء هذه المجتمعات.

ويمكن القول إن أسس الإلتزام بقواعد النظام الإجتماعي تتمثل عادة فيما يلي:[2]

- الإقتناع أو العقيدة.

- الإكراه أو الإجبار.

- المصلحة.

ه - إرتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة الغير مشروعة: لقد أسفرت التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي فرضتها العولمة عن إنتعاش ملحوظ في الأنشطة الإجرامية والغير مشروعة ولعل من أبرز هذه الأنشطة ما يلي:[3]

- **إنتعاش تجارة المخدرات عالميا:** فأدى تنشيط حركة التجارة العالمية، وإنخفاض تكاليف النقل، والتوحيد المتزايد للأسواق المالية العالمية، مع إمكانية إجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكمبيوتر، إلى الإسهام في تجارة المخدرات. ولعل من بين العوامل التي شجعت على ذلك أن الفئات التي تزاول أنشطة الإتجار في المخدرات عادة ما تتمتع بالحماية من جانب السلطات الحكومية في بعض الدول، ولا سيما في البلدان النامية، وتشير التقديرات إلى إرتفاع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفا خلال العقدين الأخيرين، في حين إزداد حجم الإتجار في الكوكايين خمسين مرة. ومن ناحية أخرى فإن الأموال التي يتم الحصول عليها من وراء الإنتاج والتوزيع العالمي للمخدرات قد تم إستخدامها في سداد ديون العديد من الدول النامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما أتاح معالجة الإختلالات الإقتصادية

1: أحمد عبد الرحمان أحمد: العولمة "المفهوم، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 26، 1998، ص 50.
2: أحمد عبد الله العلي: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 12.
3: أحمد عبد الله العلي: المرجع السابق، ص 14.

التي تعاني منها هذه الدول من جراء الإنخفاض في الأسعار العالمية للمحاصيل النقدية التي كانت تعتمد عليها إقتصاديات هذه الدول.

ـ تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة: شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الأنشطة الإجرامية على المستوى العالمي، ولا سيما أنشطة جماعات الجريمة المنظمة كعصابات ألمافيا التي تقف خلف معظم الجرائم الأكثر خطورة، والتي تعتمد على الإستخدام المكثف لمنجزات التكنولوجيا في عملياتها، والتي يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة ليصل إلى نطاق العالمية، وقد شكلت هذه العصابات تهديدا للحكومات في بعض الدول فضلا عن لجوئها في كثير من الأحيان إلى تخريب أجهزة الدولة وإفسادها لتسهيل نشاطها، فقد حوكم رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق وجليو أندري وتي بتهمة العمل أثناء توليه الحكم لحساب عصابات ألمافيا. وهكذا فقد أضحى التعاون الدولي لهذه الظاهرة التي استفحل خطرها أمرا لا مناص له.

لعل مما يدل على ذلك ما ذكره تيدتيرنر مؤسس شبكة (CNN) حيث قال: " إننا في طريقنا لأن نصبح كالميكسيك أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار مثلهم في ذلك مثل أغنياء هوليود، ويشغل العديد من أصدقائي جيشا من فرق الحراسة الخاصة لخوفهم من الإختطاف.

لذا لم يكن بالأمر المستغرب أن تتضخم ميزانيات وزارات الداخلية في معظم البلدان المتقدمة والنامية على السواء في حين تتراجع ميزانيات وزارات الصحة والتعليم والشؤون الإجتماعية فلقد عهد أصحاب الثورة والنفوذ إلى أجهزة السلطة السياسية المتعاطفة معهم بمهمة قمع الفئات البائسة حتى لا تزعجهم وبحيث تبقيها بعدية عن شواطئ أرخبيل الثراء. وهكذا فقد أضحى دور السلطة السياسية أشبه بدور رجال الإطفاء الراكضون في جميع الإتجاهات لإطفاء الحرائق الناجمة عن البطالة والإرهاب والعنف.

ـ إنتعاش التجارة غير المشروعة بصورها المختلفة: ليست تجارة المخدرات وحدها هي الخطر الوحيد الذي بات يهدد الإنسانية في عصر العولمة. ففي السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في العديد من الأنشطة التجارية غير المشروعة من ذلك مثلا:[1]

تجارة الرقيق: ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد صدر عن إحدى الإدارات الرسمية الأمريكية مفاده أن بعض العصابات الصينية التي تحترف هذا النوع من التجارة قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدة وفي عام واحد فقط ما يزيد عن مليار ونصف من الدولارات.

تجارة الأطفال: وهي تمثل أحدى أكثر صورة الإتجار الغير شناعة ومأساوية وقد أكدت البيانات الصادرات عن منظمة الأمم المتحدة، أنه قد تم بيع نحو عشرين مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة، وحسب

1: أحمد صدقي الدجاني: العرب والعولمة، مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص 30.

تقديرات اليونيسيف، فإنه يتم تصدير حوالي تسعين ألف طفل سنويا من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا إلى البلدان الغنية، وتؤكد المنظمة ذاتها أن الدول الصناعية وحدها تستورد ما يقرب من خمسة ملايين طفل سنويا، وقد أصبحت تجارة الأطفال جزاء من تجارة الدولة في بعض الدول كالصين وفيتنام، حيث تتغلب الصين بذلك على مشكلة الزيادة السكانية.

جرائم تبييض الأموال: وتعرف عمليات غسيل الأموال بأنها "العمليات التي يسعى من خلالها مرتكبوا الجرائم المختلفة إلى إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال بأنها العمليات التي يسعى من خلالها هويتها بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال غير مشروعة أم لا. وعادة ما يتم إزاء هذه العمليات من خلال تحويل السيولة النقدية الناتجة عن نشاطات غير مشروعية إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق العائدات المالية لهذه الأموال، وبحيث يمكن فيما بعد إستخدامها وإستثمارها في أنشطة مشروعة جديدة بعيدا عن أية شبهات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجال لا يتسع لإستعراض كافة الصور والأشكال المختلفة للتجارة الغير مشروعة عبر العالم، فما ذكر ليس إلا بعضا من الكل. غير أن ثمة صورا أخرى عديدة للأنشطة التجارية المحرمة دوليا نذكر منها: تجارة السلاح، تجارة الأعضاء البشرية، تجارة الآثار، تجارة العملة، الدعارة، القمار، الأفلام المخلة بالأدب، وهذه كلها من الأنشطة التي يتزايد الطلب العالمي عليها خلال السنوات الأخيرة، التي تندرج تحت ما يعرف بالإقتصاد الخفي أو الأسود.

و - عولمة الأنشطة الإجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية:[1] شهد العقد الأخير من القرن العشرين نموا ملحوظا في دور المنظمات الدولية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) سواء على المستوى المحلي أو العالمي. وقد إضطلعت هذه المنظمات بدور بارز في مجال التنمية الإجتماعية، وذلك من خلال الضغوط التي تمارسها على الحكومات المحلية بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية أو عملية رسم السياسات العامة على المستوى القومي، أو من خلال التأثير على عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق والإتفاقيات الدولية، على النحو الذي يهيئ لتحقيق الأهداف التي تتوخاها، ولعل من بين العوامل التي هيأت لتعاظم دور منظمات المجتمع المدني العالمي، بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية أو الكونية، سواء من حيث أسبابها أو تأثيراتها، أو سبل التصدي لها، ومن بين أظهر هذه الموضوعات: قضايا حقوق الإنسان والمشكلات البيئية كمشكلات الجفاف والتصحر والتلوث البيئي، والإحتباس الحراري في المجال الجوي وتثقب طبقة الأوزون، فضلا عن مشكلات تسوية الصراعات ومشكلات اللاجئين...الخ.

1: أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص 31.

ومن هذا المنطلق فقد نشطت عدة هيئات وإتحادات ومنظمات دولية غير حكومية لها فروع وأعضاء وتمارس أنشطتها عبر مختلف دول العالم.

5 - الآثار العسكرية (الإستراتيجية) للعولمة:[1]

لقد كان من شأن الإنتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الليبيرالي، والذي تحقق نتيجة لإنسحاب القطب السوفييتي المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين أن إستشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد باتت تتمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة وأنها قد أصبحت قادرة على فرض إرادتها على العالم ككل، وأن تطيح بأية قوى مناوئة لهيمنتها، وأن تسير حركة التاريخ وفق أهوائها وتبعا لمقتضيات تأمين مصالحها.

وقد عبر توماس فريدمان عن هذه المكانة المميزة للولايات المتحدة على قمة النسق العالمي بقوله:" أن إستقرار العالم بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية وبإستمرارية الرغبة الأمريكية في إستخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديدا لنسق العولمة، أن اليد الخفية في مجال الإقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري".

غير أن القبضة التي أشار إليها فريدمان في تعليقه ليست خفية أبدا بل أنها أظهر ما تكون بل وأضخم ما يمكن أيضا، فقد تعدى حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مجموعة أحجام الإنفاق العسكري في الدول السبع التالية للولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية في العالم مجتمعة، وقد سوغت تلك الحقيقة للبعض أن يقول "أنه متى دعت الحاجة إلى إستخدام القوة العسكرية لإستعادة السلام، فليس ثمة إلى أحد بديلين، إما أن تتولى الولايات المسؤولية الأولى في هذا الصدد، وإما ألا يتحقق السلام أصلا".

ولعل تلك العبارات والتعليقات فيها ما يعكس الإحساس الأمريكي بالزهو الذي خلفته نشوة الإنتصار، غير أن هذا الزهو قد خرج مع الأسف عن عقاله فراح يصل إلى حد الغطرسة، تلك الغطرسة التي إنعكست بوضوح في السلوك الخارجي للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحاليا على نحو كان من شأنه تصاعد حدة العداء والإنتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية، مما ترتب عليه إكتساب الولايات المتحدة للكثير من العدوات السياسية في العديد من الأنحاء.

1: أحمد عبد الرحمان أحمد: العولمة "المفهوم، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، العدد 1، 1998، ص 55.

ولعل مما يعكس تلك النزعة الأمريكية نحو الهيمنة ما ورد في أحد التقارير السرية التي أعدها الناتجون عام 1992 بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الإستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الذي تم الكشف عن جانب من محتواه. فقد ورد في هذا التقرير ما يلي:[1]

ـ بأن على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقعها كقوة عالمية بينما تسمح للأخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده الولايات المتحدة ذاتها، إن على الولايات المتحدة أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي ستحقق لهذه الدول، لكي تحول بينها وبين مناوأة زعامتها، ولكي تثنيها عن محاولة زعزعة النظام السياسي والإقتصادي العالمي الراهن، أو حتى عن مجرد التطلع إلى ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطا. إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن الغرب وأمنه، فضلا عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر وتشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية. كذلك من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا على فرض معايير الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة إنتقائية على التحول يتفق مع مصالحنا.

ويتضح مما تقدم كيف أن الولايات المتحدة تتطلع إلى الهيمنة المطلقة على المقدرات العالمية، وإلى الحفاظ على موقعها القيادي، ليس فقط في مواجهة أعدائها المحتملين بل وفي مواجهة حلفاؤها الأوروبيين أيضا، وذلك إعتمادا على أداة رئيسية هي الحلف الشمال الأطلنطي.

ولعله قد بات جليا من كل ما تقدم كيف أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على تأمين هيمنتها العالمية عسكريا، والتمكين لإنفرادها بتقرير علاقات القوة على مستوى النسق العالمي ككل، بمفردها ودون منازع، وكذا على الحيلولة دون بروز الذاتية على العالم كله رغم الغيرة التي تتأجج في نفوس الحاسدين من خلفائها.

لعله لن تجد أبلغ وأوضح من مقولة الدكتور "هنري كيسنجر" لكي نختتم بها الحديث عن الأبعاد العسكرية للعولمة إذ يقول: "أن العولمة ليست إلا كلمة للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة ولن تكون هناك عولمة إقتصادية ليبيرالية دون هيمنة عسكرية بقيادة أمريكية".

6 - الآثار الإتصالية للعولمة:[2]

1: محمد مهدي شمس الدين: العولمة وآفة العولمة، مجلة منبر، الحوار، بيروت، لبنان، 1999، ص 180.
1: السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في مستهلك المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،

تعرف عملية الإتصال الدولي بأنها:" العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول". فالآثار الإتصالية لظاهرة العولمة تشمل كافة أشكال الإتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها والبيانات والاخبار والصور والاصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الأنترنيت وغيرها، ذات الصلة بالعولمة سواء بهدف الترويج لها أو من خلال التأثر بها.

والحق أن علاقة العولمة من ناحية بكل ثورة المعلومات وثورة وسائل الإتصال وثورة الحاسبات الإلكترونية من ناحية أخرى، هي علاقة تبادلية من حيث علاقة السبب بالنتيجة بمعنى أن كل منهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها في ذات الوقت. وهنا نذكر ما يلي:[1]

ـ أن ثورة تكنولوجيا وسائل الإتصال والحاسبات الآلية والمعلومات قد أحدثت تغيرات إجتماعية هائلة، ولا سيما فيما يتصل بالنمو الهائل في العلاقات التفاعلية بين قطاع الإتصال والمعلومات وبين سائر القطاعات الاجتماعية، وهو ما تأكد بجلاء خلال الربع الأخير من القرن العشرين ولاسيما خلال العقد الأخير منه، بحيث أصبحت المجتمعات المتطورة تكنولوجيا توصف بها مجتمعات المعلومات وهو ما يوحي بأن هذه الثورة الإتصالية والمعلوماتية قد إنتقلت بالمجتمعات الإنسانية إلى مرحلة جديدة من مراحلها التطورية الإجتماعية، فمنذ السبعينات شكل قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات واحدا من أكثر القطاعات حيوية ضمن قطاعات النشاط الإقتصادي في العديد من دول العالم.

ـ إن الآثار التي ترتبت على ثورة الإتصالات والمعلومات لن تقتصر على العلاقات الإجتماعية داخل المجتمعات فقط، وإنما إمتدت لتشمل مجال العلاقات الدولية، حيث إتسعت الأنشطة المعلوماتية والإتصالية متخبطة الحدود القومية بفضل التطور الهائل في تكنولوجيا الإتصالات السلكية واللاسلكية (كالأقمار الصناعية، وشبكات الميكروفون، والالياف البصرية) بحيث باتت المجتمعات المتخلقة وثيقة الإتصال ببعضها، عن طريق وسائل الإتصال الدولي، ويقول ديفيد جيرجين مساعد الرئيس الأمريكي السابق ريجان لشؤون الإتصال أنه منذ أوائل السبعينات كان من الأمور البديهية أن التلفزيون يشكل قوة مستقلة في الشؤون الدولية كما يذكر أن إدارة الرئيس كارتر قد تبادلت الرسائل والتصريحات مع طهران حيث كان الطرفان يتبادلان الرسائل عن طريق التلفزيون ولعل ذلك ما دفع البعض القول بأن ثمة نوعا جديدا من الديبلوماسية المعاصرة التي يمكن وصفها ديبلوماسية الأقمار الصناعية أو ديبلوماسية الإتصال الإلكتروني بمعنى أن الوسائل الرئيسية المستخدمة في تحقيق هدف معين أو التمهيد لحدث معين، أو تهيئة الرأي العام

بيروت، 2000، ص 95.

2: محمد سيد فهمي: تكنولوجيا الإتصال في الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 369.

لقبوله هي وسائل الإعلام أو الإتصال الإلكتروني ولاسيما التلفزيون الذي تخطى الحواجز الإقليمية والحدود الدولية بإستخدام الأقمار الصناعية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن وسائل الإتصال والمعلومات باتت تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر المعلومات النسبية لمتخذي القرارات السياسية في العديد من الدول، ويرى البعض أن التقدم الهائل في تكنولوجيا الإتصال قد أدى إلى العديد من النتائج والآثار السلبية والتي تمثلت في دعم التوجيه نحو الديمقراطية وفي تزايد معدلات المشاركة السياسية، كما تم إجراء أول إنتخابات عامة إلكترونية في النرويج عام 1993.

ويمكن القول بصفة عامة أن ثورة الإتصالات والمعلومات على المستوى العالمي قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية ، أو بعبارة أخرى دعم إتجاهات العولمة حيث أدت إلى حدوث توحيد متزايد للعالم ككل مترابط، كما تزايدت معدلات الإتصال والتفاعل الدولي، وهو ما أدى إلى زيادة التواصل والترابط بين مختلف أرجاء المعمورة وبالمقابل يمكن تلمس أن ظاهرة العولمة قد مثلت قوى دافعة كبيرة في مجال النهوض بقطاع تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتنميته وتطويره، إذ باتت الحاجة ماسة لوسائل الإتصال والربط وتكنولوجيا متطورة في مجالات المعلومات والإتصالات، ويدلل ذلك ما يلي:[1]

ـ أن عولمة الإنتاج تستلزم أن تحل الوحدات الإنتاجية الصناعية المبعثرة في أماكن مختلفة من العالم، محل الوحدات الصناعية العملاقة في دول المركز ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات في تحقيق التواصل بين الوحدات الإنتاجية المتباعدة جغرافيا ومن ثم يمكن الخلوص إلى القول بأن تقدم وسائل الإتصال يمثل شرطا ضروريا ولازما لتحقيق العولمة ولتسارع معدلاتها.

ـ تشير التقديرات إلى ان الأنشطة والإستثمارات ذات الصلة بالإتصالات والمعلومات قد باتت تمثل الأنشطة الأكثر رواجا والأكثر ربحية في ضل العولمة ولعل مما يدلل على ذلك تراجع نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من إجمالي الناتج العالمي من38,8% عام 1960 إلى حوالي 25,8% عام 1990 إضافة إلى ذلك تشير الإحصائيات إلى أنه من بين أكبر مائة شركة على مستوى العالم ككل عام 1995 فإن ما يقرب من ثلاثة أخماس هذه الشركات يعمل في مجالات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

1: بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وإنعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، ص 83.

ولعل في ذلك ما يفسر إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة التي حققت تطورا هائلا في مجالات التطور التكنولوجي وبين الدول النامية التي لازالت إقتصادياتها تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والصناعات الإستخراجية.

ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الآثار الإتصالية للعولمة أن تشير إلى مفهوم عولمة الإعلام أو العولمة الإعلامية.

ويرى الدكتور "محمد شومان" أن عولمة الإعلام هي عملية تهدف إلى التعظيم المستمر والشارع في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنلوجيا الجديدة من التكامل والإندماج بين وسائل الإعلام والإتصال والمعلومات وذلك لدعم عمليات توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والإتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سيادة الدولية في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى.

يمكن القول بأن العولمة الإعلامية والإتصالية قد إتخذت عدة أبعاد كما أنها تجلت في بعض المظاهر وذلك على النحو التالي:[1]

ـ عصر العولمة الإعلامية قد إتسم بالتكامل أو الإندماج بين كافة وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات في تطور الحاسبات وشبكات الهاتف والمعلومات وإستخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الإتصال متعددة الوسائط، وتكنولوجيا الإتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة والتي من أشهرها خاليا شبكة الأنترنيت التي بلغ عدد مستخدميها 400 مليون شخص عبر العالم يزداد عددهم بنسبة تصل إلى حوالي 20% شهريا على الأقل.

ـ أما بصدد مضامين رسائل الإتصال الدولية فتشير الملاحظة إلى أن العولمة الإعلامية قد تجلت في تنميط التجارة الإعلامية والمعلوماتية، وفقا للأنماط التي تتفق مع القيم الأوروبية الغربية بوجه عام ومع القيم الأمريكية بوجه خاص وما يشكل تهديدا للهوايات الثقافية للشعوب الغير أوروبية.

ـ إنهيار السيادة الإعلامية للدول في ظل تراجع مبدأ السيادة القومية، وكذا في ظل إنتشار فكرة السماوات المفتوحة وذيوع إستخدام أنظمة البث الفضائي.

ـ هيمنة الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا على عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر العالم، إذ تشير التقديرات إلى حجم التدفق الإعلامي من الدول المتقدمة إلى الدول الأخرى يفوق حجم التدفق الإعلامي

1: علي حبيش: العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الإقتصادية، العدد الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1898، ص 75.

في الإتجاه العكسي بحوالي مائة مرة وتمثل الهيمنة الأمريكية على مجال الإعلام والإتصال والمعلومات أبرز صور هذه الهيمنة.

7 - الآثار التقنية (التكنولوجية) للعولمة:[1]

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير منه على وجه الخصوص بشكل فائق كل التوقعات والتصورات، وقد ألقى هذا التطور التكنولوجي بظلاله على كافة القطاعات الزراعية، الصناعية، التجارية، الخدمية، الإتصالية والعليمة والفنية. وقد تركزت معظم الإكتشافات والإبتكارات الجديدة في دول العالم المتقدم، ويرتد ذلك إلى التركيز على المخصصات الهائلة التي وجهتها هذه الدول إلى ميزانيات البحث والتطوير في كافة مجالات البحث الأساسي والتطبيقي.

يمكن فيما يلي أن نوجز أهم أثار تلك النهضة التكنولوجية الهائلة على العملية الإنتاجية فيما يلي:[2]

ـ الإنخفاض النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والموارد الخام في العملية الإنتاجية، إذ أصبحت كمية المواد الخام لوحدة المنتج الصناعي حاليا خمس الكمية التي كانت مطلوبة عام 1900. ذلك فضلا عن إستحداث العديد من المواد الخام المخلفة صناعيا والمستخدمة في عمليات الإنتاج والتي تتسم بوفرتها النسبية وإنخفاض تكلفتها مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة، كما أصبحت هذه القيمة تعتمد على المقام الأول على الخبرة أو الدراية الفنية أو على العوامل ذات الصلة بالجوانب البحثية من ذلك مثلا صناعة أشباه المواصلات التي لا تزيد تكلفة المواد الخام فيها عن 3% من التكلفة الكلية للإنتاج.

ـ تعددت الأنواع المنتجة من السلعة الواحدة تبعا لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوى الإتقان فأصبحنا نرى الدولة تصدر وتستورد نفس السلعة في نفس الوقت ولكن مع الإختلاف في النوعية.

ـ أدى التقدم التكنولوجي ذاته إلى إستحداث أنواع جديدة من السلع التي لم تكن معروفة من قبل، كما أدى كذلك إلى خلق العديد من الحاجات أو الإحتياجات الجديدة والمستحدثة والتي تحولت في غضون سنوات قليلة من مجرد كماليات إلى ضروريات لا غنى للفرد عنها في معيشته اليومية.

1: رحيمة عيساني: العولمة الإعلامية، عالم الكتب الحديث، ط1، بيروت، 2010، ص 34.
2: مالك حسن: العولمة بين البلد التقني والبعد الإيديولوجي، مجلة الطريق، العدد 5، السنة 58، 1999، ص 48.

ـ أصبحت العمليات الإنتاجية الزراعية والصناعية على وجه الخصوص تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتطورة وعلى الميكنة مما أدى إلى تراجع دور العنصر البشري وتراجع أهمية عنصر المهارة الفنية لدى العمالة البشرية.

ـ وختاما وبعد أن إستعرضنا جانبا من الآثار التكنولوجية للعولمة يجدر بنا أن نلفت النظر إلى ما لهذه التطورات التكنولوجية من إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية ودولية، من ذلك مثلا إرتفاع معدلات البطالة، إذا ترى أكثر نقابات العمال الأمريكية المعرفة بإختصار ب (AFL-CIO) أن العولمة والثورة التكنولوجية الراهنة قد تجعل البطالة مشكلة أو سمة ثابتة للمجتمع.

كذلك فإن ثمة مخاوف أخرى تبدى لبعض المفكرين وهي تتمثل في تخوفهم من سيطرة التكنولوجيا على عقول وسلوك البشر وعلى حياتهم بوجه عام، بما قد تحمله في ثناياها من أخطار على حياة الانسان على الأرض وعلى صحته ولعل من أظهرها مشكلات تلوث البيئة وخطر أسلحة الدمار الشامل وخطر التلوث الكيميائي للبيئة بالأسمدة والمبيدات ومخاطر الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية...الخ وهو ما أدى إلى نشأة بعض الحركات والتيارات المناهضة للتطور التكنولوجي والداعية إلى العودة الى الطبيعة والحفاظ على البيئة من أخطار التكنولوجيا.

8 - الآثار البيئية (الأيكولوجية) للعولمة:[1]

إذا كان القرن الحالي قد شهد إنجازات تكنولوجية لم يسبق للعالم أن رأى مثيلا لها من قبل، فيما لا شكل فيه أيضا أنه كان القرن الأكثر إضرارا بالبيئة، وقد دفع الوعي العالمي بفداحة التدمير والتدهور البيئي بخطورة التهديدات والمشكلات البيئية لدول العالم إلى توجيه المزيد من العناية إلى قضايا البيئة ومشكلاتها حفاظا على الكوكب الذي نعيش على ظهره، ولعل من أبرز المشكلات البيئية التي حظيت بالإهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ما يلي:

أ - مشكلة إرتفاع درجة حرارة الأرض: وهي المشكلة الناشئة عن مشكلة الإحتباس الحراري في الغلاف الجوي لكوكب الأرض والمعروفة بأثر الصوبة الزجاجية، قد نشأت هذه المشكلة بعامل تراكم بعض الغازات مثل أول وثاني أكسيد الكاربون وغاز الميثان في الغلاف الجوي بحيث تعوق تسرب الحرارة المتولدة عن سقوط أشعة الشمس على كوكب الأرض، ويتوقع العلماء أن ترتفع درجة حرارة الأرض ما

1: حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، 1999، ص 102.

بين درجتين إلى أربع درجات مئوية خلال القرن المقبل وهو ما سوف يؤدي إلى ذوبان الجليد المتراكم في المناطق القطبية وبالتالي على إرتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات مما يهدد بإغراق العديد من المدن الساحلية والجزر كما يهدد بضياع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج العالمي للغذاء ومن ثم تهديد حياة الكثير من شعوب العالم.

ب - مشكلة تأكل طبقة الأوزون: فقد أدى تراكم بعض أنواع الغازات الخاملة التي تعرف بالكلور وفلور وكاربونز والتي تستخدم في الأغراض الصناعية إلى تآكل الأوزون المحيطة بالأرض والتي تمثل الدرع الواقي للإنسان من خطر التعرض للأشعة فوق البنفسجية بكميات كبيرة مما يؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض كسرطان الجلد.

ج - مشكلة الأمطار الحمضية: أدى تراكم غازات أول وثاني أكسيد الكربون أو الكبريت في طبقات الجو العليا إلى إختلاط هذه الغازات وذوبانها في مياه الأمطار مما يؤدي سقوطها في شكل أمطار حمضية تلحق ضررا بالغا بالأراضي الزراعية في العديد من مناطق العالم.

د - مشكلة إنحسار الغابات: تشير الإحصاءات إلى أنه قد تم القضاء على ما يقارب 8 مليون كيلومتر مربع من الغابات منذ عام 1850 وحتى الآن، وهي مساحة تعادل حوالي 12% من إجمالي مساحات الغابات على مستوى العالم، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في إرتفاع درجات حرارة الأرض وزيادة نسبة التلوث وما يترتب عليه من أثار سلبية على البيئة والإنسان معا.

ه - مشكلة الجفاف والتصحر: فقد أدت التغيرات المناخية التي أحدثها إرتفاع مستويات التلوث البيئي إلى تغير توزيع الأمطار على المستوى العالمي، مما أدى إلى إنخفاض شديد في معدلات الأمطار في مناطق مختلفة من العالم كذا إلى تغيير حركة الرياح وحركة الرمال وهو ما يهدد بتحول بعض المناطق إلى مناطق صحراوية بعد أن كانت قابلة للزراعة وهو ما سيضر ضررا بالغا بالأمن الغذائي للعديد من الدول ويؤدي إلى تزايد أخطار الجفاف والمجاعات.

و - مشكلة التنوع الحيوي: وهي تصل بالمساس بالتنوع في الكائنات الحية النباتية والحيوانية وبالتوازن البيئي فقد أدت ظروف التدهور البيئي لكوكب الأرض إلى تعريض حياة العديد من الكائنات البرية والبحرية والحيوانية لخطر الإنقراض نتيجة لعدم توفر الظروف البيئية المناسبة لمعيشتها، أو نتيجة لسوء إستغلالها إقتصاديا وهو ما يخل بالتوازن البيئي.[1]

1: المرجع السابق، ص 103.

ي - مشكلة التلوث البيئي: لقد عانت البيئة من تفاقم مشكلة تلوث التربة والماء والهواء نتيجة لتراكم المخلفات الضارة سواء الغازية أو السائلة أو الصلبة أو نتيجة للإشعاعات الضارة مما أدى إلى العديد من المشكلات الصحية والبيئية وإلى أضرار فادحة بالكائنات الحية على تباين أنواعها، ومن بين المصادر الملوثة مشكلات مياه الصرف الصحي والصناعي والتي يتم تصريفها في مياه البحار والمحيطات مشكلة تلوث التربة والمياه بالمواد الكيمياوية المستخدمة كأسمدة أو مبيدات زراعية والتي تؤدي تراكمها في التربة عاما بعد عام إلى العديد من الأمراض للإنسان والحيوان، مشكلة المخلفات الصلبة غير القابلة لتحلل مشكلة تلوث الهواء بعادم السيارات وأدخنة المصانع ولا سيما الصناعات الملوثة للبيئة مشكلة التسرب الإشعاعي والنووي الناشئة عن حوادث المحطات النووية أو عن التفجيرات النووية.

ن - مخاطر الأمراض والأوبئة: تشير الدراسات إلى أن إرتفاع درجة حرارة الأرض سوف يؤدي إلى زيادة معدلات إنتشار بعض الأمراض والحميات التي تنشط الميكروبات المسببة لها في المناخ الحار والرطب من ذلك مثلا: الملاريا، الإلتهاب الكبدي، الإلتهاب السحائي، شلل الأطفال... الخ ومن ناحية أخرى فإن إرتفاع درجات الحرارة سوف تؤدي إلى إتساع نطاق منطقة المناخ الإستوائي مما يؤدي إلى إنتشار بعض الحشرات الناقلة للعديد من الأمراض كالبعوض والذباب على نطاق جغرافي واسع، ذلك فضلا عن إحتمال إطالة مدد حياة وزيادة معدلات تكاثر هذه الحشرات، مما يزيد من إحتمالات الإصابة بهذه الأمراض وسرعة إنتشارها بصورة وبائية.

ل - مخاطر التكنولوجيا الحيوية: لقد أدت التطورات المذهلة في مجال التكنولوجيا الحيوية وكذلك في مجال الهندسة الوراثية سواء في عالم النبات أو عالم الحيوان فضلا عن تكنولوجيا الإستنساخ إلى إستحداث سلالات مهجنة من النباتات والحيوانات بصفات وراثية جديدة وغنى عن البيان أن هذه المجالات المستحدثة قد ترتب عليها آثارا بيئية ضارة، كما قد تخل بالتوازن البيئي، مما قد يهدد حياة الإنسان وصحته.

وعلى الرغم من ذلك فمن غير الممكن إغفال الآثار السلبية الخطيرة التي خلفتها سياسات العولمة على البيئة والتي يمكن أن تتمثل فيما يلي:[1]

- إتجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات للمنتجة للمواد السامة أو الكيميائية أو العاملة في الصناعات الملوثة للبيئة إلى نقل نشاطها إلى دول العالم النامي التي تكون التشريعات البيئية فيها أكثر ليونة، تجنبا للتحمل بتكاليف معالجة المخلفات أو هربا من التقيد بالشروط البيئية المعمول بها في الدول المتقدمة.

1: علي ليلة: الشباب في مجتمع متغير (تأملات في ظواهر الأحياء والعنف)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 33-35.

ـ من الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلى دول العالم النامي عادة ما تتهاون في إتخاذ الإحتياطات البيئية وتدابير الأمان البيئي للأزمة للحفاظ على البيئة مما يترتب أضرار بيئية خطيرة على نحو ما حدث في كارثة مصنع يونيون كاربا يد بمدينة بوبال بالهند على سبيل المثال.

ـ ترتب على قيام حكومات الدول المتقدمة بفرض حظر أو قيود على بعض المنتجات والسلع الضارة بالبيئة أو التي لم يتم إختبارها بالقدر الكافي لمعرفة آثارها على صحة الإنسان كمنتجات التبغ مثلا أو بعض العقاقير المستحدثة أن إتجهت الشركات المنتجة لها إلى تكثيف عملياتها التسويقية في دول العالم النامي.

ـ تزايد حجم تجارة النفايات السامة والمخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيمياوية النووية والتي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم دفنها والتخلص منها في أراضي الدول الأخرى. ويشير أحد المصادر إلى أن المصانع المقامة في الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بأكثر من 500 محاولة خلال الفترة ما بين 1989- 1994 لشحن ما يزيد عن 200 مليون طن من المخلفات البيئية الى دول العالم النامي.

ـ مارست الشركات الصناعية الملوثة للبيئة ضغوطا هائلة على هامش مؤتمر ريو للبيئة عام 1992 للحيلولة دون تحميل الشركات متعددة الجنسيات بأية أعباء أو مسؤوليات في مجال حماية البيئة، بحيث تقع المسؤولية بالكامل على كاهل الحكومات لكي تمول برامج حماية البيئة من الموارد العامة.

9 - الآثار المعرفية للعولمة:[1]

لم تقتصر آثار العولمة وأبعادها على مجرد التأثير في الواقع وإنما جاوزت ذلك أيضا على التأثير في عملية المعرفة بصفة عامة من حيث أدوات إكتساب المعرفة، ومن حيث غاياتها، وكذا من حيث مناهجها، ويمكن القول بأن علم العلاقات الدولية وعلم السياسة كانا أكثر فروع المعرفة تأثرا بظاهرة العولمة وبإنعكاسها سواء من حيث المادة أو من حيث المنهج. وفيما يلي محاولة لإستعراض أظهر الآثار المعرفية لظاهرة العولمة:

أ - فيما يتصل بالآثار المعرفية للعولمة بوجه عام:

ـ لم يعد هدف العملية التعليمية هو مجرد الإحاطة بمجموعة من الحقائق أو المعلومات الجاهزة، إذ ترتب على ثورة المعلومات حدوث إنفجار معلوماتي هائل بحيث بات من المستحيل على أي باحث متخصص مهما بلغت درجة إحاطته وتعمقه في أي فرع من فروع المعرفة، أن يحيط بجميع الحقائق العلمية أو

1: حسين توفيق إبراهيم: العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد والعولمة، مجلة منبر الحوار، بيروت، لبنان، 1999، ص 120.

المعلومات ذات الصلة بتخصصه في مجالات المعرفة والبحث، ومن ناحية أخرى فقد أصبح الهدف الرئيسي للعملة التعليمية هو إكساب الباحث المهارات البحثية وتنمية قدرته الإبتكارية وقدرته على التحليل والتخريج وإستقراء وإستنباط الحقائق وعلى ربطها ببعضها البعض بهدف الإنطلاق منها الى الكشف عن حقائق جديدة.

ـ أدت غلبة النزعة المادية والنفعية على مجالات البحث إلى توجيه المزيد من الإهتمام نحو فروع العلوم النفعية ومجالات البحوث التطبيقية التي تستهدف الكشف عن الحقائق بهدف الإنتفاع بها في إيجاد حلول للمشكلات العملية التي تواجهها المجتمعات وذلك على حساب تراجع الإهتمام بمجالات البحث الأساسي وفروع العلوم البحثة التي تستهدف الكشف عن الحقائق العلمية لذاتها، وهوما يرتد غالبا إلى إعتبارات تمويلية.

ـ أدى التحول إلى التركيز على مجالات البحوث التطبيقية إلى زيادة الإهتمام بفروع المعرفة البينية التي تمثل نقاط تقاطع أو إلتقاء فروع معرفية مختلفة، وهو ما أدى إلى إستحداث العديد من الفروع المعرفية والتخصصات العلمية الجديدة التي تتسم بإتساع مناظير التحليل وشمولية التناول.

ـ ألقت سياسات العولمة بظلالها على المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي إذ تزايد الإتجاه نحو خصخصة مؤسسات التعليم على إمتداد جميع مراحله المختلفة سواء الجامعية أو ما قبل الجامعية.

وعلى الرغم من المزايا والإيجابيات التي يمكن رصدها لخصخصة التعليم. فلا يفوت أن ننوه إلى خطورة هيمنة المنطق الإقتصادي البحث، ومبادئ سيادة المستهلك على المؤسسات أنها مؤسسات تقوم على أداء رسالة سامية ومن ثم فهي لا تهدف للربح في المقام الأول، ولعل في الفصل بين الملكية والإدارة ما قد يسهم في تلاقي العديد من السلبيات وسد الكثير من الثغرات التي تكتنف عمليات خصخصة التعليم بصورتها الراهنة.

ـ أدت الثورة التكنولوجية إلى إنتكار العديد من الأساليب التعليمية المستحدثة كالتعليم عن بعد أو التعليم المستمر أو التعليم المفتوح...الخ.[1]

ومن ناحية أخرى فقد هيأت وسائل الإتصال الحديثة إمكانية تزايد الإحتكاك والتفاعل بين المؤسسات التعليمية وكذا بين الباحثين الأكاديميين على المستوى العالمي وأدت العولمة بما تنطوي عليه من هيمنة ثقافية أمريكية إلى هيمنة اللغة الإنجليزية على العملية التعليمية في العديد من الدول، حيث إستحدث نظم وبرامج دراسية باللغة الإنجليزية موازية للدراسة باللغات الوطنية. وعلى الرغم من الفوائد التي تترتب

1: حسين توفيق إبراهيم: ص 122.

على هذا الإتجاه فيما يتصل ببعض التخصصات العلمية، فإنه يتعين الإحتراز من عدم الإسراف والمغالاة في التوسع في الأخذ بهذا الإتجاه حفاظا على الثقافات واللغات القومية التي تمثل مرتكزا رئيسيا من مرتكزات الهوية والشخصية القومية.

ـ لقد كان من شأن نمو الوعي العالمي وتزايد الإتجاه نحو العولمة أن إتجهت العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى إفتتاح فروع لها في الدول الأخرى، كما تزايد الإتجاه نحو إبرام إتفاقيات التعاون والتآخي بين هذه الجامعات والعديد من جامعات الدول الأخرى، بدعوى إتاحة المجال أمام طلاب هذه الدول لإستكمال دراساتهم العليا بتلك الجامعات، وأن كان ليس بخاف ما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من وصاية فكرية وهيمنة ثقافية وعلمية من جانب هذه الجامعات الأمريكية والغربية على البرامج التعليمية ومضامين المقررات الدراسية، وجرى بنا أن نشير في ذلك السياق أيضا إلى إتجاه بعض المؤسسات في دول العالم النامي إلى الحصول على شهادة الجودة (الإيزو) في مجال تقديم خدماتها التعليمية وهو ما يستلزم منها المسارعة بالأخذ بالمناهج الدراسية ومضامين المقررات التي يتم تحديدها وفقا للمعايير والرؤى الغربية، وهو أمر يتعارض مع مبدأ إستقلالية الجامعات بإعتبار أن الأصل في كل جامعة أن تمثل مدرسة فكرية وعلمية متميزة لها ذاتيتها وإستقلاليتها.

ب ـ فيما يتصل بآثار العولمة على مجالات المعرفة السياسية:[1]

ـ لعله مما لا يحتاج إلى برهان القول بأن مجالات المعرفة السياسية كعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية إنما تأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها بالتطورات والتغيرات التي خلفتها ظاهرة العولمة، فإذا كانت العولمة قد أصرت في مادة هذه المعارف بما رتبته من ظواهر سياسية دولية مستجدة فإنه قد أثرت من ناحية أخرى في مناهج التحليل، والمفاهيم المستخدمة في هذه المعارف، بل أكثر من ذلك فقد أثرت العولمة في إدراكنا للظواهر الدولية المحيطة بنا وفي تمثيلاتنا الذهنية وتصوراتنا بشأن التعامل مع هذه الظواهر الذهنية.

يمكن تمثيل أبرز الإنعكاسات التي خلفتها العولمة على مجالات المعرفة السياسية وعلى دراسة العلاقات الدولية على وجه الخصوص فيما يلي:

ـ تراجع الإهتمام بالدولة كلاعب رئيسي أو كطرف فاعل أساسي في التفاعلات العالمية، إذ برز لاعبون جدد من غير دول أكثر قدرة وتأثيرا في المجال الدولي كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الغير حكومية، كما أن مفهوم السيادة قد أصبح يمثل قيدا أو عبئا معوقا يحد من حرية التحرك المتاحة للدول، ومن ثم فان الدول أصبحت رهينة السيادة ومقيدة اذ ترتبت على الدول مسؤوليات وإلتزامات دولية تستنزف

1: لطفي بركات: تحديات القرن 21 في التربية، الدار العربي، ط1، القاهرة، 1998، ص 80.

جانبا كبيرا من قدراتها، ومن ثم تجد من قدراتها على التأثير، في حين أن الأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول من قيد السيادة وتبعاتها، هكذا يمكن أن نلحظ التحول الذي طرأ على النظرة إلى الدولة وإلى السيادة كخاصية من خصائصها. إذ لم تعد السيادة تتسم بنفس الدرجة من الأهمية التي كانت تتميز بها فيما سبق.

ـ لقد كان من شأن تراجع أهمية الدولة القومية أن دعى بعض محللي التفاعلات السياسية على المستوى العالمي، إلى التحول عن المنظور الذي يرتكز على الدولة إلى منظور أخر يقوم على أساس التعدية في طبيعة أعضاء النسق العالمي في ظل ما أسموه " منظور ما بعد العلاقات الدولية" وهو ما يؤكد الإتجاه نحو تجاوز أو تجاهل دور الدولة بشكل شبه كامل إلى حد إستبعاد الصفة الدولية من عبارة العلاقات الدولية وإحلال الصفة العالمية على نحو ما يلحظ أن الحديث عن النظام العالمي الجديد مثلا بدلا من إستخدام عبارة النظام الدولي، أو عند إستخدام عبارة السياسة العالمية.

كما أن التهديد الأكثر خطورة للنسق العالمي في ظل الأوضاع الراهنة يتمثل أساسا في تعدد الولاءات وتعارض الإنتماءات وتداخل السلطات ووضع شبيه بما كانت عليه الحال في القارة الأوروبية خلال مرحلة العصر الوسيط قبيل ظهور صورة الدولة الحديثة.

ـ عدم الإقتصار على منظور السياسة الفاعلية الذي يقوم على أساس تبادل الأفعال أو ردود الأفعال بين أطراف محددة، مع إدخال منظور السياسة الإنعكاسية في الإعتبار، في معنى أن الأفعال الصادرة عن الدول ترتب ما يشبه الموجات الترددية أو تشيع سلسلة من الإنعكاسات التي تغشى النسق العالمي ككل بحيث تتأثر الأطراف الأخرى بهذه الأفعال من عدة جهات أو بعدة أشكال وبدرجات متفاوتة في نفس الوقت، ومن ثم فإن التأثير والتأثر لا يأتي من جهة واحدة فحسب، أو من دولة إلى دولة محددة فقط.

ـ تراجع حدة الفصل من الإعتبارات أو المؤثرات السياسية الداخلية وبين الخارجية، وهو ما ينبئ بتزايد أهمية دراسات سياسات الترابط.

ـ تصدع الدعائم أو الفروض أو المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها التنظيم الدولي في معاهدة وستيفا ليا 1648، وذلك من خلال التشكيك أو زعزعة الثقة في مبادئ: السياسة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والولاء القومي.[1]

ـ التحول في تحليل السياسات العالمية على المحور الأفقي وهو منظور غلب عليه طابع الصراع الأيديولوجي إلى المحور الرأسمالي وهو منظور غلب عليه طابع الصراع الإقتصادي.

ـ تزايد الإهتمام بموضوعات التنظيم القانوني الدولي والنظم الدولية ودور المؤسسات والمنظمات الدولية.

1: لطفي بركات: المرجع السابق، ص 81.

خلاصة:

تتميز العولمة بخصائص مختلفة سواء من ناحية سيادة آليات السوق أو من ناحية دور المؤسسات الإقتصادية في إدارة العولمة، مما يجعلها مرنة وبإستطاعتها التكيف مع مختلف الظروف والجوانب، كما يمكنها أن تتجسد في تجليات مختلفة من ثقافية، سياسية وإقتصادية. ونظرا لما لها من أهمية كبرى كونها تساهم في تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة الى بروز أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.

وتعمل العولمة على التأثير على التنمية من حيث الأبعاد المختلفة التي يمكن الإعتماد عليها منها الإجتماعية، السياسية والإقتصادية...الخ، وبالتالي الحفاظ على جوانبها المتعددة وتحقيق آلياتها داخل كل وطن وكل دولة وكل شعب.

الفصل الثالث: آثار العولمة وتداعياتها

تمهيد:

عرفت قضية العولمة جدلا كبيرا على الساحة الفكرية الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات والمناحي المختلفة لحياة الإنسان، فهذه الظاهرة بتشعبها وتعقدها، إستقطبت الكثير من الدارسين والمهتمين بها، تباينت آراءهم وإختلفت بين مؤيدين وخصوم لها، فيما يلي نبين أثر العولمة على التنمية في الدول العربية وآليات تطبيقها بالإضافة إلى الآثار الإيجابية والسلبية لها ومجموعة الآراء بين من يناصر العولمة ويرى جوانبها الإيجابية، وبين الرأي الرافض لها وآثارها السلبية.

أولا: آثار العولمة على التنمية في الدول العربية

1 - الآثار الإيجابية:[1]

- وجود علاقة طردية بين درجة إنفتاح الإقتصاد ومعدل نموه مما أدى إلى الإنفتاح الإقتصادي.
- رفع مستوى التنمية وتخفيض درجة الفقر.
- وضع تقارير صادرة من صندوق النقد الدولي وضمن هذه الدول الأكثر إستجابة في الأخذ بالإصلاح الإقتصادي والإجتماعي.
- إن الدول التي قطعت شوطا أبعد من غيرها في الإنفتاح على العالم الخارجي وهي الأردن والمغرب وتونس هي التي نجحت في تحقيق معدل أكبر في نمو متوسط الدخل الحقيقي وكان أداؤها أفضل في خلق فرص جديدة للعمالة.
- تخفيض معدل التضخم والتخفيف من حدة الفقر.
- تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي.
- إن لدى بعض التخفيضات على هذا المنحى من الإستنتاج أن النمو الإقتصادي يتوقف على عوامل عديدة، ليس درجة المساهمة ففي التجارة الدولية إلا عاملا واحدا منها وليس بالضرورة أهمها:
- لا شك أن إرتفاع حجم التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض مستوى التعريفات الجمركية.
- قلة القيود الكمية على الواردات.

2 - الآثار السلبية:[2]

- إن من الواضح أن ما يسمى بالإنفتاح الإقتصادي ما على العالم يمثل ظاهرة متعددة الجوانب ومن ثم أكثر تحقيقا من أن تقاس بعدد قليل من المؤشرات كمستوى التعريفات الجمركية أو نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وحدهما ناهيك عن أثر هذا الإنفتاح بمستوى العمالة وتخفيف حدة الفقر لا بد أن يكون أكثر قيدا أو أقل مدعاة لليقين من أثره في معدل النمو.
- إنخفاض متوسط الدخل الحقيقي في الوطن العربي.
- إنخفاض في معدلات النمو هو ما حدث من تقلبات عنيفة في أسعار النفط وإيراداته.
- أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية فإن إرتفاع مساهمة دولة ما في التجارة الدولية قد يؤدي إلى الإرتفاع بمعدل النمو ناتجها الإجمالي عن طريق ما تسمح به التجارة في توسع نطاق السوق وإرتفاع درجة تقسيم

1: جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، دار النشر متفوظة للمركز، بيروت، سبتمبر، 1999، ص 48-60.
2: محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2006، ص 78.

العمل ولكنه في الوقت نفسه قد لا يترك نمط توزيع الدخل على ما كان عليه بل وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من السكان.

- إن تجارب بعض الدول العربية في القرن الماضي تمدنا بأمثلة عن أثر هذا التغيير في هيكل الإنتاج من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج سلع للتصدير نتيجة للإستعمار الفرنسي الفرص في دول شمال إفريقيا.

- أما إذا نظرنا للعمالة فنجد أن تدفق عدد كبير من العمال المهاجرين اللذين قد يشكلون في بعض هذه الدول غالبية القوة العاملة يولد مشكلات من نوع مختلف ولكنها ليست أقل أهمية في وجهة نظر الرفاهية الإنسانية أو التنمية البشرية، فالإعتماد الزائد على جهد الآخرين قد يخلق مشاكل إجتماعية ونفسية ليست أقل خطرا من تلك التي يخلقها الحرمان الإقتصادي وغيره.

- إن حركة رؤوس الأموال تمكن من ناحية أخرى أن تخلق مشكلات في طريق التنمية البشرية هناك مثلا ما يؤدي إليه المعونات الخارجية في كثير من الأحوال إلى فقدان الدول المستقلة لها جزء من إستقلالها في إتخاذ القرارات بل وقد تؤدي أيضا إلى إنخفاض درجة المشاركة من جانب مواطني الدولة المتلقية للمعونة في صنع القرارات السياسية.

- تضخم حجم الديون الخارجية الذي قد يترتب على معدل مرتفع لتدفق رؤوس الأموال من الخارج، ممكن أيضا أن يؤثر سلبيا في التنمية البشرية إما عن طريق ما قد يتبعه من تخفيض في الواردات من بعض السلع الضرورية أو ما يؤدي إليه عن طريق غير مباشر من إجبار الدولة المدنية على تطبيق إجراءات تنطوي على تخفيض ما قد تقدمه من حماية لمحدودي الدخل وما تنفقه على بعض الخدمات الإجتماعية الأساسية.

- وأخيرا فإن العولمة يمكن أن يكون لها أثر سلبي على التنمية البشرية من خلال نمو العلاقات الثقافية وزيادة معدل إنتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك والقيم.[1]

1: المرجع السابق: ص 79.

ثانيا: العولمة وآليات تطبيقها في البلدان العربية

1 - في الوطن العربي:

إن العولمة كظاهرة إقتصادية تفرض تحولات جذرية في معايير العمل خاصة من حيث التنظيم، السلطة، التشغيل وغيرها... لكن هذا لا ينفي وجود تداخل واضح في الأمور الإقتصادية مع السياسية والإجتماعية وهنا نقول أن: " ظاهرة العولمة بإعتبارها ثورة تكنولوجية وإجتماعية وثقافية هي شكل جديد من أشكال النشاط تم فيها الإنتقال من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم: ما بعد الصناعي للعلاقات، وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وإنمائية وتكنولوجية وإقتصادية.[1]

ومنذ إستقلال الدول النامية ومنا الدول العربية والجزائر خاصة، ساد البحث والتفكير في تطبيق أساليب تنموية نحو إقتصاد ناجح لهذه الدول، وذلك منذ الستينات في القرن الماضي، وكانت أهم هذه الأساليب تقليد الغرب، لكن بتبني إتجاهين مختلفين، منه الليبيرالي والآخر إشتراكي، فكان الإتجاه الأول يعتمد على تنمية رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، مثال: تونس، المغرب الأقصى، أما الثاني فيعتمد على نمو إقتصاد الدولة من خلال ملكياتها للقطاعات الإنتاجية مثل الجزائر.

وكان تقييم هذه التنمية عند العديد من الباحثين والمفكرين من الوطن العربي، كونها فاشلة وذلك لما ألت إليه من نتائج سلبية على إقتصادها بتضخم مديونيتها وتنامي الطبقة والبيروقراطية وغيرها من مظاهر الفساد الإجتماعي والتخلف والفقر ... وتعود هذه النتائج إلى عدة أسباب وعوامل، نذكر منها:[2]

- إختلال في توزيع الثروة والدخل القومي لمصلحة الأغنياء.
- عدم التوازن في توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية.
- إزدياد حجم المديونية الخارجية لتغطية الإنفاق الكبير على مشاريع التنمية وعجز الدول النامية عن خدمة هذه الديون.
- إختلال ميزان المدفوعات وإستمرار إختلال الميزان التجاري.
- الأزمات الإجتماعية التي تشكل مظهر الفشل التنموي كالبطالة وتدني المستوى المعيشي ومشكلات السكن وغيرها.

1: محي محمد مسعد: مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة، دار الكتاب القانوني، مصر، 2008، ص 50.
2: نادية رمسيس: النظرية الغربية والتنمية العربية، المستقبل العربي، العدد 6، مركز الدراسات الوجدة العربية، بيروت، 1984، ص 170.

- وبالتالي فإن فشل التجربة التنموية في معظم الدول العربية، غير الإتجاه نحو مرحلة جديدة، وأطلق على هذه المرحلة بالإصلاح الإقتصادي ضمن ما يسمى بالعولمة وإقتصاد السوق الحرة، وتبلورت هذه الإصلاحات في آليات فرضها صندوق النقد الدولي على هذه الدول العربية ببرامج إعادة الهيكلة الإقتصادية، وبتصفية ديون مؤسساتها، وتطبيق الحل لبعضها، وبيع أسهم البعض الآخر منها وفتح الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

وإذا ما أردنا تقييم طبيعة هذه التحولات الجديدة في الحقل الإقتصادي للدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة لوجدنا أن المخططين الإقتصاديين يعرفون جيدا طبيعة التقسيم الدولي للعمل وقدرة الإحتكارات الدولية على التحكم في أسعار المواد الخام وفي مقدمتها البترول المصدر الرئيسي للدخل من العملات الصعبة في الجزائر ومن المرجح أن تمارين الهيكلة لن تجدي نفعاً إذا تناسى أصحاب القرار الإقتصادي ... عالمية الإقتصاد وكونية الثقافة وهما ظاهرتان تم فرضها على العالم الثالث وهو مضطر للتعامل معهما وفق مقاييس لم يشترك في وضعها ولا تتناسب مع مرحلة التطور التي إجتازها، حيث أن فشل تجارب التنمية في كثير من دول العالم الثالث والعجز عن الإقلاع من وضعية التخلف لا يعود فقط إلى الضغوط الخارجية والمناهج المتبعة، إشتراكية أو رأسمالية وأن السبب المحوري هو غياب للإدارة المجتمعية والهوة التي تفصل بين النخب القيادية والشعوب.

- وهنا يأتي التحول والدخول إلى العولمة والكونية بمقاييس وشروط أجنبية تمليها مؤسسات عالمية كصندوق النقد الدولي، وعلى ذكر هذه المقاييس للعولمة قد أفرزت منافسة حادة للإستثمار الأجنبي في الدول النامية، ونوضح في البداية دخولها إلى نظام العولمة.[1]

2 - في الدول العربية:

لقد واجهت المؤسسات الإقتصادية في الوطن العربي مرحلة تغيير لرفع التحديات التي تخص العبور إلى إقتصاد السوق وحتى تضمن بقاها كمؤسسات منافسة ولها كيانها الإنتاجي في السوق العالمية، وجب عليها أن تتكيف مع المعطيات التي تفرضها آليات العولمة، فعمدت الدول التي رغبت في الإنضمام إلى إتفاقية الغات وهي ست دول عربية أعضاء في هذه الإتفاقية وهي: مصر، البحرين، تونس، المغرب، الكويت، قطر، ودولتان عربيتان بصفة مراقب وهم السعودية والجزائر ... ولا يمكن لأي دولة عربية ترغب في الإندماج بشكل قوي في النظام الإقتصادي العالمي أن تتجاهل الآثار المرتبة لإتفاقية الغات في المجالات الآتية:[2]

1: محمد العربي ولد خليفة: التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنظمة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 49-51.
2: محمد علي حوات: العرب والعولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 97-100.

إرتفاع تكلفة الواردات الغذائية، تحفيز برامج الإكتفاء الذاتي من الغذاء، المنافسة الشديدة لمنتجي الملابس، رفع كفاءة إستخدام الموارد، ...الخ. رفع الفرص المتاحة للصناعات العربية الجديدة.

ولقد حاول العديد من الباحثين والمفكرين العرب تحليل الوضعية الإقتصادية الراهنة للوطن العربي، وتقييم الحلول التي إتخذتها ضمن مسار الإصلاحات الإقتصادية للعولمة فكانت المواقف في عدة إتجاهات بين مؤيد ومعارض لها، وهناك من يؤكد على الدور الذي تضطلع به الدولة في توديه حركة الإصلاح الإقتصادي المعاصرة في الوطن العربي لتحقيق النمو الإقتصادي فيه الذي يتطلب في كل الأحوال تطوير الهياكل الأساسية للإقتصاد وتحقيق حد أدنى من الخدمات الضرورية للسكان.

وترى الباحثة "نادين رمسيس" من جهة أخرى أن الدولة في مجال التنمية والإصلاح الإقتصادي، عليها بإحلال الدعم الحكومي محل الرأسمالية التقليدية، والسيطرة شبه الكاملة على أدوات الإنتاج في القطاع الرأسمالي الحديث وتغذية الطبقات الرأسمالية وذلك بتوفير القروض والخدمات وعقود الإنشاء ... ومساعدة الدولة للقطاع الخاص عن طريق إستخدام هياكلها المالية والنقدية والإستثمار في البنية التحتية.[1]

أما التحليل الذي قدمه " سمير أمين" والذي يؤكد فيه هيمنة الدولة على الإقتصاد في تحقيق التنمية من خلال الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل ويتطلب ذلك تنمية زراعية قدرة بالإعتماد على مؤسسات وطنية، وإستقلالية نسبية إزاء الشركات المتعددة الجنسيات والهيمنة على السوق المحلية التي تخصص للإنتاج الوطني والهيمنة على الموارد الطبيعية ... وعلى التكنولوجيا وإعادة تكوينها وبالتالي تستطيع الدولة أن تحقق تنمية ذاتية في ظل هذا النظام الإقتصادي الجديد.[2]

وهناك من يؤكد على أن سياسات العولمة الإقتصادية قد تساهم في زيادة نصيب الأجانب في ثروة البلاد ودخلها، وفي حالة التوسع في مشاريع الخصخصة، مما يؤدي في النهاية إلى إرتفاع معدلات تحويل عائدات الدخول الأجنبية يؤدي لا محالة إلى إفقار الشعب ويعمل على تحويل ملكية المنشئات الوطنية بفعل الخصخصة إلى ملكية للأجانب.[3]

- وللتصدي لهذا الوضع، يقترح بعض المفكرين ضرورة صناعة الأسواق في البلدان النامية في المنافسة التجارية، وذلك من خلال:

- دراسة واعية لإحتياجات أفراد المجتمع للسلع والخدمات من حيث الشرائح الطبقية.

1: نادية رمسيس: النظرية الغربية والتنمية العربية، مرجع سابق، ص 130.
2: سمير أمين: إشكالية القرن، تأملات حول إشكالية القرن 21، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2008، ص 63.
3: سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وآثارها على الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص 213.

- دراسة السوق ومحاولة تقسيمه إلى قطاعات فرعية للمنتجات والسلع.
- محاولة خلق الرغبة في الشراء لدى أفراد المجتمع والعمل على رعايتها وتنميتها.
- عرض أساليب متنوعة للشراء كالعروض والتقسيط والمرونة في تحريك الأسعار.[1]
- ويوضح "مصطفى عبد الله الكفري" أثر إتفاقيات "الغات" على إقتصاد الدول العربية حيث يقول بأن الإتجاه نحو تحرير الأسواق والمبادلات التجارية الخارجية سيحتم على الدول العربية توجيه مدخراتها لتنمية قطاع الصناعة التصديرية في الوطن العربي وهذا يتطلب سياسة إقتصادية ترعى المبادرة الفردية وتوفر لها سبل الإستقرار والإطمئنان ... ولابد من توسيع أسواق السلع الصناعية العربية لتتجاوز الحدود القطرية بإتجاه السوق العربية الموسعة.[2]

ومن خلال هذه القراءات المتعلقة بطبيعة الوضع الإقتصادي للدول العربية في مرحلة التنمية والإصلاح الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد العولمة، تختلف نظرة المحللين لطبيعة التوجه، ولكن هناك تحذير ونقد لمخاطر هذه التحولات على الدول العربية على شعوبها حاضرا ومستقبلاً، حيث يتطلب التحول الإقتصادي للبلدان العربية نحو العلاقات الإقتصادية الحرة وإلى نظام العولمة، مستوى عال من التطور والقدرة والكفاءة لدخول مرحلة المنافسة التجارية العالمية، ولكن فقدان هذه القدرات، جعلها تخضع لهيمنة المؤسسات الإقتصادية العالمية وأدى ذلك العجز المالي إلى فتح المجال للإستثمار الأجنبي، ولإنتشار المؤسسات الرأسمالية والشركات الإحتكارية داخل أقاليمها، من ذلك السيطرة على مواردها الطبيعية والبشرية: " إن إنتهاء عقدي السبعينات والثمانينات بإخفاق كبير في جهود التنمية، ومديونية ضخمة، وتبعية متفاقمة، شكل ذريعة بيد المؤسسات الدولية لإعادة صياغة هيكل العلاقات الإقتصادية الدولية... وإن خمس صادرات البلدان الصناعية إتجهت إلى البلدان النامية.[3]

ونقول عن هذه السياسة التنموية الجديدة أنها طبقت في ظروف صعبة حيث أدى هذا التوجه التنموي إلى القضاء على القطاع العام الذي قاد التنمية لعقود طويلة وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي وذلك وفقا لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتفاقم الأوضاع داخل البلدان النامية وحدوث حالات عجز هائلة في الموازين التجارية ... بالإضافة إلى ذلك فإن إنتقال هذه الدول إلى عالم الخصخصة والرأسمالية، قد تم بطريقة غير منضبطة بل وعشوائية في كثير من الأحيان الأمر الذي أدى بها إلى التحول من عصر ملكية الدولة إلى إحتكار الأفراد والشركات الكبرى. وحسب التساؤل الذي وضعه أحد الباحثين: لماذا إنقلبت الدول العربية من دول لا تستورد إلا نوع أو نوعين من الغذاء

1: السيد محمد الرامخ: علم الإجتماع الإقتصادي، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص 293.
2: مصطفى عبد الله الكفري: عولمة الإقتصاد، التحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 129.
3: السيد محمد الرامخ: مرجع سابق، ص 294.

وبكميات محدودة قبل إعلان خطط وبرامج التنمية، إلى دول تستورد أنواع كثيرة من الغذاء الضروري والكمالي بعد مرور عدة سنوات على البدء في برامج التنمية، فكيف نفسر ذلك؟ التفسير الوحيد هو فشل نماذج التنمية التي إتبعتها.

وفي ظل هذه التطورات في إقتصاديات الدول العربية وسلبياتها تتطور معها آليات الإستغلال الرأسمالي، مما يؤدي إلى فرض نماذج التنمية المعولمة هذه بطرق إستغلالية في العمل، لتكون بديلة لتنمية محلية قومية تخضع للهيمنة الإحتكارية الأجنبية.[1]

ثالثا: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة

إن العولمة كما هي تحتوي على تهديدات ومخاطر، فإنها أيضا تحتوي على إمكانيات هائلة قابلة للإستغلال، ولكنها تشترط أن تكون مدعومة بالتقدم العلمي، وأن تكون مدعومة بشكل كامل بالجودة، والطهارة خاصة وأن التوجه العام والرئيسي للشركات والمؤسسات في عصر العولمة سيكون قائما على الرمزية الفائقة التي تؤكد:

التفوق الإبداعي والإبتكاري غير المسبوق.

الريادة الإدارية القائمة على العلمية المنهجية.

الطهارة الإخلاقية وإتباع المبادئ السليمة.

- وتدفع **أولا:** التيارات المختلفة والأحكام المتناقضة حول تنامي الإندماج لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

- **ثانيا:** ما يترتب على العولمة من آثار متنوعة كتغيير المسرح السياسي العالمي بطرائق جوهرية من شأنها ظهور إندفاع واسع النطاق نحو تحرير التجارة.

- **ثالثا:** أسواق المال: زيادة الإنتاج للشركات وإستراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذي يقضي بسرعة على الحواجز التي تحول دون إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركات رأس المال التي تتبع ما سجلته البحوث والدراسات من نتائج لها علاقة بالعولمة، إيجابية كانت أو سلبية، وما تنتجه العولمة في الدول النامية بالخصوص في فرص الإنطلاق الإقتصادي المناسب لها، وما تفرضه عليها مقابل ذلك، من تحديات لا بد لها من مواجهتها وإيجاد الحلول الكفيلة بالتغلب عليها.[2]

1: مصطفى عبد الله الكفري: مرجع سبق ذكره، ص 130.
2: محمد الحبيب بلخوجة: العولمة والهوية، سلسلة الدورات، الرباط، 1997، ص 100.

ومن هنا فإن العولمة تعكس واقعا جديد مختلفا واقعا قائما ليس على إزاحة الآخرين والقضاء عليهم، ولكن على دمجهم وتوظيفهم كجزء فاعل في الإقتصاد العالمي الجديد ومن ثم إتجاه العولمة الآن قائم على:[1]

ـ التوجه فائق السرعة للقضاء على مناطق النزاع والصراعات وبؤر التوتر والقلق دعما للإستقرار العالمي.

ـ التوجه السريع للقضاء على بؤر الفساد والإنحلال الأخلاقي وعصابات الجريمة المنظمة.

ـ إيجاد حزمة التشريعات المتكاملة التي تحمي الحقوق وتصونها.

إن تكنولوجيا الإتصال وأجيالها القادمة سوف تجعل من أي تيار مقاوم للعولمة كمن يقاتل طواحين الهواء، وكمن يدعي أن الشمس لا تضيء الكون في حين أن الكون مضاء بشموس ونجوم حصرها.

وفي هذا النطاق فإن الأمم المتقدمة يزداد تقدمها وتدخل إلى هذا العصر بإستعداد وتحضير ذكي يبرز إرادتها وعزمها على كسب معارك وتحقيق مزيد من التقدم فيه بينما الأمم المتخلفة تقف عاجزة عن:

ـأن تفهم حقيقة العصر القادم، وما هو نوع القوى التي تحتاجه أو تسيطر عليه وتتحكم في إتجاهه

- أن تدرك حقائق التحديات وأوضاع الخطر ومكامن الخطورة، وبمعنى آخر عاجزة عن أن تدرك من هو الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى التي سيتعين عليها مواجهتهم أو التعامل معهم، خاصة بين نطاقات يبتلع كل منها الآخر ويحتويه ويحوله إلى تابع ومتبوع.

1 - الآثار الإيجابية للعولمة:

ـ تكتسب العولمة ديناميكية حركية جيدة قائمة على التنظيم الشبكي الذي يحقق أعلى درجة من الإرتباط والترابط الإتصالي بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الواحد، حيث يرفع مؤيد وحركة العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الشعوب، وحلمت به في كافة مراحل تاريخها، وبخاصة أن العولمة ما هي إلا تطوير وإمتداد لحركة المصالح الدولية، وتوحيد لأسواق العالم يتم فيه تجاوز كافة الصدوع والحواجز الفاصلة بين الأمم عبر معابر من المصالح المشتركة.

ـ إن المحول الإقتصادي للعولمة هو المحور الرئيسي، وأهم أدواتها الفعالة الشركات عالمية النشاط متعددة الجنسيات ذات القدرة النفاذية العالية، والتي تمتلك مزايا التفوق التنافسي الفائق، ومن ثم فإن العولمة تقوم على الإنتخاب الإنتقالي للمتفوقين.[2]

1: محمد أحمد الخضيري: مرجع سبق ذكره، ص ص 90- 91.
2: محسن أحمد الخضيري: مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

- إن فتح الأسواق أمام المتفوقين يزيد من كفاءتهم، في الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق المزيد من التفوق، كما أنه من ناحية أخرى فإن التكنولوجيا والتقنية الحديثة سوف تدفع إلى أبعاد غير مسبوقة في الإنتاج والإنتاجية، وفي تدنيه التكلفة، وفي خفض أسعار المنتجات مع تحقيق أرباح مناسبة، إن هذا بالفعل ترجمة عوامل الرغبة والنزوع الطبيعي نحو الأرقى والأفضل وما تمليه إعتبارات البنية الكلية التي تتجاوز عند تكاملها وإتساعها كل ما هو قائم ومعروف الآن.

- إن العولمة سوف تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة، فالعولمة في لحظة عبقرية شيئا جديدا، بل أن كل لحظة يولد فيها شيء جديد مبتكر، والعولمة فرصة هائلة من أجل الإستفادة من هذا الجديد وبفعالية كاملة.

ومن إيجابيات العولمة ما تضمنته إتفاقية الغات من المطالب والمقاصد للدول الصناعية والنامية على السواء، وما قامت بتنفيذه على فترات من المرحلة الإنتقالية وما وعدت بالوفاء به وفاءا تاما، إبتداء من سنة 2005 ومن ذلك تخفيض الضرائب الجمركية وتعزيز المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدرة ومكافحة أسلوب إغراق الأسواق وتوسيع قاعدة التجارة الدولية يجعلها تشمل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمواصلات التي مكنت من تصميم المنتجات أينما يتوفر المهارات والمعرفة الضروريتين وإنتاج أجزائها المطلوبة في أرخص مكان يمكن صناعتها فيه، ثم شحنها للتجمع في أرخص مكان تجمعها فيه وكذلك يمكن فتح الأسواق العالمية أمام سلع ومنتجات الدول العربية وغيرها من الدول النامية.[1]

بل ويمكننا القول إن العولمة مليئة بالفرص، مثلما هي مليئة بالتهديدات وأهم الفرص التي تتيحها العولمة تلك الكامنة في إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة، إلى البيانات والمعلومات التي يحوزها الآخرين، والبناء عليها وتطويرها في المجالات الرئيسية التالية:[2]

أ - المجال الاقتصادي: الذي من خلاله يتم إعادة تشكيل العالم إنتاجا وتسويقا وتمويلا وتنمية بشرية، ومن خلال مؤسسات إقتصادية عالمية بالغة الضخامة لدرجة غير معهودة، وتشرف على الجانب الإقتصادي للعولمة، وتقوم بإنتهاج سياسات يكون من شأنها تعزيز وتنمية ثورة العالم وسبيلها إلى ذلك هو وحدة السياسات المالية العالمية، ووحدة مقاييسه النقدية ووحدة العملة العالمية، ووحدة السياسات المالية والنقدية المطبقة في جميع أنحاء العالم بحيث يصبح العالم وحدة واحدة، وتطوير الصناعة

1: سنان الموسمي: إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي، عمان، 2008، ص ص 280-281.
2: محمد حسين أبو العلا: ديكتاتورية العولمة (قراءة تحليلية في فكر المثقف)، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2004، ص 145.

والزراعة والخدمات الإنتاجية على مستوى جميع مناطق العالم إمتصاصا للفوارق القائمة الآن والتحول من إقتصاد خاص إلى إقتصاديات المجموع الكلي العام.

ب - المجال التفعيلي الإداري: والذي من خلاله يتم تعيل تيار العولمة تخطيطا وتنظيما وتحفيزا ومتابعة ورقابة، وبالشكل الذي يؤكد بما لا يدع مجال للشك أن العولمة ليست صدفة عشوائية إرتجالية، وإنما هي عمل إداري وجهد منظم وفعل، أدى إلى البحث عن طريق جديد للإدارة، ومن ثم بروز فكر إداري متعولم يدير المشروعات بالأسلوب، والشكل الذي يتفق مع إحتياجات ومتطلبات العولمة، وتؤدي إلى وجود أنماط إدارية مبتكرة من أهمها ما يلي:

- الإدارة الابتكارية.
- الإدارة بالتجوال.
- إدارة المستقبل.
- الإدارة التفاوضية.
- الإدارة بالمشاركة والربح.
- الإدارة بالقيادة.
- الإدارة بالتسيير الذاتي.
- الإدارة المجتمعية.
- الإدارة مدى الحياة.
- إدارة المزايا التنافسية.
- الإدارة التفعيلية.
- إدارة الوقت التفاضلية.
- الإدارة التحفيزية.
- الإدارة العقائدية.
- الإدارة عن بعد.
- الإدارة الجماعية.
- إدارة التحديات.
- الإدارة المركزية.

ج - المجال الثقافي بأبعاده الكلية الشاملة: وبإعتبار أن الثقافة هي منتج واسع التسويق يتم تسويقها على نطاق العالم بكامله، وبشكل تجاري فائق غير معهود من قبل، ومن ثم بروز وعي جديد وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائل ووسائط ثقافية جديدة تتفق مع عصر العولمة، إن الثقافة وهي تعمل على تدفيع

الفعل للتعولم، ولما تقوم به من خلق إبتكاري لرموز هذا الفعل فإنه تخلق معه وفي نفس الوقت قوة جارفة تمتص وتبتلع التناقضات القائمة وتوحد ذاتها مع ذات تيار العولمة.

د ـ المجال السياسي: من حيث إحلال مجموعة مختلفة من القضايا السياسية العالمية محل قضايا السياسة الدولية القائمة الآن، والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة الآن، أو بفكرة الوحدة العالمية كمصدر ومنبع لتدفق تيار العولمة.

ه ـ المجال الاجتماعي: من حيث بروز المجتمع الحضاري المدني في إطاره الكوني المتعاظم يحقق فكرة الإنسان العالمي، وبماله من حقوق وما عليه من إلتزامات، وما يثيره هيكل القيم وبنيان العادات والتقاليد المعولمة، والتي تنشر وتحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام إطار المجتمع الكوني المتعاظم.

إن العولمة كتيار جارف هادر له توجيهاته وله فواعله التي تحتاج من كل قوة ترغب في التعولم إلى ما يلي:[1]

ـ كسر الحاجز النفسي القائم والناتج عن الخوف في مجاهيل المستقبل وكسر حالة الجمود والتحجر والتي تؤدي إلى العجز عن الفعل وغلى التراخي والكسل، وكسر حالة التردد والتضارب والتخبط المدمرة للإمكانيات والموارد، والمبددة للطاقات، والمهدرة للوقت والمسببة للفاقد والعاطل وغير المستغل ...

ـ كسر حركة تجميد التاريخ وإيقاف الزمن وكسر قيود موت المشاعر، وكبت العواطف وتزييف المواقف، وإظهار العقد، والتي تقف دون عملية العولمة والتي تشكل قيدا ضد حركة التعولم.

ـ إختيار النموذج والمثل والرمز الذي سيتم التوجه به إلى العولمة وإنتقال المجال والمدى والنشاط الرئيسي الذي سيتم إستخدامه كجسر ينقل كل شيء قابل للتعولم إلى تيار العولمة.

ـ تحديد التوجهات والمسارات والطرق والأهداف والأدوات والأساليب والوسائل والمناهج والمداخل المناسبة لإمتلاك قوة التعولم.

ـ الإستباحة والإجتياح والغزو العولمي الذي يمكن من دخول نطاق العولمة الفعالة مع إستهلاك قدرة تطوير دائم ومستمر، وإحداث تراكم للقوة تؤكد كل لحظة أن العولمة هي الإختيار والتوجه المناسب.

ـ إمتلاك ناصية العولمة وإرتقاء صهوة جوادها، السيطرة والتحكم فيه، وقيادها قيادة فارس متمرس، عليهم بأوضاء وظرفيات الطريق، وإتخاذ الطريق إلى العولمة حليفا من أجل التعولم.

ويمكن القول إن من أهم مزايا العولمة توحيد الأسواق جميعها لتصبح سوقا واحدة دائمة التوسع والإتساع وتشمل العالم بأسره، شماله وجنوبه، شرقه وغربه وتشمل كل سكانه وكل دولة من دولة، وتصبح

1: محسن أحمد الخضيري: ص ص 137-138.

البحور والمحيطات الفاصلة فيها، معابر وجسور واصلة بينه وتصبح الأجواء والفضاء طرقا للتقارب والنقل والتنقل والإنتقال للأفراد والسلع والخدمات.

وكذلك ظهور مجتمعات وتكتلات الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية، وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة وإرتقائية، تزداد وتتسع وتنمو يشكل متسارع، خاصة وأن حدود الإرتقاء لا توجد لها أسقف، أو حدود قصوى لا تتجاوزها، والطبيعة الإبتكارية لقوى العولمة وآليات التعولم لم تفرز جديدا، وتبتكر وتخترع في كل يوم، وكل لحظة، وإن كسب معارك العولمة يحتاج إلى إرادة التقدم، وإلى ضرورة الفعل الدافع إلى مزيد من الإرتقاء والتقدم، وهو ما يتيح كثير من المزايا من بينها: تشجيع تطبيق الإختراعات وتنفيذ نتائج البحوث وما أخرجته المعامل من إكتشافات، وتشجيع قوى الإختراع والبحث والتطوير على بذل مزيد من الجهد، وإكتشاف الجديد الأكثر إشباعا وإمتاعا.

وزيادة درجة الإرتباط المتبادلة بين الشعوب والدول والحكومات والمنظمات والشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات، وبصفة خاصة خلال عمليات الإتصال والإنتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية وحدة تطرح فيها نفس الوقت نفس السلع وتتداول فيها بذات الطرق، وبنفس الأسعار وبنفس الشروط الأمر الذي يخلق ويوجد في نفس التزامن والتوقيت اللحظي إنتاج فائق الجودة، وتمويل إلكتروني، وبناء قاعدة فكرية جديدة قائمة على وحدة العالم، ولا ننسى هنا أن نذكر ما توصلت إليه مجموعة الأربع: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، ودول الإتحاد الأوروبي من الحصول على إتفاقية في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وسوف تكون تمهيدا بعزم 128 دولة إلى إبرام إتفاقية ثانية شاملة تستهدف تحرير التجارة في تكنولوجيا المعلومات في المستقبل القريب وتضييق الخلافات بين الدول الصناعية ودول العالم النامي، وذلك بتقديم الدعم لأفقر 48 دولة في العالم وتحسين قدرتها على التعامل مع الفرص التي يوفرها النظام التجاري العالمي الحديث.[1]

2 - الآثار السلبية:

حيث نلتفت إلى الوجه السلبي للعولمة نجد مواقف الشك في جداولها والتردد في قبولها والنقد اللاذع لها، ويستشري هذا الواقع بين فئات من الناس وبين الجماهير الكبيرة منهم يصدون في وجهها الباب، ويصدون عنه خشية منها أو بغضا لها.

حيث يرفض الكثير من كتاب ومفكري العالم الثالث مفهوم العولمة بإعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على " أمركة العالم" وتهميش الشعوب وإذابتها وجميع العالم يعيش في قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة ممسوخة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض، وبذلك تتمط العالم وتجعله مشوها ومنسلخا عن ذاته وعن واقعه، وقد عمد أصحاب هذا

1: سنان الموسمي: مرجع سبق ذكره، ص 283.

الإتجاه الفكري إلى مقاومة ظاهرة العولمة، حيث تتضمن العولمة في جانبها السلبي عواقب خطيرة تتجسد في تهميش دور الدولة ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية، غياب الضوابط والقواعد الحاكمة للسلوك، ومن ثم تظهر القوى الطامعة وتظهر الجريمة المنظمة وتظهر قوى الإستغلال الإنتهازية والقهر والبلطجة مع توحش الفوضى ونمو آليات ووسائل ساحقة كأسحة ضارة بمصالح الشعوب، خاصة تلك التي تفضل العزلة والتهميش والخروج عن تيار العولمة الجارف وتتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيمايلي:[1]

- سحق الهوية الشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية، أي الإنتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة، بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن إنتمائه وولائه ويتنصل من جذوره، وهو ما سبق أن تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من أسر وعشائر إلى قبائل، ثم إلى شعوب، ثم إلى أقاليم ثم إلى مماليك وإمبراطوريات، ثم إلى دول والآن إلى مجتمع عالمي مفتوح.

- سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة إغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني، والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد، أي فصل الجذع عن الجذور الممتدة وفصل السطح عن الأعماق، وإيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا وليس خلص بأشخاص بذاتهم أو بمناطق جغرافية بذاتها، وهو ما تصنعه الآن وتقيمه وسائل الإعلام المختلفة وبإستخدامه البث المباشر للعالم بأسره، من خلال الأقمار الصناعية، والتي تعيد من جديد تشكيل الذاكرة والوعي الخاص بكل البشرية، ويضيع ويختفي الخاص ويبتلع من جانب العام، وتذوب الخصوصية والوطنية مع تعاظم الإتجاه نحو العولمة وإستخدام آليات الإبهار بوحدة العالم وتنمية التعامل مع العالم بدون حدود سياسية، ودون قيود الإنتماء لوطن محدد أو دولة بعينها ودون الحصول على تصاريح أو موافقات أو إذن أو إجراءات حكومية بذاتها، وهو ما يمكن لمسه من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من شركات التواصل الفضائي التي تبث إرسالها إلى كافة دول العالم.

- سحق المصالح والمنافع الوطنية الخاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات وتدفع العولمة إلى الإنفتاح الواسع ومحاربتها لأي قيود تحول بينها بين ما تسعى للوصول إليه، عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها أو عاجزة عن حماية مكاسبها، أو تسيطر عليها قوى مناوئة تستنزفها.

- فكثيرا ما تكون المصالح الضيقة والتقوقع المحلي قد أفرز نظما إنتاجية هشة، ضعيفة فاقدة لأي مزايا تنافسية، ولا يستطيع الإستمرار دون حماية جمركية مغالى فيها ودون قيود إدارية تساعدها على

1: محسن أحمد الخضيري: العولمة الإجتياحية، مرجع سابق، ص ص 165-166.

الإستمرار، ومن ثم تعمل العولمة على القضاء على هذه المشروعات وإبتلاعها وإعادة تشكيل محاور إنتاجها، ومن ثم تفقد الدول وظائف لأبنائها وتفقد الحكومات موارد مالية تمويلية.

- إستباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

- فالعولمة تمتلك القدرة على النفاذية للأعماق وليس فقط التأثير على السطح السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي الوطني، ومن ثم فإن الخاص الوطني بتعقيداته وما ينطوي عليه من نماذج تقليدية إجتماعية كانت قادرة في وقت ما على مقاومة التحديث والتطوير وأصبحت بحكم تيار العولمة هامشية التأثير لا تمتلك الوقوف أمام تدفقات تيار العولمة وتجليات التعولم بأشكاله المختلفة.

- السيطرة على الاسواق المحلية، وذلك من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذات النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وتستحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

- وبمعنى آخر فإنه سوف تعمل على إدخال وتوظيف كل ما هو محلي ووطني صرف وتحويله جزء من كيان عالمي محض، وبصفة خاصة إذا ما كان قابلا للتعولم أما إذا لم يكن فسيتم تهشيمه وعزله للقضاء عليه.

- فرض الوصاية الأجنبية بإعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي وبإعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدما ونفوذا ومن ثم إذلال كل ما هو محلي والتنصل من إفرازاته وآثاره، بل ممارسة أقهر عليه في شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة، حتى يتوقف عن ممارسة أو مقاومة والإستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه والإستجابة لمتطلباته التي يقدمها.

- وقد يحدث نتيجة لذلك عمليات مقاومة مضادة وعمليات تشويش ومحاولة لتزييف الواقع وإيجاد سبل وتداخل وتشكيك في مصداقية العولمة والإلتفاف حولها في محاولة الإبقاء على المحلي الخاص، إلا أن الممارسات القوية للعولمة في السوق تؤدي إلى تغيير هذا الإتجاه وتحويله إلى تيار مختلف تماما ... مختلف بحجم ما سوف تفرزه العولمة من نتائج جد مختلفة.[1]

- ويبقى منصر سلبي يدعيه المعارضون للعولمة، وهو أن العولمة تهدم النظم المحلية فإنها تعمل على إفساد هذه النظم من أجل إيجاد قوى رفض لها وتكوين معارضة داخل هذه النظم بقرب نهايتها المحتومة يدفعها إلى مزيد من الفساد ومزيد من النهب ومزيد من القهر والطغيان وبالتالي فإن الفساد الذي قد تؤدي إليه العولمة هو عملية ظرفية مرحلية مؤقتة مرهونة بالفترة الإنتقالية ما بين الإبقاء على المحلية وما بين الإتجاه نحو العولمة، وكلما كانت هذه الفترة قصيرة كلما أمكن القضاء على الفساد.

1: المرجع السابق، ص 167.

- وهكذا انهارت الصلة بيت الهوية الوطنية والقومية وبين المجال الإنتاجي لدولة عندما تقلص لصالح نظام عالمي يخترق مشمولات الكيانات القطرية في أكثر خصوصياتها التقليدية، وإستحكمت الأزمة الإجتماعية في أغلب الساحات الغربية رغم مؤشرات الإنتعاش والنمو وأبرز ما يمثل ذلك إستفحال البطالة وإفلاس المرافق العمومية، وإنهيار سياسات الضمان الإجتماعي وزيادة نسبة الفقر وفساد القضاء والإدارة.

رابعا: تحديات العولمة

إن للعولمة تحديات تتطور وتزداد مع مرور الزمن ومن بين هذه التحديات ما يلي:

- إتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية وبين الدول المتقدمة.
- تبني قلة من الشباب أفكار واردة من الخارج دون تفنيذ أو تحليل أو نقد.
- وقوف الأمية الأبجدية والأمية الثقافية حائلا لدى بعض فئات المجتمع عن ملاحقة التطورات التكنولوجية الهائلة.[1]
- إنحراف قلة من الشباب عن التماسك بقيم المجتمع من إبداعات بحجة أن ذلك يتعارض مع أصالة المجتمع.
- حدوث تصارع عند البعض بين ما يتم به من خلال شبكات المعلومات والأقمار الصناعية وبين ما يتحلون به من قيم سلوكية وإجتماعية.
- نقص الوعي العلمي الكافي لدي بعض أفراد المجتمع، وخاصة الأميين منهم أبجديا وثقافياً .[2]
- تباين نظم السياسة في الحكم بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر وما ينجم عنه من تبديد الروابط بها.
- ظهور معايير إقتصادية تنطبق على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد، وتأكيد الربحية ويطلق على هذه تسليع التعليم.
- تخصيص التعليم كإستجابة لعدم وفاء بعض الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جديدة من التعليم وتقلص مسؤوليتها في أدوارها الإقتصادية والإجتماعية.[3]
- العولمة تواجه تصادم مع بعض السياسات التي تنتهج تحت إسمها، فإتساع الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة في المجال التكنولوجي كان سببا في إزدياد نسبة الأمية في الشعوب العربية هذا ما أدى إلى عدم دراية هذه الشعوب بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، وأن الهيجان الذكري الغامض الذي يجتاح

1: جمال عبد الوفاء: التربية وعالمية التعليم، 2008، ص 220.
2: زكريا طاحون: بيئات ترهقها العولمة، مطبعة أولاد علي، ط1، القاهرة، 2003، ص 65.
3: محمد علي نصير: إعداد المعلم وتدريبه بين العولمة والهوية القومية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، لجمعية المناهج وطرق التدريس، القاهرة، 1990، ص 66.

هذه المجتمعات اليوم هو نتيجة لتبني بعض الشباب لأفكار تتناسب مع مجتمعاتهم دون تحليلها وتفكيكها وأخذ ما يناسبهم منها، بالإضافة إلى حدوث إختلاط في السلوك والأخلاق والمبادئ والقيم التي يمتلكها أفراد المجتمع وما يثبت عليهم من الخارج أدى هذا إلى زعزعت كيان المجتمع وظهور عادات داخلية لا تتماشى مع عاداته وأنماطه الإجتماعية.[1]

- وصولا إلى التعليم الذي لم يسلم هو الآخر من هذه الصراعات، إذ أصبح عبارة عن سلع تجارية لا يهم النوع والكيف فيها بل ما يهم هو الكم والعدد فقط، كم سيجني وكم سيربح من خلالها فقط ولا يهم الجودة ولا النوعية والفاعلية وهذا المفهوم عند المجتمعات المتخلفة فقط كثر فيها التعظيم وقلة الأهمية العلمية هذا ما عاد على مستوى المخرجات المهنية بالسلب فلم يعد يثق بشهادات التخرج لأنها ليست ذات كفاءة علمية جديدة ولا ذات مصداقية، فالمعلم اليوم لم يعد هو معلم الأمس لأن إعداده ومستوى تكوينه لم يعودا كما كانا في السابق، فمعلم اليوم هو عبارة عن شخص يهتم لما سوف يجنيه من مال وليس ما سوف يقدمه للطالب من علم ومعرفة وقد يرجع هذا إلى التكوين الهش والإعداد الغير جيد ما أنتج معلما يهتم بالمادة وليس بالعلم، فعاد على مستوى مكانته بين أفراد مجتمعه بالسلب فتراجعت ودنت ولم تعد ذات قيمة كما كانت في السابق.[2]

ومن هنا يمكننا تلخيص تحديات العولمة في:[3]

أ - تحديات إقتصادية:

إن هناك إختلافات كبرى في النمو الإقتصادي فدول الشمال هي الأكثر هيمنة بواسطة شركاتها المتعددة الجنسية بينما تبدو دول الجنوب أقل حظا في التنمية الإقتصادية.

ب - تحديات اجتماعية:

تساهم العولمة في إفراز الفقر والبطالة والهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ج - تحديات ثقافية وبيئية:

إن انتقال الثقافات والعادات والقيم والهويات عبر وسائل الإعلام والإتصال أصبح يمس بالإستقلالية الثقافية للشعوب وكذلك الإشارة إلى التدهور البيئي الخطير الذي ساهمت في تحقيقه الشركات المتعددة الجنسيات (بروز ظاهرة الإحتباس الحراري).

1: لمياء محمد أحمد السيد: العولمة والرسالة الجامعية رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2002، ص ص 90-91

2: غازي القصبي: العولمة والهوية والوطنية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 52.

3: المرجع السابق، ص 53.

د - تحديات سياسية:

هناك تناقض للأدوار التي كان ينبغي أن تلعبها هيئة الأمم المتحدة لصالح مراكز سياسية أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، ... كما تشير إلى فقدان بعض الدول لسيادتها بسبب التدخلات الخارجية.

خامسا: أنصار العولمة

يقول أحمد محمد الجيوسي: ينطلق بعض أنصار هذا الموقف من كون العولمة قدرا محتوما لا مفر منه، ويدعون لقبول العولمة بكل أبعادها، وينطلق غيرهم في كونها تيارا مستمر يدفع إلى قوة إبتكارية من خلال تفاعل عوامل ذات مقدرة على الدفع الذاتي وأهم هذه العوامل، عامل الإبداع الإبتكاري المبادر وعامل التطوير والتحسين المستمر للمنتجات السلعية، وعامل صناعة الفرص من خلال التحالفات الإستراتيجية أو البحث والدراسة، التحليل وعامل المزج المنظم لتعظيم القدرة والمكانة وعامل الإتصال ودوره في نقل الصورة والصوت المباشرين للأطراف الأخرى.

من خلال ما وضحه الجيوسي، يرى المؤيدون للعولمة انها ظاهرة إيجابية لها العديد من المنافع مثل:

- التوسع في التجارة العالمية والاستفادة منها.
- الإستفادة من التطورات التكنولوجية.
- الإنفتاح الإقتصادي.
- زيادة فرص العمل العالمية.
- سهولة تدفق ووصول المعلومات وإنتقال المعرفة العلمية.
- سهولة الوصول إلى المعرفة ونواتج الأبحاث العلمية.
- وغيرها من الإيجابيات التي تفرزها الظاهرة.

يرى "علي حرب"[1] وهو من المدافعين عن العولمة بأن العولمة ليست مجرد إمبريالية معاصرة أو ليبيرالية جديدة أو هيمنة أمريكية أوتألية للسوق وتسليع للثقافة والعقول والأجساد... الخ، والأحرى التعامل مع العولمة مفردة وظاهرة بصفتها ثمرة الطفرات والإنفجارات، التحولات المتسارعة والكاسحة التي تضع المجتمعات البشرية أمام التحديات الجسمية والخطيرة فإن لم نحسن التعامل معها إستحالت أزمات ومأزق وربما ترجمت مزيدا من الخسائر والكوارث، لذلك فالأجدى والأحرى هو الإنخراط في لغة الخلق والتداول والشراكة والإسهام.

1: علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2000، ص 44.

من خلال ما وضحه "علي حرب" نفهم إن قبول العولمة ومناصرتها أمر حتمي على إعتبار أن هذه الظاهرة هي نتاج للتطور العلمي الهائل في المجتمعات وتغيير أنماط العيش والتداول في هذا العالم، وهي ليست بالهيمنة أو الأمركة أو غيرها من أوجه السيطرة الغربية، لذا كان لزاما قبول العولمة والإندماج في فلسفتها والمشاركة في عملياتها، فالخروج منها خروج عن المجتمع العالمي، بذلك فإن أصحاب هذا الموقف المناصر للعولمة يرون فيها ظاهرة إيجابية لما فيها من منافع وفوائد للعالم وأنها ظاهرة لا مفر منها فلابد من مناصرتها والسير في ركبها.

يقول "عبد المنصف حسين رشوان"[1] في كتابه العولمة وآثارها: رؤية تحليلية إضافية وهو يوضح الآثار الإيجابية للعولمة مليئة بالفرص مثلما هي مليئة بالتهديدات وأهم الفرص التي تتيحها العولمة تلك الكامنة في إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة أي إلى البيانات والمعلومات التي يحوزها الأخرين والبناء عليها وتطويرها في المجالات التالية:

1 - المجال الاقتصادي: الذي من خلاله يتم إعادة تشكيل العالم إنتاجيا وتسويقيا وتمويليا وتنمية بشرية، من خلال مؤسسات إقتصادية عالمية بالغة الضخامة لدرجة غير معهودة، وتشرف على الجانب الإقتصادي للعولمة.

2 - المجال التفعيلي الإداري: من خلاله يتم تفعيل تيار العولمة تخطيطا وتنظيما وتحفيزا متابعة ورقابة، بالشكل الذي يؤكد بما لا يدع مجال للشك أن العولمة ليست صدفة عشوائية، وإنما هي عمل إداري وجهد منظم.

3 ـ المجال الثقافي بأبعاده الكلية الشاملة: بإعتبار أن الثقافة هي منتج واسع للتسويق، يتم تسويقها على نطاق العالم بأكمله وبشكل تجاري فائق غير معهود ومن ثمة بروز وعي جديد وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز وسائط ثقافية جديدة تتفق مع عصر العولمة.

4 - المجال السياسي: من حيث إحلال مجموعة مختلفة من القضايا السياسية العالمية محل القضايا السياسية الدولية القائمة الآن والتي ترتبط بفكرة القطبية السائدة الواحدة الآن بفكرة الوحدة العالمية كمصدر ومنبع لتدفق تيار العولمة.

5 - المجال الاجتماعي: من حيث بروز المجتمع الحضاري المدني الذي في إطاره الكوني المتعاظم يحقق فكرة الإنساني العالمي، وتحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة تشكل في مجموعها العام إطار المجتمع الكوني المتعاظم.

1: عبد المنصف حسين رشوان، مرجع سابق، ص 53.

سادسا: خصوم العولمة[1]

ينطلق أصحاب هذا الموقف من الآثار السلبية التي أفرزتها العولمة حيث: "تتضمن العولمة في جانبها السلبي عواقب خطيرة تتجسد في تهميش دور الدولة ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية وغياب الضوابط والقواعد الحاكمة للسلوك"، يمكن حصر الأثار السلبية للعولمة في:

ـ سحق الهوة والشخصية الوطنية المحلية: وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية.

ـ سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية: وإيجاد حالة إغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطني الموروثات الثقافية والحضارية التي إنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

ـ سحق المصالح والمنافع الوطنية: خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات.

ـ إستباحة الخاص الوطني: وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد.

ـ السيطرة على الأسواق المحلية: من خلال قوى فوقية تمارسها سطوتها وتأثيرها على الكيانات المحلية الضعيفة وتحويلها إلى مؤسسات تابعة لها.

1: المرجع السابق، ص 48-50.

خلاصة:

من كل ما سبق يتضح لنا أن أنصار العولمة يجدون فيها الظاهرة النافعة التي يجب إتباع نهجها وفلسفتها لما لها من آثار إيجابية تقدمها للمجتمع العالمي، بالمقابل نجد الموقف المناهض أو الرافض للعولمة، والذي ينطلق من أن العولمة ظاهرة لها الكثير من الآثار السلبية التي جاءت بها العولمة، شكلت آراء ومواقف المعارضين للعولمة ومنهجها الحضاري الذي يشجع الإنفتاح الغير منضبط على جميع المستويات وبجميع الميادين مما يخلق فجوات هائلة بين المجتمعات ويؤسس لطبقات متباينة جدا أكبرها الطبقة الفقيرة والمستغلة، إضافة إلى كون العولمة كما هي عليه تسهم في تراجع قدرة الدولة على صنع وإتخاذ قراراتها وتنفيذها وتبقى قراراتها دوما رهنا للخارج والقوى المسيطرة.

الفصل الرابع: العلاقة بين العولمة التنمية في الجزائر

تمهيد:

مما لا شك فيه أن البحوث السوسيولوجية تأخذ صبغة واقعية إذا كانت تمس فضاءا واقعيا لشريحة إجتماعية معينة، وسنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة القائمة بين العولمة والتنمية حيث كلا منهما يرتبط إرتباطا وثيقا بالظروف الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بكل مجتمع، وهي تعكس التوجهات الإيديولوجية التي يتباناها النظام السياسي للدولة.

كما أن في الجزائر تأثير العولمة على المخططات التنمية التي عرفتها في حقبتي السبعينيات والثمانينات، وقد أخذت مخططات التنمية حيزا كبيرا من النقاش ومن هذا المنطلق يجب علينا توضيح مؤشرات التنمية في العالم ثم الإنطلاق إلى مسار العولمة في الجزائر وفي الأخير الآثار السلبية للعولمة على الجزائر.

أولا: مؤشرات التنمية البشرية في العالم[1]

التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 رتب الجزائر في المرتبة 106 من مجموع 150 دولة، بقيمة 0,627 لمؤشر التنمية البشرية لسنة 2000 مقارنة بسنة 1999 حيث كانت الجزائر تحتل المرتبة 100، ويعد هذا التراجع في الترتيب بالنسبة للجزائر هو كون أن تقرير سنة 2001 لم يسجل بعض الدول كالميكسيك وكوبا اللذان كانا يحتلان مراتب متقدمة نظرا لأنهما سجلا تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية، بالإضافة إلى تغيير درجة المؤشر من 0,501 سنة 1975 إلى 0,697 سنة 2000، مع تسجيل تراجع في النمو منذ 1985 وهي سنة إرتفاع النفقات العمومية وبرامج التصحيح الهيكلي.

أما بخصوص نسبة التداوي والتلقيح الطبي، فتشير أن الجزائر تغطي حاجيات السكان بنسبة 95 إلى 100% مهما صنفها في هذا المجال من مرتبة الدول المتقدمة كالنرويج والسويد وكندا.

وبالنسبة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب فالجزائر تغطي إحتياجاتها 94 %أعلى نسبة من المكسيك الذي سجل نسبة 86 %على الرغم من إحتلاله المرتبة الأولى للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

الفروقات الملاحظة بين مختلف الدول تبين أن مستوى IDH لا يحسب وفق مستوى الناتج المحلي الخام PIB والنمو، هذا الفارق متغير حسب درجة التنمية البشرية للشيلي التي تحتل المرتبة 38، ونسجل -54 لنامبيا التي تحتل المرتبة 122 و +41 لأرمينيا التي تحتل المرتبة 76 بالنسبة للدول ذات تنمية بشرية متوسطة.

1 - مؤشر الفقر البشري:

يمثل مؤشر الفقر البشري في الجزائر معدل 23,4 %وبذلك إحتلت المرتبة 39 ضمن دول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

التقديرات النوعية التي قدمها التقرير العالمي للتنمية البشرية حول الجزائر والتقدم الملحوظ في مجال مكافحة الفقر ومدى تحقيق الأهداف المرجوة كان إيجابيا لأن الجزائر عملت على خفض شبه كلي لمعدل الجوع، مع السماح لجميع الأطفال لمواصلة التعليم، وإقصاء كل اشكال التهميش سواءا البنات أو البنين من مواصلة التعليم في مختلف أطواره، وخفض معاناة الأشخاص للتزود بالمياه الصالحة للشرب.

2 - مؤشر خصوصية الجنس في التنمية البشرية:

قدر ب 0,679 ومن خلاله إحتلت الجزائر المرتبة 90 من بين 146 دولة مقابل المرتبة 91 سنة 2000، فتقديرات هذا المؤشر تشير إلى تحسن ملحوظ منذ سنة 2000، مع تسجيل تحسن للمؤشرات

1: دبيش فاتح: سياسات التشغيل، دراسة حالة الجزائر، (رسالة دوكتوراه غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007/2006، ص 186- 188.

المتعلقة بمعدل حياة الفرد الذي تجاوز 70,8 سنة إلى 71 سنة 2000، وعن معدل محو الأمية لدى الراشدين إنتقال من 55,7، مع تحسن المدخول السنوي للعمل حيث وصل إلى 2169 دولار في السنة.

3 - مؤشر مشاركة المرأة:

فيما يتعلق بهذا المؤشر، فالمعطى الوحيد في التقرير هو معدل النساء البرلمانيات في الجزائر هو 4,0 % بينما في المغرب هو 0,5% ، وهذا المعدل هو نسبة 00% في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت على الرغم من ترتيبهم في المرتبة 45 و46 ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ولم يسجل التقرير ترتيب الجزائر في هذا المؤشر.

لكن ما يجب الإشارة إليه حول التقرير العالمي للتنمية البشرية، ليس موضوعيا كما يظهر بقدر ما أنه تتحكم فيه عوامل ذاتية خاصة المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى صعوبة هذه المقاييس من الناحية الواقعية وعدم ترابطها ميدانيا ونسبتها خاصة على المستوى السياسي ومدى نجاعة البرامج السياسية ودرجة دمقرطة المجتمعات الإنسانية، كل هذه الإعتذارات تجعلنا نأخذ ترتيب الدول بشكل نسبي تقريبي فقط لا أكثر ولا أقل.

ثانيا: تصنيف الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية (2002)[1]

أخذ موضوع التنمية حيزا مهما لدى الخبراء والدوائر السياسة في العالم، على الرغم من حالة اللاتوازن التنموي وعدم التجانس لعوامل التنمية الإنسانية خاصة لدى الدول السائرة في طريق النمو والتي تنتمي إليها الجزائر.

وبعد الإعتراف بأن "الحكم الرشيد" هو مفتاح للتنمية فإن الخبراء الدوليين في مجال التنمية البشرية وسعوا دائرة تطبيق هذا المفهوم ونقله إلى الحقل السياسي، ويعتقدون أنه من وجهة نظر التنمية البشرية أن الحكم الراشد يعني بالضرورة الحكم الديمقراطي وتأسيسا على ذلك، سجل التقرير العالمي للتنمية البشرية ضرورة تعميق الديمقراطية من خلال تفعيل مجموع المبادئ والقيم التي تسمح للفقراء المشاركة في الفعل التنموي للدولة، بالإضافة إلى إقحام الشركات متعددة الجنسيات في تطوير المجتمع.

ويركز التقرير RMDH 2002 في تصنيفه للدول حسب أربع مؤشرات هي:

1 - مؤشرات التنمية البشرية:

والذي يقيس التطورات الشاملة المحققة لبلد معين حسب ثلاث معايير هي: طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة مقاربة بالناتج المحلي الخام.

1: المرجع السابق، ص 185.

2 - مؤشر الفقر البشري:

والذي يقيس درجة الفقر في الدول السائرة في طريق النمو، ويتم التركيز على الفروقات التالية:

- مقارنة طول العمر قياسا مع فرضية الموت قبل 40 سنة.
- في مجال المعرفة قياس معدل الأمية للراشدين.
- في مقابل المستوى المعيشي قياسا مع نسبة الأشخاص الذين يستفيدون من المياه المنزلية، ونسبة الأطفال الأقل من سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص Pondéral.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فتصنيفها يرتكز على تقرير مؤشر الفقر البشري من الدرجة الثانية والذي يأخذ بعين الإعتبار مستويات قياس أخرى وهي:

- إحتمالية الموت قبل 60 سنة.
- الأمية تترجم من خلال نسبة الراشدين الذين لهم صعوبات في فهم النصوص ومتابعتها.
- نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر النقدي (50% من مداخيل المنزل).
- نسبة البطالة طويلة المدى.
- إختلاف معايير تحديد درجة الفقر بين الدول الغنية والدول الفقيرة، يمثل في حد ذاته نسبية ظاهرة الفقر في العالم واللاعدالة الاجتماعية بين الدول.

3 - أما المؤشر الإجتماعي للتنمية البشرية:

والذي يأخذ نفس متغيرات مؤشرات التنمية البشرية لكنه يأخذ بعين الإعتبار الإختلافات والفروقات الموجودة بين الرجال والنساء.

4 - مؤشر مشاركة المرأة:

والذي يرتبط باللامساواة بين المرأة والرجل، في ثلاث ميادين وهي:

- المشاركة وسلطة إتخاذ القرار في الساحة السياسية.
- المشاركة وسلطة إتخاذ القرار في المجال الإقتصادي.
- التحكم في الموارد الاقتصادية.

ثالثا: أثر العولمة على مخططات التنمية في الجزائر[1]

1 - مرحلة السبعينيات (1971 - 1980):

إتسمت التنمية في هذه المرحلة بتزايد حجم الطلب على العمل وقلة العروض المتوفرة فالنسبة التي تغطي الطلب على التشغيل من طرف العرض تتوزع على التوالي 35,17% سنة 1971، 31,19%

1: دبيش فاتح: مرجع سابق، ص 155.

سنة 1972 و30,95% سنة 1973، وهي في إنخفاض مستمر يرجع أصلا لوجود الهياكل والمنشآت الصناعية في طور الإنجاز، مما يزيد في إستمرار عجز سوق العمل وما يلاحظ على بنية الطلب هو ضعف العنصر النسوي إذ يشكل نسبة 7% من مجموع عدد الطلبات.

لكن التنمية أعطت الأهمية لمناصب العمل المؤقتة، وهذا مرتبط بطبيعة التنقلات المسجلة من في الفترة الممتدة بين سنتي 1971 و1973، حيث شكلت هذه التنقلات المؤقتة نسبة 44,26% في سنة 1971، ونسبة 48,92% سنة 1972، ونسبة 47,03% سنة 1973، وهذا المظهر المؤقت لقوة التنمية هيمن على إستراتيجية مشاريع كاملة، إذ خصصت الدولة في تلك الفترة غلافا ماليا ضخما لتنمية وتمويل وظائف جديدة بهدف إمتصاص البطالة.

كذلك ففي هذه المرحلة سجل تدخل كبير من طرف الدولة، حيث أصبحت العولمة تكتفي بتنظيم مشاريع التنمية.

كما تميز السياق الإقتصادي لهذه المرحلة بتدفق كبير للتنمية بالتوازي مع المخطط الرباعي الأول وإصدار المخطط الرباعي الثاني وتسجيل تقدم مالي نسبي بإرتفاع مداخيل النفط، من هنا فإشكالية التنمية في هذه المرحلة إهتمت بإنشغالين أساسيين هما:

أ - إعطاء الأولوية لإنشاء وتأسيس الجماعات العمالية وممثلي العمال داخل مقرات الوحدات الصناعية.

ب - متابعة سيرورة إمتصاص البطالة من خلال خلق مشاريع تنموية، وقد نتج عن هذه الإشكالية تطبيقات تهدف إلى هيكلة عميقة لطرق إشتغال وتنظيم التنمية، حيث أدت إلى تطوير إستراتيجية جديدة من طرف المؤسسات، ولوحظ إنخفاض محسوس لدور الدولة في تنظيم العولمة، إذ تم الإنتقال من تسيير التنمية إلى التسيير الداخلي لليد العاملة على مستوى المنشأت الإقتصادية ويستثنى من هذا التسيير القطاعات التي تتكفل بها الدولة وهي الصحة، السكن والتكوين المهني.

ويمكننا تلخيص أثر العولمة على مخططات التنمية في الجزائر لهذه المرحلة من خلال إنخفاض محسوس في مستوى الطلب على التشغيل بمتوسط سنوي وصل إلى 123330 طلب سجل ما بين سنتي 1974- 1980 مقابل 228233 طلب في 1971- 1973.

أما مستوى عروض العمل المسجل من طرف هيئات التشغيل عرف هو أيضا إستقرار في فترة 1974- 1980 ويمكننا إعتبار أن هذه المفارقة أخذت بعين الإعتبار الحقائق الجديدة فيما يتعلق بخلق فرص عمل جديدة، فقد سجلت مكاتب اليد العاملة بين سنتي 1971- 1973 متوسط سنوي قدر ب 74250 عرض عمل، مقابل 76246 عرض عمل في مرحلة 1974- 1980.

وحول بنية هاتين الفئتين (العولمة والتنمية) نلاحظ أن العولمة إرتكزت خاصة على التنمية الأقل تأهيلا، كما أن عروض العمل إحتوت أساسا على مناصب العمل المشكلة من طرف قطاع البناء والأشغال العمومية، بالفعل لقد سجلت مرحلة 1974- 1980 شكل الإنقسام والإنشطار لسوق العمل، ولم يتبلور هذا

الإنقسام إلا بالتوازي مع أشكال التسيير الداخلي لليد العاملة التي إعتمدتها المؤسسات إذ تكفلت هيئات التنمية بجزء ثانوي بالإنقسام، كما لوحظ تحكم محسوس في البطالة وهدوء نسبي للتنمية، غير أن الهدف المسطر المتعلق بإنشاء جماعات عمل مستقرة ومتجانسة لم يتحقق.

2 - مرحلة ما بعد الثمانينات:[1]

طرح في هذه المرحلة وجه جديد لإشكالية التنمية ويتمثل في ظاهرة اللاتوازن الجهوي، فولايات كل من الجزائر، وهران وعنابة تستحوذ على حوالي 40% من عروض العمل في سنة 1976 مقابل 24% سنة 1985، هذا الدليل على عدم التوزيع المتوازن للموارد البشرية في حقبة السبعينيات ومحاولة إعادة التوزيع الجغرافي للمشاريع وتراكم اليد العاملة، ومن خلال الإنتاجية الكمية الأكثر أهمية للعمال المؤهلين تبرز ضرورة رفع مستوى تأطير الإقتصاد فمعالجة هذه المسألة متربط بتحديد دور الدولة في تنظيم التنمية ووضع إطار منظم ومتوازن لطرق تسيير قوة التنمية على مستوى المؤسسات، هذا الدور يفهم من خلال الإجراءات المرتبطة بتحديد ظواهر تحريك اليد العاملة من أجل توحيد الطبقات الأجرية عن طريق وضع نظام ترقيم مناصب المحددة في القانون العام للعمال والمساوات والإمتيازات الإجتماعية المقدمة للعمال مع تطوير نظام وطني للتكوين المهني، وقد برزت أشكال أخرى لتدخل الدولة في تنظيم التنمية على ضوء الإجراءات الموجهة نحو عقلنة أساليب إستخدام اليد العاملة، ومحاولة تحقيق أكبر إستيداع لليد العاملة من أجل تقليص فرض الدخل القليل لهذا الإستيداع، أي عقلنة وظيفة التوزيع، ضمن هذا السياق الجديد يمكننا إعتبار أن أشكال التسيير الداخلي لليد العاملة تساهم في إعطاء شفافية كبيرة للتنمية، ففي مرحلة ما بين 1981- 1984 سجلت هيئات التشغيل معدل سنوي قدر ب 157943 طلب عمل، ومعدل سنوي لعروض العمل قدر ب 149064 عرض، من جهة أخرى لوحظ إعادة هيكلة نوعية للطلب من خلال صرامة شروط التوظيف، وإرتفع معدل عجز العمل من 26,17% سنة 1976 إلى 33,08% سنة 1985.

ويمكننا القول هنا، أن مرحلة المخطط الرباعي الأول تبين العودة القوية نحو شكل تنظيم التنمية مقترنة بتدخل كبير للدولة، وهذا يقتضي الرجوع لأساليب تسيير اليد العاملة لمرحلة ما بعد 1973 من خلال إعادة تنظيم هيئات التشغيل، إذ تم الإنتقال من التسيير الخارجي إلى التسيير الداخلي لقوة العمل، ولم يقتصر الدافع للإهتمام بمشكلة البطالة فقط، وإنما بمعالجة مشكلة إنتاجية الإقتصاد الوطني، غير أن الأبعاد المتعلقة بالتشغيل كانت أكثر تفاءلا في بداية الثمانينات على خلاف ما كانت عليه في بداية السبعينيات.

1: دبيش فاتح: مرجع سبق ذكره، ص 157.

3 - مرحلة التسعينيات:

لكن مع دخول التسعينيات طرأت تحولات جذرية على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي على وجه الخصوص إنعكس بشكل سلبي على الطبقة العاملة ووضعية سوق التشغيل نظرا للدخول في اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية الإقتصادية، بالإضافة إلى تراكم المشاكل المالية والبشرية في الثمانينات وإنهيار القطاع الاقتصادي بشكل عام.

تعتبر مرحلة التسعينات المنعرج المهم الذي تجلت فيه بوضوح طبيعة العلاقة بين حالة عدم التوازن لسوق العمل من خلال الإختلال بين العرض والطلب وإشكالية تسريح العمال، وكان لهذين البعدين أحد أكبر التحديات التي واجهتها سياسة التنمية لهذه المرحلة، ولا يمكننا فهم هذه الظاهرة من خلال تحليلنا لهذه العلاقة عن طريق تشريح معمق للأرقام الخاصة بالطلبات وعروض العمل من جهة، والإحصائيات تكشف حجم عدد العمال المسرحين من جهة أخرى.

فمن خلال المعطيات الأساسية لوضعية التشغيل كما يبدو أن مؤشر النمو الديمغرافي في إرتفاع مستمر، فمجموع إجمالي عدد السكان في نهاية 1993 بلغ 27.000.000 نسمة، وتواصل هذا الرقم في الإرتفاع إذ بلغ في نهاية سنة 1996- 29.000.000 مليون نسمة، أمام هذا الإنفجار السكاني الذي تعرفه الجزائر، وفي ظل الظروف التي عاشتها البلاد ومازالت تعيشها إلى حد الآن، فإن تفاقم مشكلات البطالة ونقص الرعاية الصحية وتدني مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية، كل هذه العوامل سوف تزيد في درجة معانات الطبقة العاملة بصفة خاصة وأفراد المجتمع بصفة عامة.

فعن طريق المقارنة بين عدد السكان النشيطين الذين بلغ حوالي 6500.000 نسمة وعدد السكان المشتغلين الذين بلغ حوالي 4900.000، نستنتج أن حجم البطالة هو 1600.000 بطال بنسبة تقدر ب 24,8% من مجموع عدد السكان النشطين، من ضمنهم حوالي 83% أقل من سن 30 سنة و9% منهم نساء، فأغلب البطالين هم من فئة الشباب وهي ظاهرة خطيرة جدا، لأن هذه الفئة تتطلب عناية أكثر من خلال خلق فرص عمل دائمة ولأنها كذلك تتطلع للمستقبل، بالإضافة إلى أن هذا المعدل للبطالة إرتفع مع نهاية سنة 1996إلى 28,26% من مجموع عدد السكان المشغلين.[1]

إن مؤشر إرتفاع معدلات البطالة دليل على ضعف أداء الإقتصاد الجزائري وفشل السياسات المعتمدة في مجال التشغيل لهذه الفترة من قبل الحكومات المتعاقبة، ويعزى ذلك الإرتفاع إلى عجز الآلة الإنتاجية وإنهيار الناتج المحلي حيث بلغ إنخفاض قياسي خسارة القطاع الصناعي وإفلاس معظم المؤسسات وغلقها لضخامة مديونتها وعجزها عن دفع أجور عمالها لأشهر عديدة، كل هذه المتغيرات هي إنعكاس مباشر لرفع دعم الدولة عن المؤسسات العمومية الإقتصادية في ظل إستقلالية المؤسسات ومنطق سوق العمل.

1: يومية الخبر: العدد رقم 1836، ليوم 1997/12/07.

ومن أهم المؤشرات الدالة على حالة عدم التوازن بين العروض والطلبات على العمل في سوق التشغيل تلك الإحصائيات المسجلة سنة 1994 إذ بلغ عدد الطالبين للعمل حوالي 254000 طلب سنويا، أي ما يعادل ربع مليون طلب جديد سنويا، وضخامة هذا الرقم تفسره عدة عوامل منها إرتفاع عدد الأشخاص الذين بلغوا سن العمل وإنضموا على فئة السكان النشطين والأعداد الكبيرة في الإطارات الجامعية المتوافدة على سوق العمل سنويا.

بالإضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي حيث بلغت حوالي 500 ألف تلميذ متسرب سنويا، ضف إلى ذلك خرجي مراكز التكوين المهني التي تدفع بعشرات الآلاف من المتكونين إلى سوق العمل بدون وجود هياكل الإستقبال هذه الفئة، وهنا تطرح إشكالية توافق التكوين مع حاجيات ومتطلبات التنمية.

وأمام هذا التضخم في طلبات العمل، نجد في المقابل خلق 75000 منصب عمل دائم في سنة 1994 أي وجود عجز كبير جدا في توفير فرص العمل إن لم نقل ندرتها خلال السنوات الأخيرة من طرف المؤسسات التي لعبت دورا في تنشيط وهيكلة التنمية في العشريتين السابقتين كذلك ما نجم عن غلق باب التوظيف في معظم المؤسسات العمومية الإقتصادية نتيجة لوجود الفائض العمالي الموروث عن سياسة التسيير الإجتماعي للإقتصاد الوطني الذي كرسته إستراتيجية التصنيع التي كانت تهدف من خلالها سياسة التشغيل في تلك الفترة الوصول إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل، غير أن التوجه الجديد تبنى هدف التخلص من الفائض العمالي عبر تقليص عدد المستخدمين وعن طريق تسريح آلاف العمال الذي شرعت فيه مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم إنتقل إلى القطاع الصناعي ضمن إستراتيجية التطهير البشري بالموازاة مع التطهير المالي والهيكلي التي شرعت فيه الحكومات المتعاقبة بهدف تخفيف تكاليف الأعباء الإجتماعية كتمهيد لخصوصية هذه المنشآت وبيعها في المزاد.[1]

أما عن مناصب العمل المستحدثة سنة 1997 والمقدرة بحوالي 75 ألف منصب عمل، فأغلبها كانت في قطاعي الخدمات والإدارة، فقطاع الخدمات مازال يوظف بشكل سيء خاصة في شركات البنوك والتأمينات، وهي هيئات خدميه لم يمسها بعد العجز المالي، كما أنها توظف فئة الإطارات المتخصصة والإداريين ذو الكفاءات العالية وفق معايير ومقاييس صارمة تتماشى وحقيقة التطورات في تكنولوجيا وسائل الإدارة والإتصال الحديثة.

أما القطاع الإداري فمازال هو أيضا يشغل وبنسب ضعيفة وفي مراحل مختلفة وبصفة ظرفية، مثل تأطير مصالح البلديات والإدارات العمومية إلا أنه غلق التوظيف العمومي منذ سنة 1995 بهدف الحفاظ على مناصب العمل من خطر التسريح مع فتح باب التقاعد المسبق لأولئك الذين هم على وشك بلوغ السن

1: يومية Liberté، عدد 1397 ليوم 1997/04/28.

القانونية للإحالة على التقاعد كطريقة وقائية من التسريح المحض وكمحاولة لإعطاء فرص عمل جديدة للشباب.

أما متغير المستوى التعليمي يبين لنا أن معدل نسبة الأمية في الجزائر مازال مرتفعا في أواسط البطالين، وحتى على مستوى المجتمع كله، إذ يبلغ عدد الأميين في حوالي 07 ملايين أمي، وهذا رقم مخيف ومرعب لأنه يمثل عبئ إضافي على أجهزة الدولة للتكفل به.

ترجع نسبة 14,1% بدون مستوى تعليمي تكشف بوضوح عن تأهيل ضعيف للبطالين، وهذا مرتبط بنسبة الأمية، وإذا كانت هذه الظاهرة لم تشكل مشكلة للتنمية في مرحلة السبعينيات لأن طبيعة اليد العاملة كانت أغلبها من فئة الأميين، لذا فقدتم تشغيل من ليس لهم تأهيل مهني، حيث إستمرت التنمية في تلك الفترة بإستقطاب هذه الفئة التي كان لابد من تشغيلها وتتكفل المؤسسات بتكوينها وإعادة تأهيلها حسب الإختصاصات التي تحتاجها.

أما الفئة الثانية والثالثة والرابعة إبتدائي، متوسط وثانوي فهي في الواقع تشكل غالبية فئة البطالين بحوالي 80% وفي نفس الوقت تستطيع القيام بوظائف معينة بعد حصولها على تكوين في إختصاصات معينة، وإنتقلت التنمية من خلال عروض العمل إلى محاولة إستثمار هذه الفئات المهنية ضمن تأهيلات متوسطة، ولهذا أطلق على نمط التنمية في هذه الفترة (مرحلة الثمانينات) بتنمية مهنية، لأنها لا تضع شروطا قاسية للتوظيف بقدر ما كانت تهدف لإقران سياسة التشغيل بسياسة التكوين على المستويين الداخلي والخارجي.

أما الفئة الأخيرة ذات المستوى العالي، فرغم أهميتها وقلتها بالنسبة للفئات الأخرى من البطالين فهي أقل حظا في التوظيف، وهذه من المفارقات التي عرفتها التنمية، لكن هذه الفئة تهيمن على فرص العمل ذات التأهيل العالي والتي عادة ما تكون موجهة لخدمة فئة أصحاب المصالح والنفوذ والإستحواذ على الإمتيازات داخل لولب إداري مغلق.

وقد إرتفع عدد طلبات العمل إذ بلغ مع نهاية سنة 1996 حوالي 2,2 مليون طلب، وبنية هذه الطلبات تبين أن 85% من طالبي العمل لأول مرة يدخلون سوق العمل، و72% ليس لهم أي تأهيل علمي ومهني، و9,2% ليس لهم أي مستوى دراسي، وهذه المؤشرات الجديدة للتنمية تبرز لنا مفارقة أخرى بين نسبة طالبي العمل لأول مرة والمقدرة ب 85%.

أما فيما يتعلق بموقف البطالين من الوظيفة، فيمكننا تلخيصه في شعورهم بالإحباط وعدم تفاؤلهم بالحصول على فرص عمل والتي هي فعلا نادرة، ضف إلى ذلك معاناة هؤلاء البطالين من حالتهم النفسية والإجتماعية بسبب طول فترة بطالتهم، فهم يأملون في الحصول على منصب عمل مهما نوعيته ومكان وجوده وأي قطاع وبأضعف أجر كان.

وقبل أن نحلل الأرقام التي تتعلق بظاهرة فقدان مناصب العمل، لابد أن نشير إلى الوضعية الإقتصادية للقطاع الصناعي في الجزائر في منتصف التسعينيات، فلا يزال الإنتاج الصناعي في هذه الفترة يسجل نتائج سلبية أدت إلى حل العديد من المؤسسات وتسريح جماعي للعمال، فقد بلغت نسبة الإنتاج الصناعي الخام سنة 1996 معدلات منخفضة إذ وصلت إلى 7,3% سنة 1995، ووصل عدد الإجمالي لمناصب العمل إلى 289000 ألف منصب عمل أي ما يعادل فقدان 24500 وظيفة سنويا، في حين بلغت نفقات المستخدمين حوالي 58 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل ثلث القيمة المضافة للقطاع، أمام هذه الوضعية المتردية للقطاع الصناعي قامت الحكومات المتعاقبة بتطبيق برنامج إعادة الهيكلة الصناعية قصد إعادة بعث هذا القطاع من جديد وجعله في ظروف صحية تسمح له بتخفيض حجم الخسائر ونسبة العجز المسجلة في السنوات الأخيرة.[1]

إن هذه الأرقام تكشف أن متطلبات الضرورة الإقتصادية تفرض على المؤسسات العمومية الإقتصادية تطبيق سياسة تشغيل جديدة، تقتضي إعادة النظر في أنماط تسيير الموارد البشرية بما يتماشى مع التوجهات الجديدة للإقتصاد الوطني، لكن هناك إنعكاسات سلبية لإعادة الهيكلة الصناعية على الطبقة العاملة تتمظهر خاصة في برامج إعادة الهيكلة البشرية، التي تقتضي تسريح العمال، فقد تطورت ظاهرة فقدان مناصب العمل بصفة لا إدارية ولأسباب إقتصادية بشكل سريع وملفت للإنتباه منذ صدور المنظومة التشريعية الجديدة، التي قننت عملية تقليص عدد المستخدمين ضمن مخططات التقويم الداخلي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، حيث كانت المراسيم التشريعية الثلاثة 94/09، 94/10، 94/11 بمثابة الوسيلة الناجعة التي كانت تنتظرها المنشآت الإقتصادية للتخلص من مشكلة الفائض العمالي وبطريقة قانونية، وبالتالي عرفت سياسة التنمية في هذه الفترة وضعا سيئا وخسارة كبيرة لمناصب العمل، وشهد سوق العمل أسوأ مرحلة لأنه أصبح يمثل سوقا لتسيير البطالة الوافدة من المؤسسات التي تعرضت للغلق وطرد العمال.

فبعد حوالي عام واحد من تاريخ صدور القانون الجديد والمتعلق بتسريح العمال بلغ عدد العمال المسرحين في نهاية سبتمبر 1995 حوالي 37539 ألف عامل مسرح، منهم 27826 ألف عامل محاولون على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمعدل 74,4% وحوالي 9173 عامل محاولون عن التقاعد المسبق بمعدل 25,6% وبلغ عدد العمال المسرحين نهاية 1998 حوالي 420,000 ألف عامل من مجموع 550,000 عامل المشغلين في المؤسسات الإقتصادية الوطنية.[2]

إن الإعلان الرسمي عن مثل هذه الأرقام دليل واضح على أن الطبقة العاملة قد أجريت لها عملية جراحية على مستوى القلب ونسبة النجاح ضعيفة جدا إن لم نقل عنها منعدمة، فالحكومات المتعاقبة عملت بإستمرار التحضير لعملية تسريح العمال التي كانت عبارة عن شكل جديد لسياسة التنمية التي تتبنى مبدأ

1: حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S).
2: حسب تقرير وزارة إعادة الهيكلة الصناعية لسنة 1999.

تسيير سوق البطالة وغلق المؤسسات والتخلص من أعباء التكاليف الإجتماعية لليد العاملة، وعدم وضع إستراتيجية حماية المكاسب الإجتماعية التي حققتها سياسة التشغيل في السبعينيات أثناء عصرها الذهبي والتي قاربت تحقيق مبدأ التشغيل.

رابعا: مسار العولمة في الجزائر وإنعكاساتها

دخلت الجزائر كغيرها من الدول العربية في جملة من الإصلاحات منذ بداية الثمانينات، وبعد أحداث أكتوبر 1988، مرحلة الإنتقال من النظام الإشتراكي إلى النظام الليبرالي الحر، تكاثفت الجهود لتغيير الوضع سياسياً وإقتصاديا وإجتماعياً برقابة من مؤسسات مالية عالمية، منها صندوق النقد الدولي، فكانت الإصلاحات لتطبق في أوائل التسعينات من القرن الماضي بإتفاقيات إعادة جدولة الديون، مقابل تطبيق برامج التثبيت الإقتصادي، والتكيف الهيكلي، كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة من قبل البنك العالمي.

وتمثلت هذه الإصلاحات في برنامج التثبيت وهي سياسات تقدمها الهيئات الدولية على شكل وصفات جاهزة مقيدة بشروط الإنفتاح ورفع الدعم وتسريح العمال، وتخفيض قيمة العملة لإعادة جدولة الديون ويطلق على البرنامج الإصلاحي تسمية إتفاقية ستند باي (Stand-by) التي إمتدت من أفريل 1994 إلى مارس 1995، بحيث تتطلب هذه السياسة خلق مناخ إقتصادي مستقر وثقة لتشجيع الإستثمارات الجديدة محلية وأجنبية، وتضمنت أيضاً رفع الأسعار إلى 98% وخفض النفقات ذات الطابع الإجتماعي وإدخال قانون المنافسة وتحرير التجارة الخارجية وذلك بإلغاء القيود النوعية والكمية والإكتفاء بالرسوم الجمركية.

أما الإصلاحات الهيكلية التي سميت بالهيكلة المالية والعضوية، تعلقت بإستقلالية المؤسسات ثم بإصدار قانون 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 بخصخصة المؤسسات العمومية، بتسجيل 458 عملية خصخصة.[1]

ولتوضيح التغييرات الجذرية التي خصت المؤسسات الإقتصادية العمومية في الجزائر وأسبابها، نقدم مراحل هذه التغييرات على النحو التالي:[2]

1: سعدون بوكابوس: العولمة الإقتصادية وأثرها على الوطن العربي في دراسة إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 6، جويلية 2005، القاهرة، ص 40.

2: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: الجزائر 1999- 2008 عقد من الإنجازات، الجزائر، نوفمبر2008، ص 20.

1 - مرحلة إعادة الهيكلة والإستقلالية:

وكانت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي سببها إنخفاض أسعار البترول وعائدات النفط التي إنعكست سلبا على الإقتصاد الوطني وعلى عجز في التمويل المالي والتسيير للمؤسسات العمومية، مما إستلزم تطبيق إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الإقتصادية وفقا للمخطط الخماسي الأول (1984/1980) والمتضمن لامركزية التسيير وتشجيع الإبداع والمبادرة على مستوى النشاط الإنتاجي للمؤسسة، وهي نوعان:

أ - إعادة الهيكلة العضوية: بمعنى تجزئة المؤسسات الكبيرة الحجم إلى مؤسسات ذات فروع متوسطة وصغرة الحجم لتسهيل عملية التسيير، وكانت هذه التجزئة على أساس التخصص، وعلى أساس التقسيم الجغرافي.

ب - إعادة الهيكلة المالية: وتعني تدعيم الإستقلالية المالية للمؤسسة، وإلغاء تدعيم الدولة لها، وكان ذلك وفقا للمخطط الخماسي الثاني (1989/1984) ويهدف إلى تطهير العجز المالي للمؤسسات قصد التحكم في توفير المواد الأولية وفعالية الإنتاج والتسويق، وتوفير فرص التشغيل للشباب البطال.

ولقد كانت سياسة إعادة الهيكلة في ظروف متسارعة، جعلت نتائجها تكشف عن تضخم المديونية وفشل المؤسسات في تحقيق الفعالية الإنتاجية.

2 - مرحلة التوجه نحو الرأسمالية والتخلي عن دور الدولة: وتم ذلك من خلال:[1]

أ - الخصخصة وإقتصاد السوق: تتجلى عملية الخصخصة بإستبدال المالك العام للمؤسسة الإقتصادية بمالك خاص، وفي الواقع الجزائري هي نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية والمعنوية أو رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، وتعني أيضاً أية معاملة تهدف إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين ومعنويين خواص عن طريق التقاعد ليتم تحديد طرق وشروط نقل التسيير وكيفية ممارسته.

وكانت مسألة تأهيل المؤسسات المفلسة وإجراءات لتصحيح الإختلال التمويلي والتكنولوجي و التسويقي، وحتى هيكل العمل، مسألة وخيمة على الجانب الإجتماعي من حيث عمليات التسريح الجماعي وتقليص معدلات التوظيف الجديد وتعطيل في دفع الأجور للقوى العاملة كما أن الحماية الإجتماعية والخدماتية التي عرفتها المؤسسات في ظل الملكية العمومية قد إنتهت، فالخصخصة كخيار أساسي لتطهير وإعادة هيكلة القطاع العمومي يبتعد في مفهومه عن هذه الإمتيازات الإجتماعية التي حظي بها العمال في

1 : Leila Abdelakdim: Les privatisations d’entreprises publiques dans les pays du Maghreb et internationales, Algérie,1998, p.319.

ظل الإشتراكية، ولقد شملت الخصخصة هذه، تحويل ملكية أو رأس مال المؤسسة العمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص كذلك تحويل تسيير هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص وتخلي الدولة عن صلاحياتها في التمويل و في التسيير المعهود لها سابقاً.

ب - الإستثمار الأجنبي: ويتعلق ذلك الإستثمار الذي يهدف إلى جلب رؤوس أموال أجنبية للإسهام في تدعيم وإنشاء مشاريع إستثمارية في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وقد يكون وفق عقد بين مؤسسة محلية ومؤسسة قائمة في إنتاج وإقتصاد آخر قادمة من بلد أجنبي، وتحدد وفقه حصة الإنتفاع لكلا البلدين، ولقد توجهت الجزائر إلى الإستثمار الأجنبي في الفترة ما بين 1980 إلى 1989 كمرحلة أولى ثم من 2002 إلى 2009 كمرحلة ثانية، ويرجع ذلك إلى أسباب التحولات الإقتصادية الطارئة على علاقات العالم الإقتصادي وحسب ما تفرضه متطلبات السوق الدولية، فكان إصدار مجموعة من برامج الإصلاح الإقتصادي منها المرسوم التشريعي الهادف إلى إنعاش الإقتصاد الوطني عبر ترقية الإستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، ليشمل الإستثمار الأجنبي قطاعات هامة في الجزائر منها المحروقات، الصناعة الميكانيكية وكذا تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

ج - الشراكة الأجنبية:[1] إن الدخول في شراكة مع أجانب في مسألة التصنيع كان هو بدوره يهدف إلى التنمية الإقتصادية المسطرة عبر البرنامج الجديد من الإصلاح الإقتصادي وتعني محاولة إيجاد أجنبي له كفاءة وخبرة ورؤوس أموال لمساعدة الشريك الجزائري المحلي على جمع وتحصيل رأس المال والفعالية في الإنتاج في قطاع ما، ومن أشكال الشراكة نجد الشراكة التقنية المتمثلة في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية للعمل بها في الجزائر وتطبق على شكل إتفاقيات مزدوجة وأحيانا متعددة بين أكثر من شريك.

ولقد إستفاد قطاع الصناعة من شراكة أجنبية مع دول عديدة منها: إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا وبريطانيا، وشملت فترة ما بين 1996/1994، التي حددت كالآتي:

42 مشروع شراكة بنسبة 81.76% من حجم المشاريع الإستثمارية في الإقتصاد الجزائري سنة 1994، وبلغت 10 مشاريع بنسبة 76.92% سنة 1995، وفي سنة 1996 بلغ 25 مشروع 73.52% من حجم الإستثمار في كل القطاعات.

من خلال ما سبق من آليات الدخول في إقتصاد العولمة هي معطيات تؤشر إلى أن الجزائر إختارت الإندماج في تيار العولمة بإعتبار الخطاب الرسمي قد أعلن عن هدف ذلك بإيجابية هذه الآليات في خلق مناصب شغل جديدة والسعي للتخلص من العجز في البنى التحتية للمؤسسات الإقتصادية خاصة الصناعية منها وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعليه فالعولمة هي مستقبل المجتمع.

1 : Spécial investissement statistique des résultats de l'année 1996.

لكن هذا الإصلاح كان قد عرف العديد من المؤسسات الجزائرية ما يسمى بالتسريح العمالي وخلق عمال مؤقتين يمارسون العمل عندما يتوفر العمل بأجور زهيدة وكثيرا ما يفقد العامل منصبه لسبب أو لآخر والتنافس في الإنتاج وخاصة في بعض منها، التي لها رواج دولي وتكون المتاجرة عبر الحدود الدولية بكل حرية، الأمر الذي سبب الخسائر للمؤسسات المحلية ليتم حلها وإغلاقها بسبب الإفلاس، وتكون الحلول إما بإستغلال العمال وخفض تكاليف العمل، ويكون الإستغلال غير المحدود للعاملين المحرومين من الحقوق، والنساء على وجه الخصوص هذا ما عاشته الدول الآسيوية.[1]

إن ما ميز الخصخصة في الجزائر "هو ذلك التسرع من جهة، بسبب الإصلاحات الإقتصادية وعدم الإنتقائية من جهة ثانية، وتغييب الشعوب في السياسات الإقتصادية المتخذة وغيرها كانت ولازالت سببا جوهريا في صعوبة نجاح السياسات العامة للدول، وقد فشلت العديد من برامج التنمية نتيجة لإفتراض النخب الحاكمة بأنها مؤهلة للتفكير بالنيابة عن الشعوب لعدم بذل، جهودا لشرح الأهداف وتلقي ملاحظات المتخصصين ورجال الأعمال والنقابات وبقية منظمات المجتمع المدني أي إشتراك النخب المحلية في عملية التخطيط.[2]

وفي تفسير آخر نجد أن مسيرة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر قد أخذت مراحل متميزة عن باقي الدول العربية، وتتمثل هذه المراحل في الآتي:[3]

- مرحلة الإصلاحات الإقتصادية المحتشمة 1989-1991 وكانت تتمثل في إصدار لبعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالإستثمار والعمل والتجارة.
- مرحلة التردد والتراجع في 1992-1993 وتعود الأسباب إلى الوضع السياسي المتأزم وإلى العراقيل التي خصت المؤسسات الإقتصادية المادية.
- مرحلة الإصلاحات المتسارعة 1994-1998 خصت خصخصة القطاع العمومي وحل بعض المؤسسات الإقتصادية العاجزة.

ولتوضيح حالة التقهقر في الإقتصاد نورد الجدول الآتي:

1: ضياء مجيد الموسوي : العولمة وإقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007، ص ص 80-81.

2: دراجي المكي: التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد 1أفريل 2004، ص 83.

3: حاكمي بوحفص: مسيرة الإقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الإقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 93.

الجدول يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر (1991-2005):

السنوات	1991	1994	1997	1998	2000	2004	2005
نسبة النمو الإقتصادي	- 2,2	- 0,9	1,7	3,2	2,4	5,2	5

المصدر: O. N. S

تبين الإحصائيات حسب الجدول أعلاه أن معدل النمو الإقتصادي ما بعد الإصلاحات هو في تذبذب نتيجة لعدة عوامل منها: محدودية معدل الإستثمار خاصة في سنوات التسعينات، لظروف اللاإستقرار واللاأمن الذي شهدته الجزائر في القرن الماضي، وإذا كان التطور في معدل لنمو الإقتصادي في الجزائر يتجه في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين نحو الإيجاب فإن هذه الجوانب الإيجابية للنمو الإقتصادي، تعود لعدة عوامل أهمها سياسة التقشف وإلغاء الدعم الحكومي للعديد من المواد والسلع و الأدوية وتخفيض للعملة، وبذلك تكون المنفعة الإقتصادية محققة على حساب الجانب الإجتماعي وعلى ظروف المجتمع ومعيشته وخاصة على حساب الظروف الإجتماعية للطبقة العمالية.[1]

فالمبررات التي طرحت في هذه التحولات الإقتصادية تكمن في المديونية وعجز الدولة عن تسديد ديونها، كما جاءت الإصلاحات الإقتصادية على عدة مراحل، منها:[2]

- بيع أسهم المؤسسات العمومية عن طريق السوق المالية التي عرضت على خواص بشكل جزئي من خلال السوق النقدية أي البورصة للبيع وفقا لقانون العرض والطلب
- بيع أصول المؤسسة وهي طريقة تستخدم في بيع العتاد ووسائل الإنتاج عن طريق المزاد العلني، وتمثل مرحلة تصفية كاملة للمؤسسة المخصخصة.
- بيع عن طريق التفاوض لجزء من المؤسسة أو كامل أصولها وممتلكاتها بالإعلان عن مناقصة بشأن المؤسسة العمومية بالتفاوض مباشرة مع الخواص المحليين أو الأجانب.
- بيع الأصول للمستخدمين، وهي من الإجراءات التي تمس العمال ولمصلحتهم، وفقا للقانون في حالة صعوبة البيع والخصخصة.
- والحل الأخير، التوزيع المجاني لأسهم المؤسسات لفائدة العمال، وبذلك يكون إكتساب العمال هذه الأسهم بشكل مجاني.

1: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: تقارير 2007- 2008.
2: المادة 20 من قانون رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسة العمومية وخصخصتها، الجريدة الرسمية رقم 78.

ـ هذا الأمر يوجه التسريح العمالي والتصفية لمؤسساتهم، وبذلك يكون الحفاظ على إستمرار نشاط المؤسسة، وبقاء العمل وإستمرارية الإنتاج في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مرهون بالتقليص من النفقات الإجتماعية الموجهة خاصة للعمال.

خامسا: الآثار السلبية للعولمة على الجزائر

بعد تناول التحول الإقتصادي وكيفية تطبيقه في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نحاول أن نلخص أهم الآثار المترتبة عن هذه السياسة على الجزائر فيما يلي:

1 - الآثار الإقتصادية:[1]

إن إعادة هيكلة القطاع العمومي وخصخصته وجعل تطبيق إعادة توزيع النزوة لصالح القطاع الخاص، يلاحظ غياب الأساسيات التي تبنى عليها الخصخصة مما يؤثر سلبا على الإنتاج ومنه على شروط المنافسة في السوق الأجنبية، وهذا يؤثر بدوره على الأجور، كما أن لجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية، وما يترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تم تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع الإقتصاد، وإصدار بعض التشريعات كحركة رؤوس الأموال وفتح المنافسة الأجنبية، وفي سنة 1992 بدأت تظهر إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري، حيث زاد الإستهلاك الحكومي بـ 02% من إجمالي الناتج المحلي، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية ومنها زيادة معدل التضخم، فكان تغيير قيمة الدينار بسبب إرتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% ووصلت نسبة البطالة إلى 23.1% وإنخفضت العائدات البترولية فإستنجدت الجزائر بصندوق النقد الدولي (F.M.I) لمنحها مساعدة مالية لدعم برنامج التعديل الهيكلي في إتفاقية ماي 1995 والتي كانت مدتها 10 سنوات مقابل الرضوخ للشروط الجديدة.

2 - الآثار الإجتماعية:

لقد كشفت عدة أبحاث ودراسات أن أداء العولمة منذ العقد الأخير من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إنتشار مظاهر الغنى الفاحش، وأن العالم الفقير يزداد بؤسا وفقرا، وأن التشخيص يتجلى في مراجعة البيانات المتعلقة باللامساواة والتي تكشف عن إزدياد التمايز والصدع في البنية الإجتماعية للبلدان المختلفة

1: مدني شهرة: سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، مجلة علوم إنسانية، العدد 18 فيفري 2005، ص 23، موقع: www.Uluminsaria.net

وداخل البلد الواحد طبقا للبنك الدولي،[1] حيث بلغ نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي في أغنى عشرين بلدا عام 1960 حوالي 18 مرة نظيره في العشرين بلدا الأكثر فقرا، ولقد إتسعت الهوة عام 1995 لتصل إلى 37 مرة، وخلال السنوات الأربع السابقة، وفي عام 1998 تضاعفت الثروة الصافية لأغلى 200 شخصية في العالم لتصبح حوالي تريليون دولار، وهو رقم يكفي لتوفير التعليم الإبتدائي للعالم إذا قدم كل منهم هبة سنوية بـ 1% من إجمالي ثروتهم.

فالمجتمعات التي تتخوف من الآثار السلبية للعولمة هي المجتمعات التي لا يمكن لرأس المال الوطني أن يبسط فيها هيمنته لسبب واحد هو عدم وجوده، وتلك التي لا يجدي فيها تخصيص العام لأن القطاع الخاص الوطني عاجز عن تعويض القطاع العام، تلك المجتمعات التي لا يصبح فيها القطاع الخاص سوى تبديداً وتفويتاً لثروات الدولة ومواردها لفائدة الرأسمال الأجنبي، المستفيد الوحيد من الخصخصة هذه.[2] ومن جانب آخر، فقد إنهارت الطبقة الوسطى، وتضائل حجمها كطبقة لها بعض الإمتيازات، فقد تنبأ علماء الإقتصاد والإجتماع إندماج الفئات العاملة في المدى الطويل في الطبقات الوسطى، وأثبتت صحة تنبؤاتهم، تلك الإتجاهات التي ظهرت في غالبية البلدان الغربية المتقدمة عن إمتداد جيل كامل من الحرب العالمية الثانية، فكانوا يرون أن إضفاء الطابع البورجوازي يمثل إتجاها طويل الأمد لا رجعة فيه، إلا أن الإصلاحات الليبيرالية الجديدة قد قلبت هذه الظاهرة رأسا على عقب وبذلك أدت إلى التباين الواضح للطبقية وتفاوت بين الطبقة الغنية والطبقة الكادحة.[3]

كما أن آليات العولمة قد وسعت الهوة بين الطبقتين، الطبقة البرجوازية والبروليتارية، وأن التطور في مسار إقتصاد السوق أدى إلى تشابه المصالح والعلاقات الدولية ولا سيما في المجال الإقتصادي، ثم عم جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قد تسارع نسقها في العقد الأخير ... فإتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق الملياريين من البشر.

وفي الحديث عن اللامساواة بين مختلف الشرائح الإجتماعية وداخل المجتمع الواحد تبين ذلك التصادم في طبيعة ملكية الثروة، وهو ما يوجد في مجتمعنا بزيادة الإحتكار لفئة قليلة من المجتمع على حساب

1: محمد الزناتي: العولمة رأسمال جامع وديمقراطية منتكسة: مجلة الإقتصاد والمجتمع، مجلة مغربية للبحث والحوار، العدد 9، نوفمبر 2007، الرباط، ص 20- 22.
2: محمد علاء الدين: أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة؟، مطبوعات أكاديمية سلسلة دوريات في العلوم الإنسانية، الرباط،2001، ص 39.
3: ضياء مجيد الموسوي: سوق العمل والنقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 164.

الأغلبية مما أدى إلى تعاظم أشكال الصراع والتصادم المادي والإجتماعي، حيث تتجلى اللامساواة غالبا في التناقضات التي تظهر في تقسيم العمل وفي الصراع الإجتماعي.[1]

وعن واقع الجزائر، كحقل لهذه الآثار السلبية، وعما نتج من سلبيات بعد تطبيق العولمة ونمط إقتصاد السوق وتتبين أهم الآثار من خلا ل الإحصائيات:[2]

أ - البطالة في الجزائر سنة 1998: بلغت 28% (تصفية 827 مؤسسة عامة من بين 1300 مؤسسة عمومية خلال فترة 1994-1997).

ب - الأجور: إنخفاض ملموس في الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين 1996/1994 مما إنعكس على مستو الغالبية العظمى من السكان.

ج - الإضرابات الإجتماعية: الإضرابات بين 1990-1991 بلغت 2023 إضراباً.

د - معدل التضخم: بلغ 21.7%سنة 1995 وكان 38.5% سنة 1994.

ه - متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الدولار سنوياً) في سنة 1980: 2057 وفي سنة 1998 بلغ 1550.

- كما أن معدلات الفقر في الجزائر قد إرتفعت كما هو موضح في الجدول التالي:[3]

جدول يوضح معدل الفقر في الجزائر (1995/1988):

	سنة المسح	الحضر	الريف	الجملة
فجوة الفقر	1988	0,4	1,4	0,8
	1995	1,8	4,5	3,2
شدة الفقر	1988	0,2	0,7	0,4
	1995	0,7	1,9	1,3

المصدر: O.N.S

1 : François Dubet : Les inégalités multipliée, dans une société ce monde, p 96.

2: عبد الحق بوعتروس: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض العملة في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، مصر، 1998، ص 73.

3: أنتوني غذينز: علم الإجتماع: ترجمة فايز الصياغ: مؤسسة ترجمان، توزيع مركز الدراسات للوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2004، ص 382.

3 - الآثار السياسية:

تعد العولمة في طابعها تقود إلى إطغاء فئة الأغنياء وهي أقلية في حجمها على المنافع وذلك على حساب الأغلبية من الأفراد في المجتمع وضمن حدود الدولة الواحدة، لقد روج لإيجابيات العولمة كنوع في الإستثمار، ولكن هذه الإيجابيات لا تجد لها صدى في الواقع الإقتصادي والإجتماعي سوى الآثار السلبية، من ذلك الفقر، البطالة، الإنخفاض في الأجور، وظهور الدولة الريعية والرأسمالية والطفيلية، وهيمنة الرأسمالية وتدويل المخدرات والجرائم الإقتصادية والفساد وظهور التيار الأصولي والتطرف والتعصب والعنف وغياب العقلانية.[1] وهنا تحدث الأزمات السياسية وتكثر الفوضى السياسية والإغتيالات وأنواع الإرهاب لما خلفته هذه الليبيرالية وهذا الإنفتاح الإقتصادي من مشكلات سياسية على مجتمعاتها، فلقد سبق لرئيس دولة عظمى أن قال بأن ظاهرة العولمة تنتج شروخا إجتماعية كبيرة وهي وإن كانت عامل تقدم فهي تثير أيضاً مخاطر جديدة ينبغي التفكير فيها، ومن هذه المخاطر ثلاثة: **أولها** أنها تزيد من ظاهرة الإقصاء الإجتماعي، و**ثانيها** تنمي الجريمة العالمية، و**ثالثهما** تهدد أنظمتها الإقتصادية.[2]

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن العولمة كونها تجعل العالم قرية كونية، توحد العالم وتحسن الظروف المعيشية لسكان المعمورة، قد تكون أطروحات خاطئة وفاشلة فمشروع الإقتصاد العالمي يبقى في مجمله مرجعيا في تأثيره، ولم يشكل بالمرة أرضية عمل إندماجية شاملة لكل الدول ولكل السلع وكل الخدمات...[3] وفي هذا المجال، وفي قول لـ: "بورديو" [4] أن اليوتوبيا الليبيرالية تسعى دوما إلى التجسيد لنمط من السوق العالمية المتوحشة، يحكمها قانون الإنتخاب والإنتقاء الداروينى أو" حرب الكل ضد الكل"، والتي تحدث عنها الفيلسوف الإنجليزي "هوبز" في القرن 17م وهذا المسعى له أهداف، من حرية التبادل وتقديس سلطة السوق والبحث عن أقصى حد من المنفعة الفردية والحد من نفوذ السلطة الحكومية، وتوسيع الخصخصة الشاملة على كل المصالح العمومية، كما قال "بيار بورديو" أن هذه الليبيرالية الجديدة لها عيوبها، وتبدو في مظاهر شتى من الفقر المتنامي والفجوات المتسعة في الدخول، وإخفاء فضاءات الإنتاج الثقافي وهدم المؤسسات، إن المرحلة التاريخية الراهنة والمعروفة بمرحلة العولمة هي أعلى مراحل الرأسمالية تطور، فقد تزايدت الهوة المادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وحرصت الرأس مالية الغربية على كبح

1: أحمد أنور: الآثار الإجتماعية للعولمة الإقتصادية، دراسة في سوسيوولوجيا الإقتصاد، مركز المحروسة، القاهرة، 2003، ص 07.

2: مرتضي عياش: العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبأ، العدد 35، السنة الخامسة 1420، ص 15، الموقع الإلكتروني: www.anabaa.org

3: منصف الهر قلي ومصطفى بلحارث: ملامح المنظومة الدولية الجديدة في ظل تطور الأقطاب الإقتصادية، المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية، العدد 122، تونس، 2011، ص ص 34- 35.

4: P. Bourdieu: L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1998, p 112- 114.

جماح التقدم والتنمية المستقلة في المجتمعات النامية، وأصبحت التبعية المباشرة على الأصعدة السياسية والعسكرية والتكنولوجية في المجتمعات النامية لغيرها المتقدمة.[1]

وفي تعبير لأحد الباحثين يقول بأن العولمة تبشير سيء، يهدف المبشرون منها إلى إرجاع العالم إلى العصور القديمة المظلمة في تاريخ البشرية، إذ كان العالم مقسم إلى طبقتين: طبقة الإقطاع وهي الأقلية الضئيلة وطبقة الأكثرية طبقة الفقراء والعبيد، وطبقة الإقطاع في عصر العولمة هي مجتمع الخمس.[2]

1: السيد محمد الرامخ: علم الاجتماع الإقتصادي، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص 285.
2: سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص 296

خلاصة:

بعد عرضنا للعلاقة القائمة بين العولمة والتنمية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على مؤشرات التنمية البشرية في العالم عامة والجزائر خاصة حيث جاءت في المرتبة 106 من مجموع 150 دولة سنة 2002، ثم قمنا بتصنيفها حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لنفس السنة وجدنا أنها تعتمد على اربع مؤشرات والتي تقيس عدة متغيرات وهي كالآتي: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الفقر البشري، ثم مؤشر الإجتماعي للتنمية البشرية وأخيرا مؤشر مشاركة المرأة كما قمنا بعرض لأثر العولمة على مخططات التنمية في الجزائر حيث نجدها تنقسم على ثلاث حقبات حيث كانت حقبة السبعينيات هي المرحلة الذهبية للعولمة والتنمية على عكس حقبة الثمانينيات والتسعينيات حيث عرفت التنمية حالة من الفوضى الغير متحكم فيها، ثم بعد ذلك تطرقنا لمسار العولمة في الجزائر وإنعكاساتها حيث تضمن مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر كما مرت على مرحلتين: مرحلة إعادة الهيكلة والإستقلالية، ومرحلة التوجه نحو الرأسمالية والتخلي عن تدخل الدولة كما أن هناك ما يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر ما بين 1991- 2005 حيث بينت الإحصائيات أن هذا المعدل في تذبذب وذلك نتيجة لعدة عوامل، كما توجهنا في الأخير إلى أن هناك آثار سلبية للعولمة على الجزائر وهي في مختلف المجالات والميادين سواءا الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية.

النتائج العامة للدراسة

نتائج الدراسة على ضوء:

1 - الفرضيات الجزئية:

لقد عمدت مجموعة البحث إلى عرض نظري للعولمة وآثارها الاقتصادية والإجتماعية وذلك كمحاولة للتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدم صحتها، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

أ - إختبار الفرضية الجزئية الأولى: والتي مفادها " للعولمة خصائص إقتصادية وأبعاد لها آثار على التنمية في بلدان العالم "

ومن خلال دراستنا إتضح لنا بأنه وجود علاقة طردية بين درجة إنفتاح الإقتصاد ومعدل نموه والذي أدى إلى الإنفتاح الإقتصادي، وهذا ما رفع مستوى التنمية، وتزايد أهمية التجارة الدولية مما يؤدي إلى سرعة إنتقال الأزمات الإقتصادية سواء سلبا أو إيجابا من منطقة إلى أخرى في بلدان العالم .

بالإضافة إلى أن العولمة قوة إيجابية للتنمية، فهذه الأخيرة تعتمد في طريقة تنظيمها على أساس ومنطلقات العولمة، والرفع من مستويات عيش البشر من خلال عمليات نمو إقتصادية ملائمة وبالتالي التنمية تعمل على تحقيق أهداف العولمة.

ب - إختبار الفرضية الجزئية الثانية: والتي مفادها "للعولمة خصائص إجتماعية وثقافية لها آثار على التنمية في بلدان العالم"

وقد توضح لنا في دراستنا النظرية هذه بأن العولمة لها آثار ثقافية وإجتماعية تعزز مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية، فالخصائص الإجتماعية والثقافية للعولمة والتي تعتنقها جماعة ما وتنصاع لها في إختباراتها وأسلوب معيشتها، هي نسق قيمي معين أي مجموعة من الطرق والأساليب التي يمكن إعتمادها في جماعة أو مجتمع ما من أجل توحيد أهدافهم وغاياتهم من خلال تغليب الأمور الحسية على المعنوية بوجه عام، كما يحرص دعاة العولمة على تنمية الوعي العالمي.

ج - إختبار الفرضية الجزئية الثالثة: والتي مفادها " للعولمة آثار سلبية تعرقل مسيرة التنمية في بلدان العالم " وهنا نجد إنخفاض متوسط الدخل الحقيقي في الوطن العربي ومعدلات النمو وهو ما حدث بالتجارة الدولية فإن إرتفاع مساهمة دولة ما في التجارة الدولية، حيث أصبح هناك إنخفاض التعريفات الجمركية التي ينتج عنه تحرير السلع المصنعة في معظم الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نعدل البطالة.

كذلك الحد من قدرة الدولة في التحكم في سياستها الإقتصادية نتيجة إلتزاماتها الخارجية، وآثارها على الفقر وذلك من خلال تأثيرها على العمل والإختلالات واللإلتزامات الإقتصادية وتأثيرها على إقتصاديات الدول، كما أن العولمة أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة بالنسبة للدول النامية.

2 - الدراسات السابقة:

من خلال الدراسة التي قامت بها مجموعة البحث إتضح أن العولمة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية تحمل في مضمونها التطور التكنولوجي، كما تحمل معها نتائج سلبية تؤدي إلى تهميش الدول التي لا تستطيع مواجهتها بالوسائل العلمية الصحيحة، وهذا ما أشارت إليه دراسة **سماهر محمد ناصر** وهي دراسة مشابهة لمضوع بحثنا لا سيما في النتائج المتوصل إليها، حيث تلتقي معها في أن السياسات الحكومية لوحدها لا تخلق تنمية حقيقية لأن العولمة لها دورا هاما في المشاركة وفي تحقيق التنمية ورسم السياسة المناسبة للمجتمع في ظل آليات العولمة سواء من حيث خصخصة بعض المؤسسات أو من حيث الشراكة مع الدول الأجنبية، كما أكدت دراسة **مجد الدين خمش** حيث كانت تحليل سوسيولوجي يتضمن إشكالية التنمية في الوطن العربي ومسارها في ظل العولمة وتحليل دور الدولة في تجاوز الصعوبات الراهنة، كما يتضمن هذا البحث عدة محاور منها: الدولة والإقتصاد في البلاد النامية والبلاد العربية، والبحث في مدى تحقيق النمو الإقتصادي في الوطن العربي وعلاقته بدور الدولة في التنمية، ثم علاقة الدولة بتطبيق العولمة في البلدان العربية، وهنا تشترك هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في أن للدولة دور هام في التنمية في البلدان العربية، أما بالنسبة لما جاءت به دراسة **عماد يونس** التي تنص على تأثير العولمة على المجتمعات العربية مع شرح زاويتها التاريخية وأبعادها، كما تتفق هنا هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في عرض العديد من مخلفات العولمة من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك الوقوف على السلبيات التي تقود العالم نحو هيمنة الأقلية الرأسمالية ونفوذها وإستحواذها على خيرات الأمم والشعوب وفرض سياسة الهيمنة السياسية والإقتصادية.

3 - النتائج العامة:

للعولمة آثار يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية وفي جميع الإتجاهات سواءا الإقتصادية، الإجتماعية أو الثقافية وغيرها من المجالات، ومن خلال الدراسة النظرية لموضوع العولمة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية تم التوصل إلى :

ـ لقد تجاوزت العولمة أطر المعرفة المتخصصة لتشمل الأطر السوسيولوجية لمجريات الحياة اليومية، حيث أصبحت بمثابة السمة البارزة ومحل إهتمام هذا العصر.

ـ العولمة ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان، إقتصادية كانت أو سياسية او إجتماعية أو ثقافية.

ـ العولمة جعلت العالم قرية كونية صغيرة مرتبطة بفضاء إلكتروني واحد تنتقل فيه المعلومات الإقتصادية والسياسية والعلمية.

ـ للعولمة أهداف كتذويب الحدود بين الدول، بحيث تصبح مفتوحة دون وجود حدود سياسية وفواصل جغرافية.

ـ قد ترتب عن العولمة ظهور نظام عالمي جديد، أو الكيان الكوكبي الجديد، إنتماءاته جديدة، وأساليبه وآلياته جديدة.

ـ والعولمة لها خصائص كثيرة ومتنوعة تتميز بها مثلا: هي سيادة آليات السوق وإقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية وإتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة، إكتساب القدرة التنافسية من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات.

ـ العولمة تعكس واقعا جديدا مختلفا، واقعا قائما على دمج الآخرين وتوظيفهم كجزء فاعل في الإقتصاد العالمي الجديد.

مرت العولمة بعدة عومل، خصائص، وجوانب مختلفة ولا يزال السجال يدور حول مفهومها ومختلف ممارساتها، ورغم ذلك لم نصل إلى كل الأبعاد وتأثيراتها المتباينة، كما أنها تملك آليات التطبيق أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول الأمم. فبذلك عولمة اليوم لا تقر بالوطن بإعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا، أو منقوصة هناك، كما أن العولمة نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بإنتهاء الحرب الباردة، إنها مرحلة جديدة يسميها البعض "ما بعد التنمية" كما يتفق الجميع تقريبا على كونها الوليد الشرعي للشركات متعددة الجنسيات، تلك الشركات التي إستطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا وثقافيا دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة.

في ظل العولمة يختفي دور المصمم ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد، والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين للثقافة المعولمة، ذلك مع التطورات الحديثة خاصة في مجال التقنية والإتصالات والمعلومات، وفي ظل إتجاهات العولمة تطورت آليات الهيمنة وتجلياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية حيث بدأ التعامل مع ثقافات قومية وأوضاع إجتماعية متميزة، ولذلك هذه الآليات نحو تدويل الإقتصاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والإنتاج وكذلك أنماط الإستهلاك والثقافة ذاتها.

وهكذا يمكن القول بأن ربط العولمة بحركة تداول رأس المال الإقتصادي تعمل على توحيد أسواق الإنتاج والإستهلاك، وتدعيم أواصر الصلة بين مصالح الفئات الأكثر إهتماما ونشاطا بل الأكثر قوة على إدارة العملية الإقتصادية وتداخلها، كما نجد على المستوى الفعلي توحد المصالح بين الفئات القادرة على قيادة العمليات الإقتصادية والموجهة للأنشطة الإنتاجية في الدول المتخلفة مما شكل حراكا إجتماعيا أثر على البنى التقليدية في المجتمعات التابعة الأقل تطورا. ولما كانت عملية الإقتصاد هي المحور الأساسي للتدويل فإنها قامت بدور مؤثر في إزاحة العملية السياسية لقدرتها على توجيه مسارات الإنتاج والمال والتجارة والإستثمار، من هنا نجد تحويل النمط التقليدي الذي يعتمد على العمليات السياسية في الحكم إلى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الإقتصادية الموجهة من الخارج، لذا فإن البقاء في ظل النظام العالمي الجديد هو للأكفأ إقتصاديا.

وقد تكون هناك بلورة الثقافة العالمية تتسم بسمات خاصة تستفيد منها الفئات المسيطرة على العمليات الإقتصادية والسياسية والإعلامية، حيث تحتكر التقنية والإنتاج الإعلامي على المستوى العالمي، وهذا من شأنه تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي، وفرض نماذج وفلسفات غربية من خلال إنتاج وتوزيع وإستهلاك

المواد الإعلانية والإتصالية. حيث لعبت الشركات متعددة الجنسيات والمسيطرة على أدوات التقنية الحديثة دورا بارزا في تغيير إتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي ذاته، أو خارجه وكان التأثير الأكبر على الفئات الشعبية في المجتمعات التقليدية التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة.

كما تبين بأن تراجع دور العملية الثقافية والإجتماعية في المجتمعات التقليدية والنامية إلى الإختراق الكاسح للعمليات الإقتصادية، الإعلامية والثقافية لقد بات يهدد منظومة القيم الأصلية، كما يشكل نوعا من الإزدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

ومن هذا المنطلق فإن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية، الوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها التحكم عن بعد في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود ومواجهة التحديات، وسوف تتمكن من إحتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم. وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير في السياسات الحكومية ومواقف الأحزاب السياسية وإستراتيجيات المؤسسات الدولية، وإتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية. كل هذا يمكن أن يحدث تحت شعار "جيران في عالم واحد"، ومع ذلك فهناك بالمقابل هامش من القدرة تمتلكه أو تسعى إليه بعض دول الجنوب يمكنها رفض السيطرة الخارجية او التقليل منها والعمل من أجل التحرر وتدعيم التنمية الذاتية، ومواجهة تحديات العولمة وآثارها السلبية.

أولا: الكتب

1 ـ إبراهيم عبد الهادي المليحي، محمد محمود مهدلي: العولمة وأثرها على التخطيط الإجتماعي، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

2 ـ أحمد أنور: الآثار الإجتماعية للعولمة الإقتصادية، دراسة في سوسيوولوجيا الإقتصاد، مركز المحروسة، القاهرة، 2003.

3 ـ أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط2، 1999.

4 ـ أحمد صدقي الدجاني: العرب والعولمة، مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان،1998.

5 ـ أحمد عبد الله العلي: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

6 ـ أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة،2008.

7 ـ إكرام أحمد الأهواني: الإتصال بين العولمة والمحلية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2010.

8 ـ أنتوني غذينز: علم الإجتماع: ترجمة فايز الصياغ: مؤسسة ترجمان، توزيع مركز الدراسات للوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2004.

9 ـ بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وإنعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة.

10 ـ برهان غليون، سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، ط2، بيروت، لبنان، 2002.

11 ـ بوبكر الجيلالي: العولمة "مظاهرها وتداعياتها"، عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2011.

12 ـ جلال أمين: العولمة والتنمية العربية، دار النشر متفوظة للمركز، بيروت، سبتمبر، 1999.

13 ـ جلال أمين: العولمة، دار المعارف، ط3، القاهرة.

14 ـ جمال عبد الوفاء: التربية وعالمية التعليم، 2008.

15 ـ حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت.

16 ـ حسن عبد الله العابد: أثر العولمة في الثقافة العربية، دار النهضة العربية، عمان، الأردن، 2004.

17 ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: العلمانية والعولمة، من منظور علم الإجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2005.

18 ـ حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، 1999.

19 ـ د/ عبد المنصف حسين رشوان: العولمة وآثارها (رؤية تحليلية إضافية)، المكتب الجامعي للحديث، القاهرة، 2006.

20 ـ د/علي غربي وآخرون: تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

21 ـ رحيمة عيساني: العولمة الإعلامية، عالم الكتب الحديث، ط1، بيروت، 2010.

22 ـ رضا محمد الداعوق: العولمة: "تداعياتها، أثرها، وسبل مواجهتها"، دار الكتاب العلمية، ط1، لبنان، 2005.

23 ـ رونالدو روبرتسون: العولمة، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأمريكية، الكويت، 1998.

24 ـ زكريا طاحون: بيئات ترهقها العولمة، مطبعة أولاد علي، ط1، القاهرة، 2003.

25 ـ سامي عفيفي حاتم: إقتصاديات التجارة الدولية، جامعة الحلوان، ط3، القاهرة، 2003.

26 ـ سامية حسن الساعاتي: الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1983.

27 ـ سعيد بن محمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

28 ـ سميرأمين: إشكالية القرن، تأملات حول إشكالية القرن 21، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2008.

29 ـ سنان الموسوي: إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار المجدلاوي للنشر، ط1، الإصدار الثاني، عمان، 2008.

30 ـ سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

31 ـ سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وآثارها على الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

32 ـ السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في مستهلك المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

33 ـ السيد محمد الرامخ: علم الاجتماع الإقتصادي، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008.

34 ـ ضياء مجيد الموسوي: العولمة وإقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007.

35 ـ ضياء مجيد الموسوي: سوق العمل والنقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

36 ـ عبد الحميد عبد المطلب: العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004.

37 ـ عبد العزيز بن عبد الله سنبل: التربية في الوطن العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

38 ـ عبد اللطيف صوفي: العولمة وتحديات المجتمع الكوفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

39 ـ عبد الهادي بوطالب: العولمة الدولية، سلسلة الدورات، الرباط، 1996.

40 ـ عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982.

41 ـ عبد سعيد عبد إسماعيل: العولمة والعالم الإسلامي، أرقام وحقائق، دار الأندلس الخضراء، ط1، 2001.

42 ـ عثمان هندي ونادية جبر الله: العولمة وسيادة الدولة الوطنية، القدس للطباعة وفصل الألوان، 2005.

43 ـ علاء زهير عبد الجواد الرواشدة: العولمة والمجتمع، دار الحامد، الأردن، 2008.

44 ـ على ليلة: الشباب في مجتمع متغير (تأملات في ظواهر الأحياء والعنف)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

45 ـ علي بن إبراهيم النملة: فكر الإنتماء في زمن العولمة، وقفات مع المفهومات والتطبيقات، مكتبات النشر العبيكان، الرياض، 2006.

46 ـ علي حرب: حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 2000.

47 ـ علي غربي: العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 2، السنة الثانية، معهد علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر، 1999.

48 ـ عمر صقر: العولمة طبيعتها، وسائلها وتحدياتها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2000.

49 ـ غازي القصبي: العولمة والهوية والوطنية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

50 ـ لطفي بركات: تحديات القرن 21 في التربية، الدار العربي، ط1، القاهرة، 1998.

51 ـ لمياء محمد أحمد السيد: العولمة والرسالة الجامعية رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2002.

52 ـ مبروك غضبان: بين العولمة والسيادة، في: فضيل دليو وآخرون: الجزائر والعومة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم الاجتماع، 2001.

53 ـ مجدي عبد الحافظ وآخرون: العولمة "هيمنة منفردة في المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية"، تقديم محمد نوار، دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

54 ـ محسن أحمد الخضيري: العولمة، مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية.

55 ـ محمد أحمد الخضيري: العولمة "مقدمة في فكر وإقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2000.

56 ـ محمد أحمد الخضيري: العولمة وعصر الدولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

57 ـ محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط3، القاهرة، 1982.

58 ـ محمد الحبيب بلخوجة: العولمة والهوية، سلسلة الدورات، الرباط، 1997.

59 ـ محمد العربي ولد خليفة: التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنظمة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

60 ـ محمد حسين أبو العلا: ديكتاتورية العولمة (قراءة تحليلية في فكر المثقف)، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة.

61 ـ محمد سبيلا: زمن العولمة فيما وراء الوهم، دار صوبقال للنشر، ط1، المغرب، 2006.

62 ـ محمد سيد فهمي: تكنولوجيا الإتصال في الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

63 ـ محمد علي حوات: العرب والعولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

64 ـ محي عبد الله سنو: الإتصال في عصر العولمة (الدور والتحديات الجديدة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

65 ـ محي محمد مسعد: مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة، دار الكتاب القانوني، مصر، 2008.

66 ـ مصطفى رجب: العولمة تلك الخطر القادم (أسبابها، تداعياتها الإقتصادية، آثارها التربوية)، ط1،

.2009

67 ـ مصطفى عبد الله الكفري: عولمة الإقتصاد، التحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.

68 ـ هانس بيتر مارتين وهارالد شومان: فخ العولمة (ترجمة: عدنان عباس علي)، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

69 ـ هيفاء عبد الرحمان: آليات العولمة الإقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

70 ـ وضاح زيتوني: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006. 6 ـ ألفريد فرج: العولمة في مرآة الثقافة العربية، 1998.

ثانيا: المعاجم والقواميس

منير البعلبكي: قاموس المورد الوسيط (إنجليزي ـ عربي)، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1980.

ثالثا: المجلات والدوريات

1 ـ أحمد عبد الرحمان أحمد: العولمة "المفهوم، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، العدد 1، 1998.

2 ـ حاكمي بوحفص: مسيرة الإقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الإقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

3 ـ الحبيب الجنجاني: ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، الكويت، 1999.

4 ـ حسين توفيق إبراهيم: العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة مجلة منبر الحوار، العدد 37، بيروت، لبنان، 1999.

5 ـ حميد الجميلي: الإقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الإقتصاد العربي: مجلة الزحف الكبير، العدد 2، 1999.

6 ـ دراجي المكي: التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد 1أفريل 2004.

7 ـ سعدون بوكابوس: العولمة الإقتصادية وأثرها على الوطن العربي في دراسة إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 6، القاهرة، جويلية 2005.

8 ـ عبد الحسن زلزله: العمل الإقتصادي العربي، المسيرة والتحديات، تأملات شاهدة على عصره، مجلة شؤون العربية، جامعة الدولة العربية، القاهرة، 2000.

9 ـ عبد الحق بوعتروس: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض العملة في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، مصر، 1998.

10 ـ عبد الكريم الويكات: العولمة والتفاعل الحضاري، مجلة العلوم الإسلامية الصراط، السنة الثالثة، العدد 6، مطبعة عياش للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.

11 ـ عبد الله بن أحمد الرشيد: يتطور التعليم تتوطن التقنية، مجلة المعرفة، العدد 35، المملكة العربية السعودية، 1998.

12 ـ علي حبيش: العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الإقتصادية، العدد الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1898.

13 ـ علي غربي: العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 2، السنة الثانية، معهد علم الإجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر، 1999.

14 ـ العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة: أمينة عبد العزيز وأحمد هاشم: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 2 ديسمبر 1997.

15 ـ مالك حسن: العولمة بين البلد التقني والبعد الإيديولوجي، مجلة الطريق، العدد 5، السنة 58، 1999.

16 ـ محمد الزناتي: العولمة رأسمال جامع وديمقراطية منتكسة: مجلة الإقتصاد والمجتمع، مجلة مغربية للبحث والحوار، العدد 9، الرباط، نوفمبر 2007.

17 ـ محمد مهدي شمس الدين: العولمة وآفة العولمة، مجلة منبر، الحوار، بيروت، لبنان، 1999.

18 ـ مدني شهرة: سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، مجلة علوم إنسانية، العدد 18 فيفري 2005.

19 ـ مرتضي عياش: العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبأ، العدد 35، السنة الخامسة 1420.

20 ـ المنجي الزيدي: مقدمات لسوسيولوجيا الشباب، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 30، مارس 2002.

21 ـ منصف الهر قلي ومصطفى بلحارث: ملامح المنظومة الدولية الجديدة في ظل تطور الأقطاب

الإقتصادية، المجلة التونسية للعلوم الإجتماعية، العدد 122، تونس، 2011.

22 ـ نادية رمسيس: النظرية الغربية والتنمية العربية، المستقبل العربي، العدد 6، مركز الدراسات الوجدة العربية، بيروت، 1984.

23 ـ هدى حسن حسن: التعليم وتحديات ثقافة العولمة، مجلة كلية التربية، عين شمس، جزء 3، 1999.

24 ـ يوسف طراد السعدون وعبد الرحمان يوسف العالي: منظمة التجارة العالمية، كتاب الريض، العدد 57، 1997.

رابعا: الرسائل والأطروحات

1 ـ دبيش فاتح: سياسات التشغيل، دراسة حالة الجزائر، (رسالة دوكتوراه غير منشورة)، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007/2006.

2 ـ سماهر محمد ناصر: الإدارة في مواجهة تحديات العولمة في السوق العالمة، رسالة ماجستير في علم إجتماع العمل، جامعة دمشق،2005.

3 ـ عماد يونس: العولمة، أبعاد ومؤثرات على العالم العربي، دار الفكر، دمشق، 2005.

4 ـ مجد الدين خمش: الدولة والتنمية في إطار العولمة، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع السياسي، جامعة عمان، الأردن، 2004.

خامسا: القوانين والمراسيم

1 ـ محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها، مجلس الثقافة العام، القاهرة، 2006.

2 ـ المادة 20 من قانون رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسة العمومية وخصخصتها، الجريدة الرسمية رقم 78.

سادسا: الصحف والجرائد

1 ـ يومية الخبر: العدد رقم 1836، الصادرة بتاريخ 1997/12/07.

2 ـ يومية liberté عدد 1397 الصادرة بتاريخ 1997/04/28.

سابعا: التقارير والمؤتمرات

1 ـ تقرير وزارة إعادة الهيكلة الصناعية لسنة 1999.

2 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: تقارير 2007- 2008.

3 ـ محمد علي نصير: إعداد المعلم وتدريبه بين العولمة والهوية القومية، المؤتمر السنوي الحادي عشر، لجمعية المناهج وطرق التدريس، القاهرة، 1990.

ثامنا: المراجع باللغة الفرنسية

1 - Leila Abdelakdim: Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb et internationales, Algérie,1998.

2 - P. Bourdieu : L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1998.

3- Spécial investissement statistique des résultats de l'année 1996.

تاسعا: المراجع باللغة الإنجليزية

John Allen: grossing berdersnfoot lossemalth; nationals in john Allen chimishammetteed askrimking world 1995.

عاشرا: المواقع الإلكترونية

www.Uluminsaria.net

www.anabaa.org